



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور الهندسة المالية في إدارة المخاطر البنكية
دراسة حالة البنك الفرنسي BNP PARIBAS

المشرف	اعداد الطلبة	
د. رشيد هولي	سيف الدين بن الصغير	1
	أسامة بولقديد	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	د. بوسبيكي حليلة
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	د. رشيد هولي
ممتحنا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	د. قرني عمار

السنة الجامعية 2023/2022



شكر وعرّفان

بسم الله الرحمن الرحيم

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»

«يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير»

صدق الله العظيم

الحمد لله تعالى الذي أنار دربنا وأعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع، أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إخراج هذه المذكرة إلى النور.

وأخص بالذكر:

الأستاذ المشرف الدكتور «هولي رشيد» على توجيهاته وملاحظاته القيمة، والذي تشرفنا بإشرافه على هذا العمل، جزاه الله خيرًا.

وأتوجه مسبقًا بالشكر والعرّفان لأعضاء لجنة المناقشة الذين سيساهمون في تقييم هذا البحث وفي الأخير نتقدم بالشكر لكل من قدم لنا يد المساعدة لإنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

سيف الدين.

أسامة.

إهداء

الحمد لله رب العالمين، أعطى اللسان وعلم البيان وخلق الانسان، لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى، سبحانه ما دعونك إلا حسن ظن بك وما خشيناك إلا تصديقا بوعدك ووعدك، فلك الحمد حمداً كثيراً مبارك فيه، والصلاة والسلام على علم الأعلام وسيد الخلق، محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم.

أهدي ثمرة جهدي:

إلى أغلى ما أملك أمي وأبي أطال الله في عمرهم وأدام صحتهم.

إلى روح أخي الغالي رحمة الله عليه ورضوانه.

إلى إخوتي سندي وأخواتي مصدر اعتزازي وفخري.

إلى بنات أختي الغاليات، سلسبيل، إسراء، زينب.

إلى أصدقائي ورفقاء دربي وزملائي.

سيف الدين

إهداء

إلى من خلقني إنسان وكرمني ببعض علمه إلى ربي الذي أحيا بفضلته، أوجه دعائي له بالحمد والشكر على نعمه التي لا تحصى.

إلى أعلى ما أملك في حياتي وأحن من النسيم على ذاتي وأعز من أحبها قلبي وأكثر من عشقهم فؤادي أُمي وأبي أطل الله في عمرهما.

إلى من عشت معهم أمل أيام حياتي إخوتي سند دربي.

إلى فرحة قلبي ونور عيني بنات أختي الغاليات خالد جنان وبيسان

إلى فلذة كبدي ابن أخي ليث

إلى زملائي وزميلاتي وأصدقائي

إلى أساتذة المشوار الدراسي

أسأل الله أن ينفعني وأياكم بذلك، إنه قريب مجيب

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وعليه أنيب

أسامة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الصفحة	العنوان
I	بسملة
II	شكر وعرفان
III	إهداء
VI	فهرس المحتويات:
XI	قائمة الجداول:
XIII	قائمة الأشكال:
أ-د	مقدمة عامة
الفصل الأول: الهندسة المالية	
2	تمهيد:
3	المبحث الأول: أساسيات حول الهندسة المالية
3	المطلب الأول: ماهية الهندسة المالية.
6	المطلب الثاني: أسباب ظهور الهندسة المالية وعوامل انتشارها
8	المطلب الثالث: مبادئ ومسؤوليات الهندسة المالية
11	المبحث الثاني: أدوات واستراتيجيات الهندسة المالية
11	المطلب الأول: أدوات الهندسة المالية
15	المطلب الثاني: استراتيجيات الهندسة المالية
18	المبحث الثالث: آثار وواقع الهندسة المالية ومستقبل صناعتها:
18	المطلب الأول: آثار الهندسة المالية
20	المطلب الثاني: واقع الهندسة المالية
20	المطلب الثالث: مستقبل صناعة الهندسة المالية
22	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: إدارة المخاطر البنكية	
24	تمهيد:
25	المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية
25	المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية ومصادرها.
27	المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية.
30	المطلب الثالث: أهم مسببات المخاطر.
33	المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية.
33	المطلب الأول: أساسيات حول عملية إدارة المخاطر البنكية.
36	المطلب الثاني: مبادئ وأساليب إدارة المخاطر البنكية.
38	المطلب الثالث: معايير لجنة بازل الدولية لإدارة المخاطر البنكية.
44	المبحث الثالث: إدارة المخاطر البنكية عند استعمال المنتجات المالية
44	المطلب الأول: إدارة مخاطر الائتمان
48	المطلب الثاني: إدارة مخاطر سعر الصرف.
49	المطلب الثالث: إدارة مخاطر سعر الفائدة.
52	خلاصة الفصل:
الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الفرنسي BNP PARIBAS	
54	تمهيد:
55	المبحث الأول: لمحة عن البنك محل الدراسة
55	المطلب الأول: التعريف ببنك BNP PARIBAS
63	المطلب الثاني: نتائج نشاط البنك BNP PARIBAS
71	المبحث الثاني: المخاطر التي يتعرض لها البنك BNP PARIBAS
71	المطلب الأول: المخاطر المالية.
73	المطلب الثاني: المخاطر غير المالية.

فهرس المحتويات

77	المبحث الثالث: إدارة مخاطر السوق لدى بنك BNP Paribas.
77	المطلب الأول: جهاز إدارة المخاطر في بنك BNP PARIBAS.
79	المطلب الثاني: أدوات إدارة مخاطر السوق لدى بنك BNP PARIBAS
81	خلاصة الفصل
82	خاتمة
87	قائمة المراجع
91	الملاحق
96	الملخص

قائمة الجدول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	نتائج نشاط البنك خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021.	65
2	تكلفة مخاطر القرض خلال سنة 2021-2022 في بنك BNP Paribas	71
3	مخاطر السوق لعام 2022	72
4	الأدوات المشتقة المستعملة من طرف البنك.	0-8

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
14	شجرة المشتقات المالية	1
32	يوضح أهم مسببات المخاطر	2
58	شعار بنك BNP PARIBAS	3
60	تكوين مساهمي البنك BNP PARIBAS في 31-12-2022 على أساس حقوق التصويت	4
61	تطور التوزيعات من 2008 إلى 202	5
62	خسائر مرتبطة بالخطر التشغيلي لسنة 2014-2022.	6
75	جهاز إدارة المخاطر في بنك BNP PARIBAS	7
78	جهاز إدارة المخاطر في بنك BNP PARIBAS	8

مقدمه

مقدمة عامة

تعتبر الهندسة المالية من بين أهم المفاهيم الاقتصادية التي تم تداولها بين المفكرين الاقتصاديين خلال النصف الثاني من القرن العشرين ولاسيما بعد سنوات السبعينات، وذلك بسبب البيئة الاقتصادية التي كانت تعمل فيها المؤسسات أُنذاك والتي تشكل مصدرا لمخاطر كبيرة وعديدة يمكن أن تؤدي إلى إنحراف معاكس عن النتيجة المرغوب فيها أو المتوقعة المتمثلة في البقاء، الاستمرارية والنمو.

وتعمل الهندسة المالية على ابتكار أدوات مالية جديدة لأغراض التحوط والمضاربة والاستثمار والتي تدور جميعا حول إدارة المخاطر، وقد تنشأ هذه المخاطر إما عن طريق التغيرات التي تحدث في الأسواق من خلال تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة أو من خلال أعمال وعمليات مع الأطراف الخارجية وإما أن تنشأ من خلال المؤسسة والتي تعرف بالمخاطر التشغيلية كحالات الغش والخطأ والتي تشكل خطر حقيقي وملمس، والتي تعد أحد التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع الخدمات المالية. وتندرج تحت هذه المخاطر عدة عوامل مثل المخاطر الائتمانية والسوقية والفائدة والعملات، إلى جانب المخاطر التي تتعلق بالتشريعات واللوائح المالية، ومن أهم الأدوات التي توفرها الهندسة المالية لإدارة المخاطر البنكية، تقنيات التحوط والمشتقات المالية، والتي تساعد في تحويل المخاطر المالية إلى فرص استثمارية. كما تقدم الهندسة المالية أيضاً النماذج الاحتمالية والتحليلية لتقييم المخاطر البنكية وتقديم النصائح والإرشادات للمؤسسات المالية حول كيفية إدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية، ولا يمكن الحديث عن دور الهندسة المالية في إدارة المخاطر البنكية دون الإشارة إلى تطورات التكنولوجيا المالية ودورها في تحديث الأدوات المستخدمة في إدارة المخاطر، فقد أصبح من الممكن اليوم تحليل البيانات المالية بشكل أكثر دقة وتحديد المخاطر بشكل أسرع وأكثر.

أولاً: إشكالية البحث

مما سبق تتضح إشكالية الدراسة في التساؤل المحوري التالي:

- ما هو الدور الذي تلعبه الهندسة المالية في إدارة المخاطر البنكية؟

بناء على مضمون التساؤل الرئيسي، يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أسباب ظهور الهندسة المالية وعوامل انتشارها؟

- ماهي أساليب إدارة المخاطر البنكية وكيف يتم إدارة هذه المخاطر عند استعمال المنتجات المالية؟

- ماهي أدوات الهندسة المالية المستعملة في البنوك؟

- ماهي المخاطر التي يتعرض لها بنك BNP PARIBAS؟

- ماهي الادوات التي يستعملها البنك لإدارة هذه المخاطر؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

- انطلاقا من التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية السابقة، يمكن وضع الفرضيات التالية:
- تخلق الهندسة المالية أدوات مالية مبتكرة تلبي احتياجات المستثمرين وطالبي التمويل؛
 - يستعمل بنك BNP PARIBAS أدوات الهندسة المالية في إدارة المخاطر البنكية؛
 - تزداد تكلفة المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها بنك BNP PARIBAS من سنة إلى أخرى؛
 - يستعمل بنك BNP PARIBAS جهاز مخصص للإدارة المخاطر التي يتعرض لها.

ثالثا: أهداف الدراسة

- معرفة الهندسة المالية والمخاطر المصرفية؛
- معرفة أدوات الهندسة المالية المستخدمة في بنك PARIBAS BNP؛
- معرفة المخاطر التي يتعرض لها بنك PARIBAS BNP؛
- معرفة أدوات الهندسة المالية المستخدمة في إدارة المخاطر في بنك PARIBAS BNP.

رابعا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج أحد المواضيع الحديثة والمتمثلة في الهندسة المالية، كونها دراسة تشغل حيز كبير من الاهتمام والتفكير لدى المفكرين الاقتصاديين منذ ظهورها، حيث أن الوجه الحقيقي للهندسة المالية يظهر من خلال الابتكارات والابداعات المالية التي تظهر من فترة لأخرى، كونها دائما تبحث عن هذه الابتكارات لإيجاد حلول مناسبة للمخاطر والمشاكل والتهديدات التي تتعرض لها البنوك.

خامسا: أسباب الدراسة

كان السبب في اختيار هذا الموضوع هو الرغبة في المعرفة والاطلاع على موضوع الهندسة المالية، باعتبارها من أحدث المواضيع وأهمها في الوقت الحالي.

تزايد أهمية البنك من جهة وتزايد المخاطر المرتبطة به من جهة أخرى التي من شأنها تؤدي إلى تهديد اقتصاديات بعض الدول.

يعتبر هذا الموضوع حديثا في محيطنا لصعوبته وقلة الدراسات فيه.

سادسا: المنهج المتبع

تم انجاز البحث اعتمادا على الإجراءات المنهجية التي تستند إلى معالجة المشكلة البحثية، باتباع المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات والمعطيات المقدمة من طرف BNP PARIBAS، عن طريق وصف ظاهرة البحث المتمثلة في الإطار النظري المرتبط بالهندسة المالية وإدارة المخاطر على مستوى البنك، ثم حاولنا إسقاط ذلك على الواقع من خلال البنك الفرنسي BNP PARIBAS

سابعا: الدراسات السابقة

1- بوعكاز نوال (2011)، مذكرة ماجستير، حدود الهندسة المالية في تفعيل استراتيجيات للتغطية من المخاطر المالية في ظل الأزمة المالية، بجامعة سطيف، عالجت الموضوع من خلال تطرقها الى المفاهيم الخاصة بالهندسة المالية وتغطية المخاطر، ثم كيفية استعمال أدوات الهندسة المالية في تغطية المخاطر وإبراز دورها في تفاقم الأزمات بسبب التطبيق الخاطئ لأدواتها؛

2- خضراوي نعيمة (2009)، مذكرة ماجستير بعنوان إدارة المخاطر البنكية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، تهدف الدراسة إلى: إبراز المفاهيم الأساسية للمخاطر وكيفية إدارتها وطرق قياسها في البنوك التقليدية ومناقشة المخاطر التي تختص بها البنوك الإسلامية وإبراز الفرق في إدارة المخاطر بين البنوك التقليدية والإسلامية، ثم محاولة إسقاط الدراسة النظرية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري وإيجاد الحلول المناسبة لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك كافة؛

3- ساسية جدي (2015) مذكرة ماجستير بعنوان دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، بجامعة بسكرة، تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الغايات ذلك من خلال التعرف على الهندسة المالية والأسس التي تقوم عليها، ثم الإلمام بمختلف الجوانب المالية والاقتصادية المرتبطة بمنتجات الصناعة المالية الإسلامية وهذا بدوره يتطلب رسم البيانات والاستراتيجيات المبنية على الأسس العلمية بما يضمن تحقيق الدور المأمول من هذا البحث في إطار دعم جهود لبنات النظام الاقتصادي الإسلامي وعليه يمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط التالية: التعرف على أهم المنتجات و الأدوات المالية المبتكرة من قبل الهندسة المالية، ثم الوقوف أمام منتجات و أدوات صناعة الهندسة المالية الإسلامية ومدى وكيفية تطبيقها بالمؤسسات المالية الإسلامية و توضيح أهمية ودور الصناعة المالية الإسلامية في تطوير منتجات جديدة وذلك من خلال الاستفادة من تجارب الأسواق التقليدية، وبيان مدى قدرة الصناعة المالية الإسلامية على مواجهة الأزمات المالية مقارنة بنظيرتها التقليدية والتعرف على أهم المخاطر المحيطة بالصناعة المالية الإسلامية وتقاسيم اقتراحات لتطوير الصناعة المالية الإسلامية.

ثامنا: هيكل الدراسة

للإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية تم اختبار الفرضيات ثم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول.

تناولنا في الفصل الأول الهندسة المالية والذي قسم إلى ثلاث مباحث المبحث الأول بعنوان أساسيات حول الهندسة المالية والمبحث الثاني بعنوان أدوات الهندسة المالية واستراتيجياتها ومخاطرها أما المبحث الثالث كان بعنوان أثار الهندسة المالية وواقعها ومستقبل صناعتها.

أما في الفصل الثاني إدارة المخاطر البنكية فقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول بعنوان ماهية المخاطر البنكية والمبحث الثاني بعنوان إدارة المخاطر البنكية أما المبحث الثالث فكان بعنوان إدارة المخاطر البنكية عند استعمال المنتجات المالية.

أما في الدراسة الميدانية والتي كانت في الفصل الثالث بعنوان إدارة المخاطر البنكية باستخدام الهندسة المالية في بنك PARIBAS BNP فقد تطرقنا إليها من خلال ثلاث مباحث الأول تناولنا فيه لمحة عن البنك محل الدراسة أما الثاني كان بعنوان المخاطر التي يتعرض لها بنك BNP PARIBAS والثالث بعنوان إدارة مخاطر السوق لدى بنك BNP PARIBAS.

الفصل الأول

الهندسة المالية

تمهيد:

تعتبر الهندسة المالية الأداة الأنسب التي يمكنها مساعدة المؤسسات لتحقيق أهدافها الاستراتيجية التي تخطط لها، وذلك نظرا للتقلبات التي أتسمت بها الاقتصاديات المعاصرة والتي نتجت عن التغيرات الهيكلية التي شهدتها مؤسسات الأعمال في منتصف ونهاية السبعينات والتي منها تعويم أسعار الصرف والتغير في السياسات النقدية، والتطور الكبير والسريع في وسائل الاتصال والانتقال، وقد شكلت هذه التقلبات الكبيرة وغير المتوقعة خطراً كبيراً على المؤسسات الاقتصادية في كل أنحاء العالم، وتسعى الهندسة المالية كونها فرعاً حديثاً من الرياضيات المالية وهي تهتم بتطوير النماذج الرياضية لتحليل المشكلات المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تعرقل السير الحسن لنشاط مؤسسات الأعمال وتقف في طريق تحقيق الاهداف المسطرة.

وتكمن أهمية الهندسة المالية وخصوصاً في عالمنا المعاصر بأنها تقوم بالموازنة بين عدة أهداف ومن ثم تصميم أدوات مبتكرة تستوعب كل هذه الأهداف معاً، وهذه المهمة ليست باليسيرة حيث تحتاج إلى تضافر الجهود على شكل تنظيمي بين الاقتصاديين والمصرفيين والمحاسبين للخروج بمبتكرات فعال.

ومن خلال هذا الفصل فسوف نحاول إعطاء قدر كافي من المعلومات التي ترفع الغموض حول ما يلي :

- المبحث الأول: أساسيات الهندسة المالية؛
- المبحث الثاني: أدوات الهندسة المالية واستراتيجياتها ومخاطرها؛
- المبحث الثالث: أثار الهندسة المالية، وواقعها ومستقبل صناعتها.

المبحث الأول: أساسيات حول الهندسة المالية

تأخذ الهندسة المالية حيزاً كبيراً من الاهتمام من قبل المفكرين والكتاب وحتى الناقضين نظراً للدور الذي تلعبه في ابتكار أدوات جديدة للوقوف كحد للمخاطر والعراقيل، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفاهيم حول الهندسة المالية وأسباب ظهورها وعوامل انتشارها واستراتيجياتها وغيرها من المفاهيم التي تحيط بمصطلح الهندسة المالية وذلك من خلال:

المطلب الأول: ماهية الهندسة المالية.

ظهر في السنوات الأخيرة مفهوم جديد في عالم المال بشقيه العلمي والأكاديمي وهو مفهوم الهندسة المالية (financial engineering) وقد عُرف مفهوم الهندسة المالية على أنه يرجع إلى توليد (خلق) أدوات أو أوراق مالية جديدة واستنباط وسائل أو أدوات مالية جديدة لمقابلة احتياجات المستثمرين أو طالبي التمويل المتجددة لأدوات التمويل التي تعجز الطرق الحالية عن الوفاء بها.

أولاً: تعريف الهندسة المالية.

مفهوم الهندسة المالية قديم قدم التعاملات المالية، لكنه يبدو حديثاً نسبياً من حيث المصطلح والتخصص، إن معظم تعاريف الهندسة المالية مستخلصة من وجهات نظر الباحثين الذين يطورون النماذج والنظريات، أو مصممي المنتجات المالية في المؤسسات المالية. هناك مجموعة من التعاريف للهندسة المالية:

1-تعريف الهندسة المالية من وجهة نظر الإدارة المالية للمؤسسة: بالنسبة المؤسسة الأعمال فإن الهندسة المالية قد تكون تعبيراً مفيداً لوصف العملية الكمية التحليلية المصممة لتحسين العمليات المالية للمؤسسة، وهذه قد تتضمن النشاطات التالية:¹

- تعظيم قيمة المنشأة؛
- إدارة محفظة الأوراق المالية؛
- حول التمويل / التحوط في الصفقات التي تتعكس مباشرة على قيمة ضريبة الشركة أخذاً بعين الاعتبار المخاطر التنظيمية والسياسية؛
- تنظيم صفقات المبيعات بشكل يراعي مصالح كل من الزبون والشركة؛
- تنظيم صفقات الشراء بشكل توازن مصالح كل من المورد والشركة.

¹ بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حيار، إدارة المخاطر، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص:404.

2-تعريف الهندسة المالية من وجهة نظر الأسواق المالية: من وجهة نظر الأسواق المالية فان مصطلح الهندسة المالية يُستعمل لوصف تحليل البيانات المحصلة من السوق المالية بطريقة علمية.

يأخذ مثل هذا التحليل عادة شكل الخوارزميات الرياضية أو النماذج المالية، وتستخدم الهندسة المالية كثيرا في السوق المالية (مع إجراء تعديلات عليها)، خاصة في تجارة العملات، تسعير الخيارات وأسهم المستقبلات... ويسمح استعمال أدوات وتقنيات الهندسة المالية للمهندسين الماليين من فهم أفضل للسوق المالية، وبالتالي فهم أفضل من طرف المتعاملين في السوق، ويعتبر هذا مهما جداً بالنسبة للمتعاملين لأن دقة المعلومات وسرعتها أساسية في اتخاذ القرارات.

يعرف بعض الاقتصاديين الهندسة المالية على أنها دراسة كيفية خلق وابتكار أدوات مالية وظيفية، سندات قابلة للتحويل، توكيلات، مقايضات...

لكن هذا التعريف غير جامع لأن الهندسة قد تشمل إعادة تشكيل أو هيكل ما كان موجوداً من قبل، وليس بالضرورة خلق وابتكار ما هو جديد.¹

3-التعريف الشامل للهندسة المالية: هناك مجموعة من التعاريف يمكن التعرض لبعض منها، نوجزها فيما يلي:²

- تعريف فينرتي (finnerty 1988 1988): تعنى الهندسة المالية بتصميم وتطوير وتطبيق عمليات وأدوات مالية مستحدثة، وتقديم حلول خلاقية ومبدعة للمشكلات المالية

- تعريف الجمعية الدولية للمهندسين الماليين: تتضمن الهندسة المالية التطوير والتطبيق المبتكر للنظرية المالية والأدوات المالية لإيجاد حلول للمشاكل المالية المعقدة ولاستغلال الفرص المالية، فالهندسة المالية ليست أداة، بل هي المهنة التي تستعمل الأدوات، علماً أن الهندسة المالية تختلف عن التحليل المالي، فمصطلح تحليل " يعني تشتيت الشيء لفهمه، أما مصطلح هندسة نقصد به بنية. لكن ما يلاحظ على هذا التعريف بأنه تعريف وظيفي أكثر منه أكاديمي.

• يعرف بودي (zvi bodie) المالية بأنها " تطبيق القواعد العلمية للنماذج الرياضية في شكل قرارات حول التوفير الاستثمار.

4-الهندسة المالية: المجال الذي يقدم الابتكارات التي تساعد الشركات والمؤسسات في الحد من المخاطر عبر إصدار الأوراق المالية المستحدثة، واقتراح آليات لرفع كفاءة الأسواق المالية، وتصور حلول مبتكرة لمساعدة الشركات على حل مشاكلها التمويلية.³

¹ بن علي بلعوز، عبد الكريم قندوز وعبد الرزاق حبار، نفس المرجع، ص،405.

² بن علي بلعوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، مرجع سابق، ص:406

³ شقيري نوري موسى، إدارة المشتقات المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن،2015، ص26

5-تعريف الهندسة المالية من وجهة نظر منشآت الأعمال: الهندسة المالية أداة تعنى بتصميم وتطوير وتطبيق عمليات وأدوات مالية مستحدثة وتقديم حلول خلاقية ومبدعة للمشكلات المالية.¹

- اعتمادا على ما سبق يمكن القول أن:

الهندسة المالية هي تصميم وتطوير أدوات وآليات مبتكرة وصياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، حيث أن الهندسة المالية تتضمن ثلاثة أنواع من الأنشطة:

- ابتكار أدوات مالية جديدة مثل بطاقات الائتمان؛
- ابتكار آليات تمويلية جديدة من شأنها تخفيض التكاليف كعمليات التبادل التجاري من خلال الشبكة العالمية والتجارة الالكترونية؛
- ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية مثل إدارة السيولة أو إدارة الائتمان الاقتصاديين والمصرفيين والمحاسبين للخروج بمبتكرات فعالة.

ثانيا: نشأة وتطور الهندسة المالية:

مفهوم الهندسة المالية وممارستها قديم جدا، فقد وُجدت أدلة على استخدام صكوك متطورة للائتمان والدفع، يرجع تاريخها إلى زمن الحملة الصليبية الأولى (1095-1099) وقد وُثق ذلك في رسائل التجار اليهود في القاهرة، وبالفعل استوعب مفهوم تنوع المخاطر والقياس الكمي لمخاطر التأمين، على الأقل من الناحية العملية، في القرن 14، وقد تضمنت رسائل التاجر والمصرفي الايطالي فرانشيسكو داتيني (Datini Francesco) تعليمات مفصلة إلى وكلائه في كيفية تنوع المخاطر والتأمين على البضائع. أما ما يميز الهندسة المالية الحديثة فهو الإدارة الكمية لعدم اليقين، فكل من تسعير العقود وتعظيم الاستفادة من الاستثمارات تتطلب بعض القدرات الأساسية من النمذجة الإحصائية لحالات الطوارئ المالية، فالحجم والتنوع، وكفاءة الأسواق التنافسية الحديثة تجعل من الضروري استخدام النمذجة.²

وفي مطلع الثمانينيات بدأت بورصة (وول ستريت) بالاستعانة ببعض الأكاديميين ذوي الشهرة الواسعة مثل فيشر بلاك وريتشارد رول (Roll Rechar & Black Fisher) لتطوير منتجات أسواق المال، وكلما زادت هذه المنتجات تعقيدا كلما زادت الاستعانة بالأكاديميين إن كثيراً من هؤلاء الأكاديميين كانوا حائزين على درجات علمية متقدمة في العلوم. وفي منتصف الثمانينات أخذت هذه العملية الوليدة اسماً أكثر قبولاً وانتشاراً وهو الهندسة المالية.³

¹ شقيري نوري موسى، نفس المرجع، ص:25

² بوغاز نوال، حدود الهندسة المالية، في تفعيل استراتيجيات التغطية من المخاطر المالية في ظل الزمة المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات ماله ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، 2010، ص:25.

³ خالد محمد نصار، آليات تنشيط سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء منتجات الهندسة المالية، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص:102

المطلب الثاني: أسباب ظهور الهندسة المالية وعوامل انتشارها:

أولاً: أسباب ظهور الهندسة المالية:

يشير بعض الكتاب والدارسين إلى أهم العوامل التي ساعدت على ظهور مفهوم الهندسة المالية وإنزاله إلى أرض الواقع:¹

1- الاحتياجات المختلفة للمستثمرين وطالبي التمويل: قامت مؤسسات وشركات الوساطة المالية من (بنوك، شركات تأمين شركات استثمار، وسامسة،...) عموماً لتسهيل تحويل الأموال من وحدات الفوائض النقدية لوحدة العجز المالي، ويمكن القول بأن هذه المهمة كان من الممكن للأفراد القيام بها، تفهم على الأقل نظرياً من دون الحاجة لوجود هذه المؤسسات والوساطة المالية، ولكن أصبح من المسلم به الآن أن قيام الأفراد بهذا العمل يؤدي إلى تكثير من عدم الفعالية وقلة في الكفاءة المدركة وعلى الرغم من ذلك فإن ظهور الاحتياجات الجديدة والمتطورة لوسائل تمويل مختلفة من حيث التصميم وتواريخ الاستحقاق حمل من المسير على هذه الوسائط المالية بصورتها التقليدية ومهامها القديمة من إشباع ارضيات المستثمرين والمشاركين في أسواق المال عموماً ولذلك ظهرت الحاجة للابتكار. وابتداع وسائل جديدة المقابلة هذه الاحتياجات.

2- تقنية المعلومات ومفهوم السوق العريض: مما لا شك فيه أن تقنية الحاسوب قد أثرت على القطاع المالي بصورة كبيرة سواء حدوده ومفهومه أو طريقة عمله، فقد أثر الحاسوب على أشياء أساسية في هذا السوق مثل ماهية النقود نفسها، وعلى أشياء فرعية مستحدثة مثل كيفية عمل التحويلات النقدية بين العملاء ولكن ظهور شبكات الاتصال بالذات ساعد على تحويل الأسواق العالمية المتعددة والمنفصلة إلى سوق مالي كبير تتعدم فيه الحواجز الزمانية والمكانية ويصل مداه إلى مدى وصول المعلومة المرسله، ونظراً لأن هناك احتياجات مختلفة في أجزاء مختلفة من العالم المترابط بواسطة هذه الشبكات فقد أصبح من السهل تصميم الاحتياجات ومقابلتها بالاعتماد على قاعدة عريضة وواسعة من المشاركين في السوق العالمي الكبير، وبالطبع كلما زاد عدد المشاركين في هذه الأسواق كلما تمكن مبتكرو ومصممو الأوراق والأدوات المالية من العمل بصورة اقتصادية مقبولة أي أنهم يجدون مساحة واسعة للحركة وكلما صمموا أو ابتكروا أداة جديدة وجدوا من يطلبها ويقبلها.

3- ظهور مفهومي الكفاءة والفعالية: يعني مفهوم الفعالية في سوق المال مدى مقدرة السوق على مقابلة احتياجات المشاركين فيه، بينما تعني الكفاءة المدى الذي تستطيع فيه هذه الأسواق مقابلة هذه الاحتياجات بتكلفة قليلة أو بوفورات ملحوظة وبسرعة ودقة عاليتين وهذان المعياران (الكفاءة والفعالية) يأخذان أهمية أكبر في حالة توسع قاعدة المشاركين، وتوجه الأسواق عموماً نحو درجات عالية من تقديم الخدمات للعملاء بجودة

¹ شقيري نوري موسي، مرجع سابق، ص: 28-31.

عالية، ولذلك تجد في هذا الوقت أدوات أو وسائل مالية مثل (تبادل أسعار الفائدة تحل محل طرق تمويل قديمة نسبياً مثل إعادة تمويل القروض، ويمكن تلخيص الأسباب المباشرة لمنشأة هذه الأدوات الجديدة فيما يلي:

أ- أن هذه الأدوات والوسائل المبتكرة تقلل تكاليف المعاملات بين الوحدات المختلفة.

ب- عن طريق هذه الأدوات يمكن خلق أنواع جديدة من الأوراق المالية وبذلك يمكن مقاسمة المخاطر بطرق جديدة وإلى إبعاد جديدة عن طريق هذه الأدوات يمكن التغلب على كثير من العوامل الخارجية المؤثرة مثل تغير قوانين الضرائب والقوانين المنظمة لعمل الأسواق المالية في دولة دون أخرى.

عوامل أخرى:

هناك عوامل أخرى لظهور الهندسة المالية منها:¹

- انهيار نظام بريتون وودز الذي خلف حدوث تقلبات عنيفة في أسعار الصرف فكانت مدعاة لتطوير عقود الصرف الآجلة والبحث عن آلية للتحوط ضد مخاطر تقلبات أسعار الصرف؛

- زيادة حدة التضخم في بداية الثمانينات ومصاحبها من زيادة سريعة في معدلات الفائدة قصيرة الأجل؛

- انهيارات أسواق المالية العالمية المتتالية دفعت المستثمرين للبحث عن حماية أصولهم المالية من خلال أسواق المشتقات المالية؛

- المنافسة الشرسة بين المؤسسات المالية والمصرفية دفع هذه المؤسسات إلى تفعيل دوائر البحث والابتكار لخلق أدوات مالية جديدة لإدارة المخاطر وتقديم الحلول لمشاكل التمويل؛

- خفض تكلفة المعاملات؛

- الاحتياجات الجديدة والمتطورة لوسائل تمويل مختلفة من حيث التصميم وتواريخ الاستحقاق جعل من العسير على الوسائط المالية بصورتها التقليدية ومهامها القديمة من إشباع رغبات المستثمرين والمشاركين في الأسواق المالية عموماً، لذلك ظهرت الحاجة للابتكار وإبداع وسائل جديدة لمقابلة هذه الاحتياجات.

ثانياً-العوامل التي ساعدت على تطور الهندسة المالية: جاءت الهندسة المالية أساساً لتلبية الحاجة للحماية ضد المخاطر المالية التي تواجهها المنظمات وهناك عوامل ساعدت على تطورها وهي:²

1-احتياجات المتعاملين: أوجدت حاجة المتعاملين الاقتصاديين ضرورة خلق منتجات مالية تتلاءم مع الحاجيات المختلفة فالمتعاملين الاقتصاديين ذوي الحاجة التمويلية كان من الضروري

¹ خومية فتحة، الهندسة المالية، دروس موجهة لطلبة سنة أولى ماستر تخصص إدارة مالية، جامعة محند اولحاج، البويرة، الجزائر، 2021/2022،

ص:1

² غفوري ليلي، الهندسة المالية، مطبوعة دروس موجهة لطلبة السنة الثالثة مالية المؤسسة تخصص علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي

مختار، عنابة، الجزائر، 2018/2019، ص:10.

خلق منتجات مالية تغطي احتياجاتهم التمويلية بصفة أكثر فعالية من المنتجات التقليدية من حيث التكلفة وتواريخ الاستحقاق والسيولة.. الخ اما المتعاملون ذوي الفوائض المالية فكان من الضروري ايجاد منتجات مالية تمكنها من تحقيق عوائد استثمارية هامة مقارنة بالاستثمار في الادوات المالية التقليدية من حيث تعظيم منفعة المستثمر وتقليل الخطر وتنويع المحفظة الخو هو ما شجع على ابتكار وتطور ادوات الهندسة المالية بسرعة عبر الزمن.

2-تطور وسائل الالي وتكنولوجيا الاتصال: ان التطور السريع لجهاز الحاسوب وتكنولوجيا الاعلام وتطور شبكة الانترنت ودخولها إلى الاسواق المالية شجع على تكثيف التعامل بالأدوات المالية عامة بما فيها ادوات الهندسة المالية كما ان ظهور النقود الالكترونية سهل عمليات التداول، سهولة التداول في الاسواق المالية شجعت على خلق وابتكار منتجات مالية في إطار الهندسة المالية.

3-تطور السوق: ان التطور السوق من حيث الفاعلية والكفاءة ساعد في تطور الهندسة المالية لفاعلية السوق بتمثل مضمونها في مدى قدرة السوق على تلبية الحاجات المالية المختلفة لمختلف المتعاملين فيه وهو ما يفرض وجود تنوع في الادوات المالية للسوق حتى يتمكن من تحقيق هذه الخاصية هذا ما شجع على ابتكار ادوات مالية أكثر في إطار الهندسة المالية.

اما كفاءة السوق فتمثل في مدى قدرته على ادراج كل المعلومات حول الأدوات المالية في اسعارها السوقية ويتحقق ذلك بضرورة تسهيل التعامل بالأدوات المالية وهذا من حيث انخفاض تكاليف التعاملات المالية وهذا ما شجع على خلق ادوات مالية جديدة في إطار الهندسة المالية.

4-العولمة المالية: يتمثل مضمون العولمة المالية في حرية انتقال رؤوس الأموال عبر العالم بدون قيود وهو ما استدعى تحرير الاسواق المالية والغاء الحدود بين الدول امام الاستثمار العالي، هذا الإطار شجع على الاستثمار المالي وهو ما ساعد على طرح ادوات مالية جديدة للتداول وهذا في إطار الهندسة المالية.

المطلب الثالث: مبادئ ومسؤوليات الهندسة المالية

أولاً-مبادئ (أسس) الهندسة المالية:

تتمثل أهم أسس الهندسة المالية فيما يلي:¹

1-الأسس العامة للهندسة المالية: تقوم على الدعوة للابتكار والتجديد في جميع المجالات باستثناء العقائد الدينية بهدف توفير بدائل مختلفة تناسب أدوات واحتياجات المتعاملين وهذا ما بيّن بأن مجال الفكر الإنساني هو الإبداع وابتكار بدائل واشتقاق أدوات ووسائل جديدة، ولكن حتى تتجنب الهندسة المالية المخاطر في حالة عدم تقيدها، لا بد من أن تعتمد على مجموعة من الأسس الخاصة.

¹ ساسية جدي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الاسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص أسواق مالية وبورصات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2015، ص30-31

2- الأسس الخاصة للهندسة المالية: هناك مسلمات أساسية في الهندسة المالية يمكن إنجازها فيما يلي:

- يجب أن يكون الربح حقيقي بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية الوهمية أو غير الفعلية من وتضخم في الأسعار وممارسات مالية غير عادية؛
- التمويل في مشروعات الأعمال نشاط وسيط بغرض الإنتاج والتشغيل لتحقيق عائد مناسب يفوق تكلفة التمويل ويعطي المخاطر وبنود التكلفة؛
- المنشآت المالية بمختلف أنواعها هي أجهزة وسيطة لخدمة عجلة الإنتاج وتحقيق التوازن النقدي ليقابل التوازن في السوق الحقيقي (سوق السلع والعمل مما يؤدي إلى التشغيل الأمثل لموارد الدولة)؛
- يجب أن تدار الوظيفة المالية بتركيز على المتغيرات الداخلية بالشركة والأبعاد البيئية المحيطة بما يحقق التوازن والاستقرار والربحية والتحكم في المخاطر المالية وتخفيض تكلفة التمويل وتنمية مصادر بديلة للتمويل واستخداماته الاقتصادية؛
- أن يكون المنتج أو العملية ابداعية حقا ومبتكرا جديدا؛
- يجب أن تمكن هذه المنتجات أو العمليات المتعاملين من إنجاز عمليات لم تكن باستطاعتهم القيام بها؛
- أن تجعل الهندسة المالية الأسواق أكثر كفاءة وأن تزيد من ثروة حاملي الأسهم أو مصدريها أو حتى الوسطاء؛
- يمكن تقسيم قرارات الإدارة المالية لعدد من المجالات مثل: قرارات تحديد هيكل رأس المال من حيث الحجم ومصادر التمويل؛
- تخصيص الأموال المتاحة على الاستخدامات من الأصول المختلفة لضمان الربحية أو حل المشكلات المالية وتحليل النشاط المالي؛
- يجب قياس النتائج المترتبة على القرار المالي من حيث العائد والمخاطر والتكلفة في الأجلين الطويل والقصير، بالإضافة إلى أركانها الخاصة والعامة كانت هناك عدة عوامل حفزت على انتشارها وتطورها.

ثانيا- مسؤوليات الهندسة المالية:

يقصد بمسؤوليات الهندسة المالية المهام التي يمكن أن تضطلع بها وظيفة الهندسة المالية بمؤسسات الأعمال وهي:¹

- 1- التحليل المالي والتخطيط المالي، وتنظيم المنظومة المالية وإعادة هيكلتها وفق التغيرات البيئية وتقييم الاحتياجات الرأسمالية، والزيادة في رأس المال؛

¹ شقيري نوري موسي، مرجع سابق، ص: 33.

2- إدارة هيكل الأصول النقدية محفظة الأوراق المالية سريعة التسويق وأوراق القبض والمخزون والآلات والأصول الثابتة؛

3- إدارة هيكل التمويل وقرارات تمويل الأصول عن طريق القروض القصيرة الأجل وطويلة الأجل ونسب رأس المال للافتراض؛

4- إدارة المنتجات المالية ومشتقاتها.

المبحث الثاني: أدوات واستراتيجيات الهندسة المالية.

تلعب أدوات الهندسة المالية دورا كبيرا في ابتكار حلول للمشكلات وإيجاد مخارج من الضغوطات والمخاطر التي تواجهها بشكل مستمر، حيث تطرقنا في هذا المبحث إلى أدوات واستراتيجيات الهندسة المالية وذلك من خلال:

المطلب الأول: أدوات الهندسة المالية:

أولا: التوريق

1- مفهوم التوريق: التوريق المصرفي هو أداة مالية مستحدثة تفيد قيام مؤسسة مالية بحشد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول ووضعها في صورة دين واحد معد ائتمانيا ثم عرضه علي الجمهور من خلال منشأة متخصصة للاكتتاب في شكل اوراق مالية تقليلا للمخاطر وضمانا للتدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك، لذلك يتمثل مصطلح التوريق (التسديد) في تحويل قروض الي اوراق مالية قابلة للتداول اي تحويل الديون من المقرض الاساسي الي مقرضين آخرين وعلي ذلك تبدو القروض المصرفية وكأنها قروض مؤقتة او معبرة أي القروض عبرها من صيغة القرض المصرفي الي صيغة الأوراق المالية فبالاعتماد على الديون المصرفية القائمة يمكن خلق اصول مالية جديدة وتوفير تدفقات نقدية، وتقوم تكنولوجيا التوريق اساسا علي الابداعات المستمرة في هيكله الموجودات وتبويبها بما يساعد على تقديم أدائها من جهة والتمويل اللاحق من جهة أخرى بهدف تحقيق الدخل واستبعاد مخاطر الافلاس يتضح مما ة التوريق تؤدي الي تحول القروض من اصول غير سائلة الي اصول سائلة.¹

2- أساليب التوريق:

هناك أساليب للتوريق يمكن حصرها فيما يلي:²

- أ- استبدال الدين: يسمح تحقيق عملية التوريق من خلال هذا الأسلوب باستبدال الحقوق والالتزامات الأصلية بأخرى جديدة ويكون التحويل كليا أو جزئيا إلى ورقة مالية.
- ب- التنازل: يعني التنازل عن الأصول لصالح الدائنين أو المقرضين ويشيع استخدام هذا الأسلوب في توريق الذمم الناشئة عن بيع بعض الأصول أو إيجارها.
- ت- المشاركة الجزئية: يتضمن هذا الأسلوب بيع الدعم المدينة من قبل الدائن الأصلي إلى مصرف متخصص بشراء الذمم وتمويلها ولا يتحمل بائع الدين أي مسؤولية فلو عجز المدين عن التسديد.

¹ محمد احمد غانم، التوريق، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2009، ص: 8.

² شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص: 49.

3-أنواع التوريق:

يمكن تصنيف التوريق في نوعين اساسين هما:¹

أ-تصنيف التوريق وفقا لنوع الضمان:

- التوريق بضمان اصول ثابتة؛

- التوريق بضمان متحصلات أجلة؛

ب-تصنيف التوريق وفقا لطبيعته:

- الاصول من خلال بيع حقيقي مقابل لنقل الملكية لإعادة بيعها وتوزيع التدفقات المالية وفقا لحصص محددة وهنا تكون الأوراق المالية معبرا لتحقيق هذا الهدف؛

- الأصول بكفاءة في صورة مديونية واصدار اوراق مالية سندات عديدة تختلف فيما بينها وفقا لدرجة التصنيف وسرعة الدفع وامكانية فصل مدفوعات الاصل عن الفائدة؛

ويمكن تمويل صفقة التوريق بأحد البديلين:

1-القروض التجارية: يمكن توفير التمويل اللازم لشراء الاصول (الديون) التي يتم توريقها باللجوء الي القروض التجارية مع مراعاة تزامن جدول السداد الخاص بالديون محل التوريق مع التزامات الدفع للمقرضين.

2-اصدار سندات دين: تقوم الشركة في هذه الحالة بإصدار سندات بقيمة تعادل قيمة الديون موضوع التوريق استنادا على ما توفر لهذه الديون من ضمانات وبحيث تستخدم حصيلة الاكتتاب في هذه السندات في شراء تلك الديون ويراعي ان تتوافق تواريخ استحقاق السندات وعوائدها مع تواريخ استحقاق الديون وفوائدها وان تكفي لسدادها عن حلول أجال استحقاقها.

ثانيا: المشتقات المالية:

1-تعريفها:

تعرف المشتقات المالية بأنها ليست أصولا مالية، وليست أصولا عينية وإنما عقود كسائر أنواع العقود المتعارف عليها ويترتب عليها حقا لطرف والتزاما على الطرف الآخر.

وتعرف أيضا بأنها من أدوات خارج الميزانية، لأنها وان كانت تنشئ التزاما متبادلا مشروطا، إلا أنها لا تسبب أي تدفق نقدي مبدئي (استثمار مبدئي)، أو أنها وهو الأغلب تسبب في تدفق نقدي ضئيل نسبيا يتمثل في الهامش المبدئي.

¹ محمد أحمد غانم، مرجع سابق، ص: 31

أما التعريف الذي وقع عليه اختيار صندوق النقد الدولي FMI: وهو تعريف بنك التسويات الدولية التابع له، إذ عرفها بأنها عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد ولكنها لا تقتضي أو تتطلب استثماراً لأصل المال في هذه الأصول، وكعقد بين طرفين على تبادل المدفوعات على أساس الأسعار أو العوائد فإن أي انتقال لملكية الأصل محل التعاقد والتدفقات النقدية يصبح أمراً غير ضروري.¹

منه نستخلص أن المشتقات المالية تستخدم لعدد من الأغراض وتشمل:

- إدارة المخاطرة؛

- التحوط ضد المخاطر؛

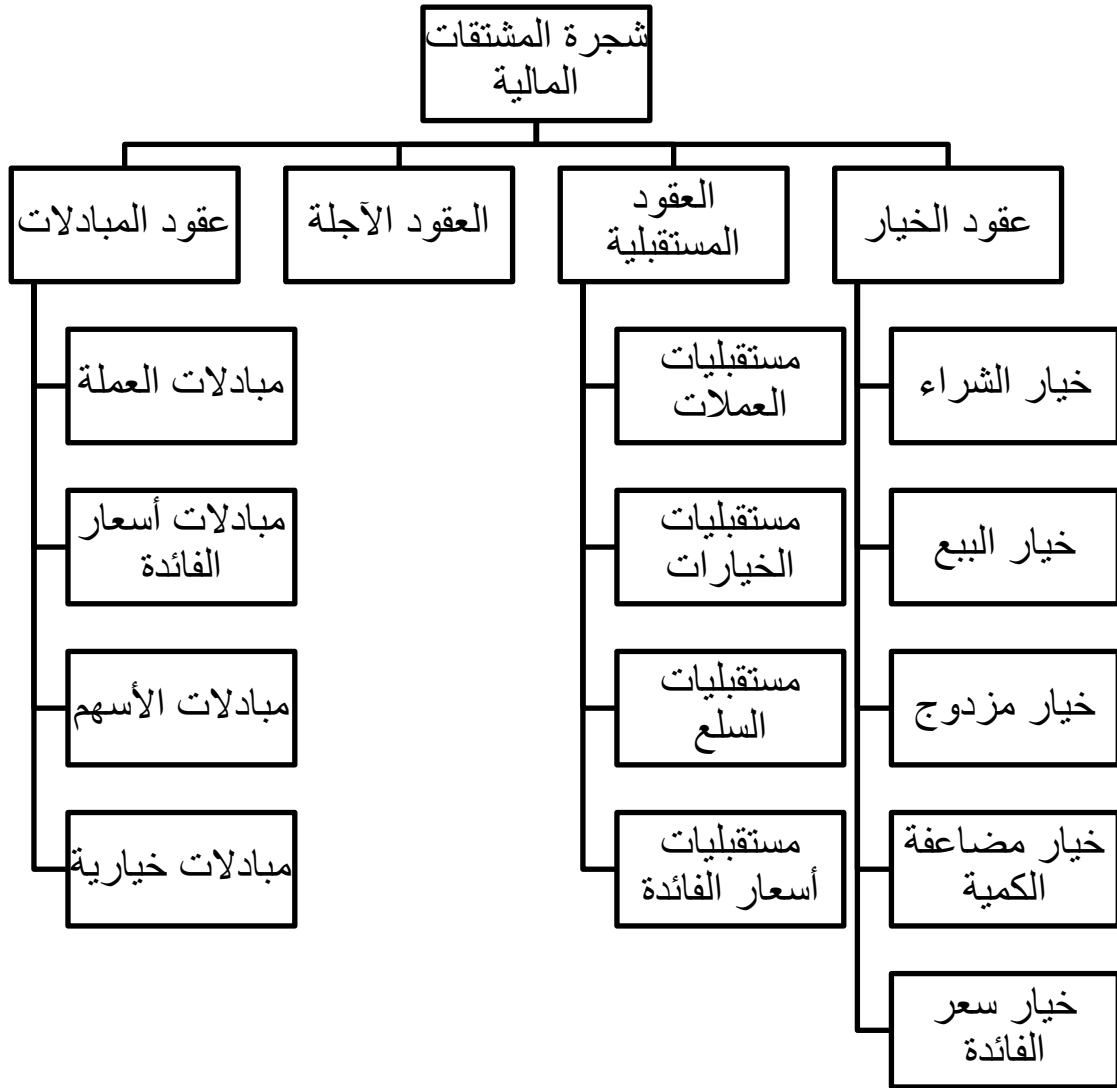
- المراجعة بين الأسعار؛

2-أنواع المشتقات المالية:

يندرج تحت المشتقات أنواع عدة، ولكل نوع من تلك الأنواع مزايا معينة يوفرها للمستثمرين، مما يضمن لهم حماية استثماراتهم وتحقيق أرباح إضافية لهم، كما تعد المشتقات المالية أفضل أداة للمستثمرين الذين يرغبون بالتنبؤ بتدفقاتهم النقدية المستقبلية، والشكل التالي عبارة عن مخطط يبين أنواع المشتقات المالية الرئيسية والثانوية:

¹ عيساوي سهام، الأدوات المالية المشتقة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2017، ص:58.

الشكل رقم 01: شجرة المشتقات المالية.



المصدر: عبد الكريم أحمد قندوز، المشتقات المالية، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2014، ص:8.

المطلب الثاني: استراتيجيات الهندسة المالية.

أولاً: استراتيجية المضاربة.

1- مفهوم المضاربة: ترمي استراتيجيات المضاربة إلى الاستفادة من عدم الموازنة السعرية حقيقة كانت أم تصورية، فالمضاربة تعني: "المضاربة هي اتفاق بين طرفين يبذل أحدهما فيه ماله ويبذل الآخر جهده ونشاطه في الإتجار والعمل بهذا المال، على أن يكون ربح ذلك بينهما على حسب ما يشترطان من النصف أو الثلث أو الربع... الخ، أما إذا خسرت الشركة فإن الخسارة تكون على صاحب المال وحده ولا يتحمل عامل المضاربة شيئاً منها مقابل ضياع جهده وعمله، لأن ليس من العدل أن يضيع جهده وعمله ثم يطالب بمشاركة رب المال فيما ضاع من ماله مادام ذلك لم يكن عن تقصير أو إهمال¹.

بالتالي يمكن استنتاج بعض الخصائص المميزة للمضاربين كما يلي:

- الغرض من التعامل بأدوات الهندسة المالية هو تحقيق الربح العالي؛
- استعدادهم لتحمل مخاطر عالية؛
- يقومون بعملية المضاربة اعتماداً على تنبؤاتهم؛
- يعتمدون على الأجل القصيرة؛
- يقومون بالبيع والشراء المستمرين للعقود وعدم الاحتفاظ بها لفترات طويلة نسبياً؛

2- استراتيجيات المضاربة في المشتقات: وتنطوي هذه الاستراتيجيات من عقود الخيارات المالية مثلاً، على درجة عالية من الرفع، وهو ما يجذب العديد من المضاربين ذلك أن تغيراً بسيطاً في سعر المؤشر بأقل من 1% يمكن أن يقود إلى تغير كبير بقيمة العقد تعادل 15% أو أكثر فالمستثمر المتقائل يمكن أن يستخدم استراتيجية المضاربة على احتمالات الصعود، أما المتشائم فيإمكانه استعمالها على احتمالات هبوط الأسعار، ويوجد فرق مهم بين المضاربة باستخدام الأسواق الآجلة والمضاربة عن طريق شراء الأصل في السوق الفورية حيث أن شراء قدر معين من الأصل في السوق الفورية يتطلب دفعة نقدية مبدئية مساوية للقيمة الكلية لما يتم شراؤه، أما الدخول في عقد أجل بنفس مقدار الأصل فإنه لا يتطلب أي دفعة نقدية مبدئية وهكذا فإن المضاربة باستخدام الأسواق الآجلة توفر إذن للمستثمر مستوى أعلى بكثير من الرافعة المالية مقارنة بالمضاربة باستخدام الأسواق الفورية.²

¹ غفوري ليلي، مرجع سابق، ص: 72.

² المانسيب رابح امين، الهندسة المالية وأثرها في الأزمة العالمية لسنة 2017، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية ن فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2010-2011، ص: 45.

ثانيا: استراتيجية التحوط

1- مفهوم التحوط:

يعرف التحوط بأنه: الاجراءات التي تتخذ لحماية المال من التقلب وغير المرغوب فيه للعائد، وهو يعرف أحيانا بالخطر المالي"، أو هو أن إدارة مخاطر الأسعار من خلال أخذ مراكز عكسية عند التعامل في أدوات المشتقات نظرا للتغيرات الهيكلية التي حدثت في الاقتصاديات المعاصرة، من تغير وتحرر أسعار صرف العملات وحرية انتقال رؤوس الأموال والبضائع والتطور الكبير في تقنية الحاسوب وانخفاض تكلفة استخدامه، فقد أصبحت التقلبات في الأسعار أحد الصفات المميزة والغالبة في الاقتصاديات المعاصرة، وهذا ما جعل إدارة مخاطر هذه التقلبات أو التحوط من أثارها من الضرورات المعاصرة للبقاء وعدم إفلاس النشاطات الاقتصادية سواء أكانت مؤسسات خاصة أو شركات صناعية أو زراعية أو خدمية أو مؤسسات مالية، كما أصبح من أهم وظائف الإدارة العليا في هذه المنشآت وضع السياسات للسيطرة على هذه المخاطر بقياسها وتسعيرها والتحوط منها يهتم المتحوطون بالإقلال من المخاطرة التي يواجهونها بالفعل، والغرض من التحوط جعل الناتج أكثر تأكدا ولكنه لا يحسن النتائج بالضرورة.¹

وقد عرف اتحاد المصارف العربية التحوط بأنه إدارة المخاطر من خلال اخذ مراكز عكسية عند التعامل مع أدوات المشتقات، إن جوهر التحوط يتمثل في التقليل من حجم المخاطر وتحويلها من خلال المشتقات المالية إلى أطراف أخرى في السوق لها القابلية والقدرة على تحمل هذه المخاطر.²

2- إستراتيجية التحوط في المشتقات المالية. يهتم المتحوطون بالإقلال من المخاطرة التي يواجهونها بالفعل ويتضح دور المشتقات المالية في التحوط من خلال استخداماتها، فمثلا تستخدم العقود الآجلة للوقاية من تقلب الأسعار السوقية للسلع ولأذونات الخزانة أو السندات أو القروض أو حتى أسعار الفائدة وعندها تسمى العقود الآجلة لأسعار الفائدة، حيث بإمكان المستثمر المحتاج إلى قرض معين مثلاً أن يقوم بشراء عقد أجل الأسعار الفائدة بمعدل فائدة ثابت محدد مسبقا، وأن يلزم الطرف الآخر بالتنفيذ خلال فترة محددة في العقد وبذلك يضمن حماية نفسه من مخاطر ارتفاع سعر الفائدة، كما تستخدم العقود الآجلة لتقليل خطر تذبذب أسعار صرف العملات وذلك بإبرام العقود الآجلة لأسعار الصرف في الأسواق العالمية.³

¹ إيمان بوقرة، الهندسة المالية، مطبوعة دروس موجهة للسنة اولى ماستر، قسم العلوم الاقتصادية لجامعة غرداية، الجزائر، 2018-2019، ص:50.

² شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص:173.

³ المانسبع رايح امين، مرجع سابق، ص:46.

ثالثاً: استراتيجية التحكيم أو المراجعة.

استراتيجية تحكيم الخطر هي تقنية تحتوي على إجراءات متزامنة لعمليات شراء أسهم يتوقع المشتري ارتفاع أسعارها.¹

وعرفت أيضاً أنها: من أنواع المضاربة يتم تقييد أو تثبيت ربح عديم المخاطرة عن طريق الدخول بشكل متزامن في معاملات في سوقين أو أكثر، حيث تكون المضاربة ممكنة عندما يصبح هناك عدم توافق أو عدم توازن بين سعر عمليات التسليم الأجل لأصل ما والسعر النقدي. ففي واقع الأمر استخدام استراتيجية المراجعة يجعل من المستبعد وجود تفاوت كبير بين أسعار أصل معين في أسواق مختلفة. تهدف الهندسة المالية من خلال استراتيجية التحكيم إلى ابتكار فرص تحكيم خالية من المخاطرة، والسبب في ذلك يرجع إلى عدم كفاءة الأسواق لأن التحكيم ذاته لا يتحقق في الأسواق ذات الكفاءة العالية. ففي الأسواق تامة الكفاءة أو عالية الكفاءة لا يوجد تباين في السعر بين سوق وأخرى وهذا أمر نادر التحقق إن لم يكن مستحيلاً في الواقع.²

¹ شقيري نوري موسى، مرجع سابق ص:132.

² المانسيج رايح امين، مرجع سابق، ص:46

المبحث الثالث: أثار وواقع الهندسة المالية ومستقبل صناعتها:

للهندسة المالية تأثير على مختلف العناصر الاقتصادية وذلك نظرا إلى مكانتها في الاقتصاد الحديث، كما للهندسة المالية واقع وهو الحال الذي هي عليه ومستقبل يمكنها الهروب إليه إذا أرادت النهوض والتطور، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى جميع هذه المفاهيم وذلك من خلال:

المطلب الأول: أثار الهندسة المالية:

أولاً- أثار الهندسة المالية على المؤسسات المالية: قد أدى استخدام الهندسة المالية في ابتكار وتطوير أدوات تمويلية جديدة إلى نقص الحاجة إلى العمل المصرفي والذي يكمن أساس عمله في الوساطة المالية، فمن ناحية أصبح بإمكان أصحاب الفوائض المالية الاتصال مباشرة مع ذوي العجزة من خلال سوق الأوراق المالية وآلية التوريق، وانحصر من تم دور المؤسسات المالية وخاصة المصارف في تحقيق الوساطة بين الطرفين، وهو ما أدى إلى ما يسمى الكمال الوساطة"، ومن ناحية أخرى ساهم التطور التقني والمالي في إمكانية الموازنة بين أجال الأصول والمطلوبات المالية للأفراد والمؤسسات بحيث تقلص دور البنوك حتى في هذا الجانب، ومن الأمثلة الواقعية التي توضح الآثار الكارثية التي تسببت فيها الهندسة المالية على قطاع المؤسسات المالية تذكر : الخيار صندوق التحوط الأمريكي والخيار بنك بار ينجر الأمريكي بسبب الخيار العقود الآجلة التي كان يتعامل بها البنك في بورصة طوكيو نتيجة الزلازل الذي ضرب مقاطعة كوي في اليونان أزمة بنك Bear Stums وليمان بادر خامس أكبر بنك استثماري في وول ستريت بسبب أزمة الرهن العقاري"¹

ثانياً- أثار الهندسة المالية على الأسواق المالية: لقد قسمت أسواق رؤوس الأموال إلى أسواق المال (الأولية والثانوية) وأسواق النقد بفضل الهندسة المالية ووفقا لطبيعة ابتكاراتها المالية التقليدية أو الحديثة وتواريخ استحقاقها، كما ساهمت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في اضعاف طابع الديناميكية في أسواق المال التي كانت تعرف تباطؤاً مثل أسواق المشتقات التي سرعان ما نمت وتوسعت في مطلع القرن الواحد والعشرين بعد إقرار الكونغرس الأمريكي سنة 2000 قانون يمنع تنظيم وتقييد أسواق المشتقات المالية لتصبح المشتقات الائتمانية لا تخضع لقوانين التأمين على الرغم من كونها عقود تأمين لتستفيد من حماية هذا التشريع وتضاعف حجم هذه المشتقات أكبر من أي قطاع في الاقتصاد الحقيقي بين سنة 1998 و 2008 بحوالي 6 مرات (من 100 تريليون دولار إلى 600 تريليون دولار).²

¹ يوسف خروبي، محمد الهاشمي حجاج، دروس حول الهندسة المالية، موجهة لطلبة الثالثة ليسانس، مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،

2018-2019، ص: 11

² المانسيب رابح امين، دروس في مقياس الهندسة المالية، موجهة لطلبة الأولى ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2021-

2022.

ثالثا- الهندسة المالية والسياسية النقدية: يعتبر منسكي Minsky من أوائل الذين درسوا أثر الابتكار المالي على فعالية السياسة النقدية، وهو يرى بأن الابتكارات المالية يمكن أن تؤدي إلى ضعف أثرها الاقتصادي وذلك للاعتبارات التالية:¹

- يضعف أداء الاحتياطي الإلزامي ومعدل الفائدة نظرا لقدرة المؤسسات المالية على ابتكار أدوات تمكنها من تجاوز القيود السياسية النقدية مثل عمليات إعادة الشراء الحل مشكلة الاحتياطي الإلزامي؛
- يمكن للبنوك الافتراض من سوق العملات الأجنبية (Eurodollar) أو غيرها والحصول على السيولة دون حجز الاحتياطي الإلزامي والنتيجة هي نقص فعالية السياسة النقدية وضعف أثرها الاقتصادي؛
- صعوبة مراقبة كل ما يحيط بالابتكار المالي وتوقع نتائجه من الناحية العملية، لأنه عملية مستمرة تضيف عنصر عدم اليقين إلى البيئة الاقتصادية والوسط الذي تعمل فيه البنوك المركزية، حيث تتحتم إلى الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تحدث في الابتكار المالي؛
- بعض الابتكارات المالية قد تغير من الطريقة التي يتأثر بها الاقتصاد نتيجة عمل السياسة النقدية، كما يحتمل أن تؤدي إلى التأثير على محتوى ومدلولات المؤشرات التي يستخدمها البنك المركزي للرقابة؛
- المالي سلاح ذو حدين فهو نافع ومفيد عندما يحقق المصالح المشروعة (رفع الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية) وزيادة الرفاهية حيث هذه الأخيرة تعادل أو تغطي ما قد يحدث من عدم الاستقرار لكن إذا حلّى الابتكار من الإيجابيات وكان المقصود منه مجرد تجاوز الأنظمة وتخطي السياسات لزيادة الربحية فسوف يؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار؛
- حينما تتبنى البنوك المركزية سياسات تدعم هذا النوع من الابتكارات سوف يزداد الأمر سوءا ومثالها موقف الاتحاد الاحتياطي الأمريكي من صندوق التحوط (LCTM) الذي تعثر عام 1998 حيث قرر التدخل لإنقاذه بالتعاون مع 14 من المؤسسات بتسهيل تمويلي يقدر بحوالي 3.6 مليار دولار لمنعه من الإفلاس، وهكذا تصبح المؤسسات المسؤولة عن استقرار الاقتصاد هي نفسها التي تعيق تحقيق أهدافها، وهكذا يمكن القول بأن الابتكار يساعد زيادة كفاءة النظام المالي وفي نفس الوقت يعقد الوسط الذي تعمل فيه السياسة النقدية.

ثالثا: آثار الهندسة المالية على نمو الدين: الحقيقة أن الابتكار المالي لم يؤدي إلى زيادة الدين كما يعتقد الكثيرون أو ما أسماه علماء المالية بالرفع المالي. هذا الأخير مصطلح رياضي هندسي لا علاقة له بالاقتصاد في الحقيقة وهذا التوسع الكبير في الدين يعني أمرين:²

1 - إمكانية الحصول على ما أريد في وقت قصير؛

¹ سياسية جدي، مرجع سابق، ص: 48.

² مجدوب خيرة، الهندسة المالية، موجهة لطلبة السنة الثالثة، مالية البنوك والتأمينات، جامعة ابن خلدون، تيارت الجزائر، 2019-2020، ص: 29.

2 - أستطيع الحصول على ما أريد من دون مقابل تقريباً (أو بمقابل صغير جداً)؛

لقد كان الابداع المالي سبباً في توسيع نطاق هذين النوعين من الإغراء فقد عمل علماء الرياضيات على ابتكار الأدوات المالية الجديدة التي نجحت في كسر حواجز الحيطة وضبط النفس حين وعدت بتخليص الدين من عواقبه السيئة وبيع تجار الدين منتجاتهم السامة ليس فقط للسذج والجهلة بل وايضا للشركات الجشعة والأفراد الذين يفترض فهم الحكمة والوعي.

المطلب الثاني: واقع الهندسة المالية:

كتب «بيتر دراكر» أحد رواد الإدارة الحديثة في مجلة الإيكونوميست مقالاً عن واقع الصناعة المالية والابتكار المالي، عنوان له: الابتكار أو الموت، أشار دراكر في مقاله إلى أن الصناعة المالية تواجه اليوم انحساراً في الربحية، وتدهوراً في توعية المنتجات التي تقدمها، ويدعو من ثم إلى إعادة روح الابتكار والتجديد وحسب دراكر فإن العقدين ما بين 1950-1970 قد شهدا العديد من الابتكارات التي مثلت طفرة في تاريخ الهندسة المالية والابتكار المالي، ويشير الكاتب إلى أن السبب الرئيس وراء ازدهار الأسواق والمؤسسات المالية في الماضي القريب هو المبتكرات المالية، ابتداء من اليورو دولار، وسندات اليورو الحكومية، مروراً بالبطاقات الائتمانية ثم الشركات المتعددة الجنسيات، لكن هذه المنتجات تحولت بعد شيوعها وانتشارها، من منتجات مريحة إلى سلع المطية منخفضة الربحية، أو ربما خاسرة، ويعزو دراكر ذلك على أن هذه المنتجات قد انتشرت إلى حد أن العرض صار يتجاوز الطلب، مما جعل الفروق بين ما تقدمه مؤسسة وأخرى يتضاءل إلى حد كبير، وتحولت المنافسة بينها من ثم إلى السعر بدلاً من النوعية، وهذا ما أدى إلى انحسار الربحية، على مدى الثلاثين عاماً الماضية، لم تقدم المؤسسات المالية البارزة أي ابتكار ذا بال، ويرى الكاتب أن المنتجات التي ظهرت خلال الثلاثين عاماً الماضية كانت في الغالب مشتقات مالية، زعموا أنها علمية، لكنها في حقيقة الأمر كن تكون أكثر علمية من أدوات القمار في لاس فيجاس ومونت كارلو.¹

نتيجة لذلك فإن منتجات الصناعة المالية هذه أصبحت سلعا نمطية من صعوبة التسويق وانخفاض الربحية خاصة بعد وقوع أزمة مالية عالمية سنة 2008 تبعثها موجات متتالية من القوانين والتشريعات المقيدة لأي تعامل مالي مشكوك فيه.²

المطلب الثالث: مستقبل صناعة الهندسة المالية.

انطلاقاً من واقع الهندسة المالية المشار إليه سابقاً، يشير دراكر إلى أن الصناعة المالية، إذا أرادت النهوض من واقعها المتدهور، فأمامها طريقان:³

¹ بن علي بلعزوز واخرون ن مرجع سابق ن ص426.

² يوسف خروبي، محمد الهاشمي حجاج، مرجع سابق، ص14.

³ بن علي بلعزوز واخرون ن مرجع سابق، 427

1- استبدال الهندسة القائمة بأخرى مستحدثة: أي أن الطريق الأول يفرض ضرورة استبدال الصناعة الحالية بعناصر وأفكار جديدة من الخارج، وهو ما حدث للسوق المالية بمدينة لندن، بعد أن كانت في طريقها إلى الانحسار قبل أربعين عاماً، جاء المهاجرون من ألمانيا وسويسرا وفرنسا وأمريكا وساهموا في إحيائها وجعلها من أبرز المراكز العالمية.

2- تكيف المؤسسات مع الواقع الجديد الطريق الثاني: هو أن تعيد المؤسسات الحالية صياغة نفسها لتكون مبدعة ومبتكرة لمنتجات جديدة بالفعل، ويؤكد الكاتب أنه من الممكن جداً أن يوجد اليوم من يخطط ويعمل لاستغلال الفرص المعطلة أو لابتكار منتجات رائدة، والتي ستستبدل الخدمات القائمة أو تحولها إلى منتجات خاسرة، ثم يختم دراكر مقاله بأنه قد لا يكون الوقت قد فات للمؤسسات المالية الضخمة اليوم لتعود إلى الابتكار مرة أخرى، لكن الوقت بالتأكيد متأخر جداً إن أحد عوامل التغيير الرئيسية في عالم المال بصفة عامة هو التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويضاف إلى ذلك التطور القانوني والمؤسسي وقد تضمنت التطورات المستقبلية المحتملة في مجال الابتكار المالي ما يلي¹:

- تخفيض تكاليف النماذج والبرامج التي يمكن أن تستعمل لتسعير الأدوات النمطية؛

- قدرة مسيري المؤسسات في كل دول العالم على تبني الهندسة المالية وتطبيقها في مشاريعهم؛

- إن تزايد التعامل بأدوات الهندسة المالية في المؤسسات سيجعلها أكثر نشطة للهندسة المالية واستعمالها سيكون أسهل هذه العوامل كلها مجتمعة ستؤدي إلى انتشار الهندسة المالية، وستؤكد ضرورة التعامل بها من طرف المؤسسات المالية، خاصة مع زيادة المخاطر المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية.

¹ يوسف خروبي، محمد الهاشمي حجاج، مرجع سابق، ص، 15.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في الفصل الأول إلى أساسيات الهندسة المالية من خلال عرض مفهومها ونشأتها وأدواتها وأثارها على مختلف العناصر الاقتصادية في عالم الأعمال، حيث أتضح أن الهندسة المالية لها عدت مفاهيم تختلف من مفكر لآخر، ويمكن إجمال القول أن الهندسة المالية هي تصميم وتطور وتنفيذ للأدوات والآليات المالية المبتكرة وصياغة حلول إبداعية جديدة ومبتكرة لحل مشاكل التمويل.

إن من البديهي عالم الأعمال التعرض للمخاطر فأي عملية تجارية أو استثمارية هي عرضة لمخاطر قد تعرقل السير الحسن لها ولهذا يجب على الإدارة المسؤولة تحديد المخاطر وصياغة حلول إبداعية للتخلص منها أو تجنبها في حالة التنبؤ بها قبل الحدوث.

من خلال ما سبق نستخلص أن للمهندس المالي دور فعال في نجاح العمليات التجارية والاستثمارية لاسيما إذا كان ذو كفاءة عالية وخبرة عملية تمكنه من ممارسة عمله بمهارة ودقة وفعالية.

الفصل الثاني

إدارة المخاطر البنكية

تمهيد:

تعد المخاطر المصرفية من العناصر التي لا مفر منها والتي تواجه المصارف بشكل دائم، وما جعلها عرضة لهذه المخاطر هو تعاملها بالأموال بشتى أنواعها وكذا تقديمها للخدمات المالية والتي تتميز بالوجود الدائم لاحتمال الخسارة أي الخطر، ولهذا يجب على الإدارة المسؤولة التصدي والتعامل مع هذه المخاطر، والتي تشكل خطر حقيقي على الاستقرار المالي للمصارف وعلى الاقتصاد بشكل عام.

ويتطلب التعامل مع المخاطر المصرفية فهما واسعا ودقيق لطبيعة المخاطر ومصدرها والطريقة الأنسب للتصدي لها ويتطلب هذا خبرة ومهارة عملية وكفاءة عالية، وبصفة عامة إدارة المخاطر تشمل الكثير من الإجراءات المعقدة الاحترازية التي قبلية نظرا لوجود احتمالية الخطر بصفة مستمرة ودائمة ومن هذه الاجراءات نجد تحليل وتطوير الاستراتيجيات التي يسير عليها نشاط المؤسسة ووضع خطط بديلة كدرع للتصدي والوقاية من هذه المخاطر أو على الأقل التقليل من حدتها.

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول إلى الهندسة المالية جاء دور إدارة المخاطر المصرفية لتتال نصيبتها من الدراسة، حيث قدمنا في هذا الفصل ثلاث مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية؛
- المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية؛
- المبحث الثالث: إدارة المخاطر البنكية عند استعمال المنتجات المالية.

المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية

يعتبر المخاطر هي العنصر الذي لا يتوقف عن ملاحقة خطط وأهداف البنوك، فلكل بنك درجة معينة من المخاطر تختلف باختلاف نشاطه الرئيسي، ومن الضروري والمهم في هذا المبحث أن نتعرف على مفهوم المخاطر التي تواجه المصارف والمفاهيم الأخرى المحيطة بهذا المصطلح وذلك من خلال:

المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية ومصادرها.

أولاً: مفهوم المخاطر البنكية:

المخاطرة RISK: فتتسأ عن حالة عدم التأكد Uncertainty المحيطة باحتمالات تحقق أو عدم تحقق العائد المتوقع على الاستثمار.

ويمكن تعريفها كذلك بأنها الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير.

كما يحدد مفهوم الخطر في كونه يتفق مع حالة عدم التأكد في أن كلا منهما يحمل عنصر الشك وعدم اليقين في أحداث المستقبل، بسبب تغير حالات الطبيعة وعدم ثباتها، ولكن في حالة الخطر يستطيع متخذ القرار أن يضع احتمالات لحدوث حالات المستقبل اعتماداً على الخبرة السابقة والدراسات الإحصائية، وما إلى ذلك من معلومات تاريخية¹.

أما تعريف المخاطر في القانون: فهو احتمالية وقوع حادث مستقبلاً أو حلول أجل غير معين خارج إرادة المتعاقدين قد يهلك الشيء بسببه، أو يحدث ضرر منه.²

أما المخاطر في المفهوم المالي: تشير الى تقلب العوائد وعدم استقرارها أو التقلبات في القيمة السوقية للمصرف 182 et al، Weston.1996 لذلك بإمكاننا ان نقول ان المخاطر (Risks) تشير الى عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية حيث ان كل مؤسسة او مصرف تفضل التدفقات النقدية المؤكدة على التدفقات النقدية الغير المؤكدة اي ينبغي معرفة فهم المخاطر اي ان المخاطر ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس ادارة المصرف³.

من خلال تعريف الخطر يمكن تعريف المخاطر البنكية على أنها: احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/ أو تذبذب الأجل الطويل أو القصير معلومات تاريخية العائد المتوقع على استثمار معين⁴.

¹ خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009، 2008، ص:3.

² رانية زيدان شحادة العلوانة، غدارة المخاطر في المصارف الاسلامية، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2016، ص:28.

³ صادق راشد الشمري، إدارة المصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص:189.

⁴ خضراوي نعيمة، مرجع سابق، ص:3.

ويمكن إعطاء تعريف آخر للمخاطر البنكية: هو حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة.

ثانياً: مصادر المخاطر البنكية:

المخاطر البنكية ترجع لمصدرين هما:¹

1-المخاطر النظامية: ويطلق عليها المخاطر العامة وهي تؤثر بشكل مباشر على النظام المصرفي ككل لأنها مرتبطة بحالة التأكد والتنبؤ الدقيق بما يستجد من أحداث وتطورات مستقبلية نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها مثل زيادة حدة التضخم والتوجه نحو العولمة المصرفية بالإضافة إلى اشتداد المنافسة ما بين البنوك ومع غيرها.

وهي تعني أن البنوك تتعرض إلى نوع في المخاطر بسبب مجموعة متغيرات هامة أدت إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك بشكل عام بحيث لا تتمكن من أن تتجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالات حصولها.

2-المخاطر غير النظامية: مخاطر خاصة لارتباطها بالمخاطر الداخلية للبنك، ويمكن تجنب هذا النوع من المخاطر بالتنوع في المحفظة الاستثمارية للبنك.

وهناك عوامل أثرت في المخاطر البنكية من حيث حجمها وتنوعها تذكر منها:

أ-التغيرات التنظيمية والإشرافية: فقد فرضت العديد من الدول قيوداً تنظيمية على البنوك للتقليل من مخاطر المنافسة، ولتشجيع البنوك على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة مثل الالتزام بعلاقة معينة بين الأصول الخطرة ورأس المال ووضع الحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد.

ب-عدم استقرار العوامل الخارجية: أدى عدم استقرار أسعار الفائدة والتغير الشديد في أسعار العملات على إثر انهيار اتفاقية Breton Woods إلى لجوء الكثير من الشركات الكبرى إلى الأسواق المالية وهذا لتفادي الخسائر المستقبلية أو لتحقيق أرباح منها، كما أدى عدم الاستقرار إلى ابتكار البنوك للعديد من أدوات التغطية المستقبلية لكن في المقابل خلق مخاطر من نوع آخر أضيفت للمخاطر البنكية.

ت-المنافسة: فمع تزايد أثر العولمة المالية، وتوصل المجتمع الدولي إلى إقرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية سنة 1997 في إطار المنظمة العالمية للتجارة فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفي وقد اتخذت هذه المنافسة ثلاثة اتجاهات رئيسية:

• **الاتجاه الأول:** المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية الدولية.

¹ خضراوي نعيمة، مرجع سابق، ص:4.

• **الاتجاه الثاني:** المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. الاتجاه الثالث: المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المالية والمصرفية.

ث-تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية: تزايد حجم هذه الموجودات وتنوعها لدى البنوك بغية تحسين العائد على موجوداتها من خلال الحصول على عوائد دون الحاجة إلى الاحتفاظ بموجودات ضمن بنود ميزانياتها.

ج-التطورات التكنولوجية: حيث كانت عمليات التحويل الإلكتروني للأموال والبطاقات البلاستيكية أهم مظاهر ثورة المعلومات، هذا إلى جانب تخفيض الكلفة وزيادة قدرة البنك للتعرف على المخاطر وقياسها وإدارتها.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية.

أولاً: المخاطر المصرفية التقليدية: تنقسم إلى نوعين رئيسيين وهما:

- المخاطر المالية؛

- مخاطر العمليات (التشغيل).

1-المخاطر المالية: هي تلك المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالبنوك، وهذا النوع من المخاطر يتطلب إشراف ورقابة مستمرتين من طرف إدارة البنك وذلك وفقاً للتوجه وحركة الأسعار السوق العملات والأوضاع الاقتصادية إضافة إلى العلاقة بالأطراف الأخرى وتنقسم بدورها إلى:

أ-المخاطر الائتمانية: وهي المخاطر الناجمة عن فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة، أو أصل الدين أو كلاهما معاً، سواء بالنسبة للاستثمارات في الأوراق المالية أو السندات، أو القروض، وتظهر هذه المخاطر على شكل ديون متعثرة تنجم عن عجز العملاء عن السداد، أو عدم رغبة لدى العميل أو عدم قدرته في سداد التزاماته تجاه المصرف، إما بسبب ظروف غير متوقعة أو مشاكل حدثت لنشاطاته، أو بسبب مباطلته، ووجه المخاطرة فيها أن هذه القروض ستؤول للانعدام في نهاية الأمر؛ لذلك فهي تشكل خسارة للبنك.¹

ب-مخاطر السيولة: تعني مخاطرة السيولة مواجهة صعوبات في تدبير الأموال، وأن ترتبط مخاطرة السيولة بالقدرة على تدبير الأموال بتكلفة معقولة، ومثل هذه القدرة هي في الواقع محصلة نوعين من العوامل هما:²

- السيولة السوقية التي تتفاوت بمرور الوقت؛

- سيولة البنك.

وهي النتيجة الطبيعية للمعاملات القياسية فهذه تحدث فجوة استحقاق بين الأصول والخصوم، ويقوم البنك غالباً بجمع موارد قصيرة الأجل ويقترض على المدى الطويل.

¹ رانية ريدان شحادة العلوانة، مرجع سابق، ص:31

² مهند حنا نقولا، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الرياء، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2009، ص:79.

ت-مخاطر أسعار الفائدة: يقصد بمخاطر أسعار الفائدة عدم التأكد أو التقلب في الأسعار المستقبلية للقائدة، فإذا ما تعاقد البنك مع العميل على أسعار فائدة معينة ثم ارتفعت بعد ذلك في السوق عموماً وبالتالي ارتفع سعر الفائدة على القروض التي تحمل نفس درجة مخاطر القرض المتفق عليه، فذلك يعني أن البنك قد تورط في استثمار يتولد عنه عائد يقل عن العائد الحالي الساعد في السوق، وهناك مصدر آخر لأسعار الفائدة يكمن في الخيارات الضمنية في المنتجات المصرفية والحالة الشهيرة لذلك هي الدفع المسبق للقروض ذات السعر الثابت فالمقترض يمكنه دائماً أن يسدد القرض ويقترض بسعر جديد وهو حق يمارسه عندما تنخفض أسعار الفائدة انخفاضاً شديداً وتحمل الودائع خيارات أيضاً حيث أنها يمكن أن تتحول إلى ودائع لأجل عندما ترتفع أسعار الفائدة، والمخاطر الاختيارية يطلق عليها عادة مخاطر الفائدة غير المباشرة، وهي لا تنشأ مباشرة من تغير أسعار الفائدة بل تنتج من سلوك العملاء الذين يقارنون مردوداتهم، وتكاليف ممارسة الخيارات المنضمة في المنتجات المصرفية، ويجرون اختياراتهم تبعاً لظروف وأحوال السوق.¹

ث-مخاطر الصرف الأجنبي: عندما يتم التعاقد في التجارة الدولية فهناك دائماً مخاطرة من تذبذب أسعار صرف العملات لأقطار مختلفة ونتيجة لذلك فإن قيمة العملة الأجنبية المستلمة والمدفوعة عندما تحول إلى عملة البلد الذي تقع به المنظمة قد تكون أكثر أو أقل من المتوقع، وبذلك فإن مخاطرة سعر الصرف تمثل درجة التذبذب في سعر صرف عملة معينة نسبة إلى العملات الأخرى أو نسبة إلى العملة المرجعية، أو هي مقدار التغير في عائد المحفظة الذي يسببه التذبذب في سعر تحويل العملات الأجنبية إلى عملة البلد الأم.²

ج-مخاطر التضخم: أما مخاطر التضخم فيترتب عليها انخفاض في القوة الشرائية للنقود المستثمرة في أصل القرض والفوائد التي يحصل عليها، لذا يشير البعض على مثل هذه المخاطر بمخاطر انخفاض القوة الشرائية والتي يمكن تعريفها على النحو التالي: تشير مخاطر انخفاض القوة الشرائية على المخاطر المحتملة نتيجة التضخم.³

ح-مخاطر السمعة: احتمالية انخفاض إيرادات البنك أو قاعدة عملائه نتيجة لعدم تقييد البنك بالأنظمة والقوانين والمعايير الصادرة عن السلطات الرقابية من وقت لآخر وهذا النوع من المخاطر يعرض البنك إلى غرامات مالية وبالتالي التأثير على نشاطات البنك بشكل عام.⁴

2-مخاطر العمليات (التشغيل): هي المخاطر الناجمة عن ضعف في الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية. وإن مخاطر الخسارة الناتجة عن احتمالية عدم كفاية أنظمة المعلومات، فشل تقني مخالفة أنظمة الرقابة الاختلاس، الكوارث الطبيعية تؤدي جميعها إلى خسائر غير متوقعة، يجب على مجلس إدارة البنك وإدارته العليا ضمان وجود إطار فعال لإدارة هذا النوع من المخاطر ويتضمن ذلك

¹ بن علي بلعزوز وآخرون، مرجع سابق، ص 184.

² حاكم الربيعي وميثاق الفقاوي وآخرون، المشتقات المالية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص: 431.

³ بن علي بلعزوز وآخرون، مرجع سابق، ص: 185.

⁴ عبد الرؤوف احمد علي محمد، إدارة المخاطر والأزمات، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة، القاهرة، مصر، 2016، ص: 267.

هيكل تنظيمي واضح بين الصلاحيات والأدوار والمسؤوليات لكافة مكونات إدارة المخاطر التشغيلية وكذلك توفر أدوات دعم من أجل تعريف وتقييم وضبط المخاطر الرئيسية، كذلك يجب أن تكون لدى البنك سياسات وإجراءات من أجل ضبط والتقليل من المخاطر التشغيلية. كذلك على البنك أن يحدد ويقيم المخاطر التشغيلية بالكامل والتي يمكن أن تتواجد في مختلف نشاطاته. كما يجب أن تكون هناك مراقبة ومتابعة مستمرة من أجل ضبط هذه المخاطر، وتتمثل مخاطر العمليات في:¹

- المخاطر المهنية؛

- السطو والسرقة؛

- تزيف العملات؛

- التزوير؛

- الاحتيال المالي (الاختلاس).

3- المخاطر المصرفية الحديثة (مخاطر الصيرفة الإلكترونية):

أ- **المخاطر الاستراتيجية:** هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير

على إيرادات البنك وعلى رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي ويتحمل مجلس إدارة البنك المسؤولية الكاملة عن المخاطر الاستراتيجية وكذلك إدارة البنك العليا التي تتمثل مسؤوليتها في ضمان وجود إدارة مخاطر استراتيجية مناسبة في البنك.²

ب- **مخاطر التشغيل:** وهي تلك التي ترتبط باستخدام التقنيات والأنظمة المعلوماتية، ويعتبر هذا النوع من بين أهم المخاطر بالنسبة للمخاطر الصيرفة الإلكترونية، وذلك لاعتماد الكثير على التقنية في كافة أوجه تقديم هذه الخدمات، وتنتج هذه المخاطر بصورة رئيسية عن خلل في كافة البنية التحتية القائمة، أو عن عدم ملاءمة تصميم الأنظمة والإجراءات الموضوعية أو عدم توفير المتطلبات الأمنية اللازمة.³

4- المخاطر الأخرى:

أ- **مخاطر السمعة:** تنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأي عام سلبي تجاه البنك نتيجة عدم قدرته على تقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت وفق معايير الأمان والسرية والدقة، مع الاستمرارية والاستجابة الفورية

¹ شقيري نوري وآخرون، غدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2012، ص302

² شقيري نوري وآخرون، مرجع سابق، ص:298.

³ بن علي بلعزوز، مرجع سابق، ص188.

للاحتياجات ومتطلبات العملاء، وهو أمر لا يمكن تجنبه إلا بتكثيف اهتمام البنك بتطوير ورقابة ومتابعة معايير الأداء بالنسبة لنشاطات الصيرفة الالكترونية.¹

ب- **مخاطر قانونية:** خطر وقوع أي نزاع مع طرف مقابل ناجم عن أي غموض مقص أو عجز أيا كانت طبيعته قد يتسبب للبنك او للمؤسسة المالية بموجب عملياتها.²

ت- **المخاطر التي تؤثر على العمليات المصرفية التقليدية:**

إن لقنوات توزيع الصيرفة الالكترونية انعكاسات بالنسبة للمخاطر المصرفية التقليدية، إذ أنه في ظل التحول الالكتروني للعمل المصرفي قد تزداد حدة المخاطر المصرفية التقليدية ومنها مخاطر الائتمان السيولة، سعر الفائدة، فعلى سبيل المثال نجد أن استخدام الانترنت في منح الائتمان في الداخل والخارج تزيد من احتمالية إخفاق العملاء في تسديد التزاماتهم، ومن ثمة زيادة المخاطر الائتمانية، كذلك فإن أي معلومات سلبية أو غير صحيحة عن البنك يمكن أن تنتقل بسرعة عبر الانترنت وتحمل عملاءه على سحب ودائعهم بسرعة وهو ما يعرض البند لزيادة مخاطر السيولة، كما أن صيرفة الانترنت تعمل على زيادة حرية حركة الودائع، ومن هنا تظهر أهمية مراقبة البنك لحجم السيولة لرصد التغيرات التي نظراً على ودائعه وقروضه بشكل مستمر ودقيق.³

المطلب الثالث: أهم مسببات المخاطر.

يمكن إيجاز أهم العوامل التي أدت إلى زيادة المخاطر المالية بالتالي:⁴

1- تقلبات أسعار الفائدة والصرف؛

2- السياسة النقدية والأدوات المستعملة لإدارة الكتلة النقدية؛

3- التضخم وما ينتج عنه من ارتفاع في المستوى العام للأسعار وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للعملة الوطنية؛

4- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛

5- عولمة الأسواق المالية والتحرر المالي والمصرفي، حيث لم يعد أحد بمعزل عن المخاطر التي يمكن تصيب أحد الأطراف ضمن النظام الاقتصادي والمالي العالمي؛

¹ بن علي بلعزوز وآخرون، مرجع سابق، ص: 189

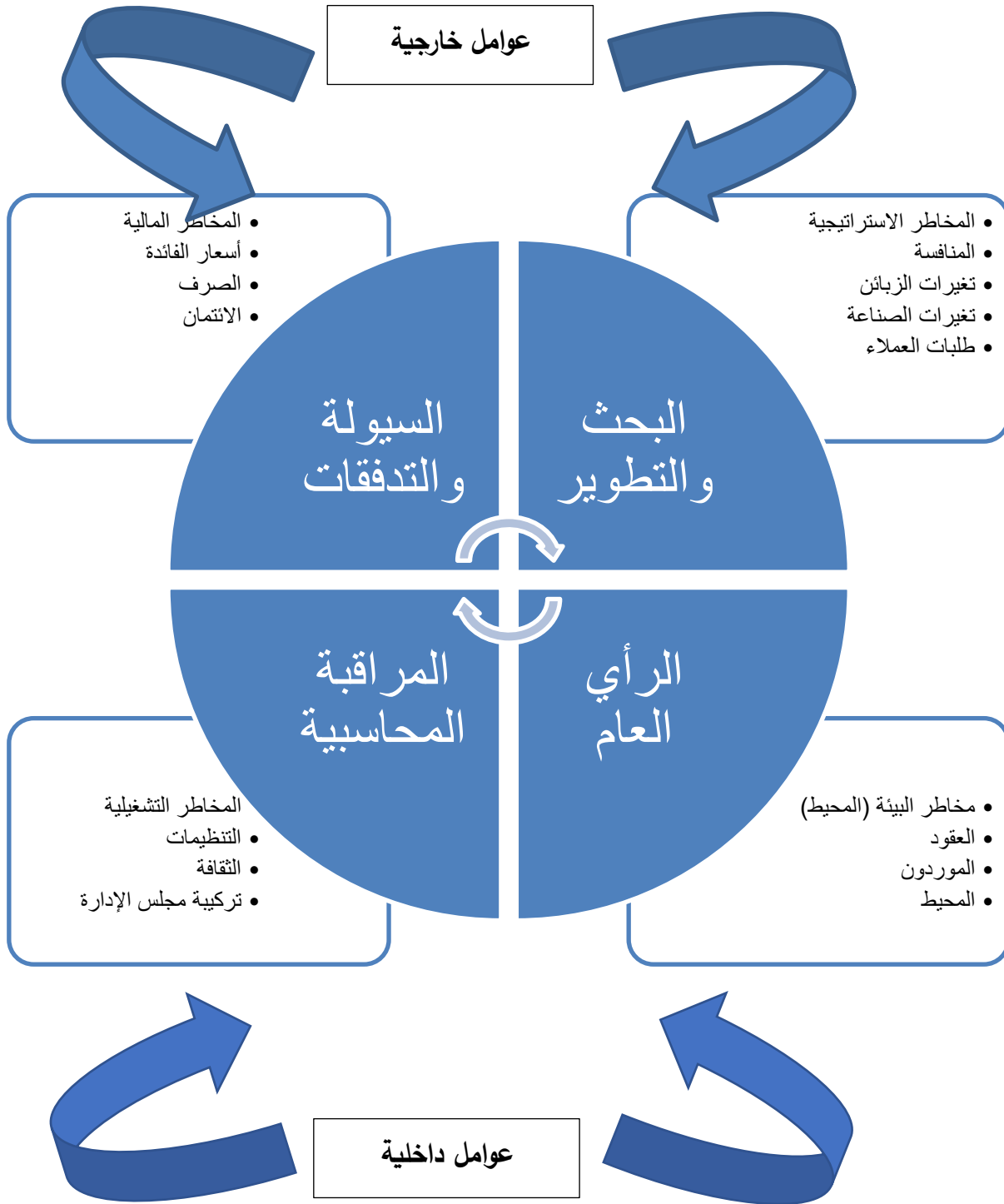
² عبد الرؤوف احمد علي، مرجع سابق، ص: 264.

³ بن علي بلعزوز وآخرون، مرجع سابق، ص: 189.

⁴ محمد عادل ناولو، إدارة المخاطر المالية ولمصرفية بين النظرية والتطبيق، دار سورية الفتاة، الطبعة الأولى، حلب، سوريا، 2022، ص: 337.

- 6- ظهور مفهوم الهندسة والابتكار المالي الأمر الذي أدى إلى تعقيد البيئة التي تعمل فيها منشآت الأعمال وزيادة حالة عدم اليقين؛
- 7- الانتشار المفرط للمشتقات المالية بكل أنواعها، خاصة في حالة استخدامها من قبل المضاربين الساعين لتحقيق أرباح سريعة دون التحوط؛
- 8- المنافسة الشديدة وما ينتج عنها من انخفاض الأرباح؛
- 9- القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار وتحفيزه.

الشكل 02: يوضح أهم مسببات المخاطر.



المصدر: فريدة تلي، استخدام الأساليب الكمية في قياس وإدارة المخاطر المصرفية، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019، ص 19.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية.

تواجه البنوك الكثير من العراقيل والمشاكل أثناء ممارستها لنشاطها، ولهذا يجب على إدارة البنوك التصرف هذه المخاطر وذلك وفق مجموعة من الإجراءات والأساليب العلمية المتعارف عليها أو المبتكرة، وفي هذا المبحث حاولنا التعريف بهذه المخاطر وأساليب إدارتها من خلال ما يلي:

المطلب الأول: أساسيات حول عملية إدارة المخاطر البنكية.

أولاً: مفهوم إدارة المخاطر.

إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل عملي للتعامل مع المخاطر البحتة، عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة، وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة، أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى.¹

ويقصد بإدارة المخاطر عملية حماية شخص المرء وأصوله، أما بمعنى أضيق فهي وظيفة إدارة المؤسسة التي تستخدم أو تطبق مدخلا علميا للتعامل مع المخاطر، ومن هذا المنطلق فهي تقوم على فلسفة محددة وتتبع تسلسلا جيد التحديد الخطوات².

ويمكن تعريف إدارة المخاطر: بأنها نظام متكامل وشاملا لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة للتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال المصرف وأصوله وإيراداته ووضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يكن بالإمكان القضاء على مصادرها.

و قد عرفتها نخبة التنظيم المصرفي و إدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية ((Financial Services Roundtable (ESR)) هي تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدها، وقياسها و مراقبتها، والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليها من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر فإدارة المخاطر هي منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر المحتملة وتصميم إجراءات وتنفيذها حتى نقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى.³

¹ عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص: 208

² عبد الناصر براني أبو شهد، نفس المرجع، ص: 208

³ شادي سلامة، الحولى، إدارة العمليات المصرفية الالكترونية وفق مقررات بازل، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص: 38.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن عملية إدارة المخاطر المصرفية هي مجموع الإجراءات والتدابير التي تتخذها البنوك لتجنب الوقوع في المخاطر والعراقيل التي تزعزع استقرارهم المالي وتعطل مصالحهم العامة.

ثانياً: خطوات إدارة المخاطر البنكية.

1. تحديد المخاطر: يجب فهم وتحديد المخاطر لكل خدمة يقدمها المصرف، وأن تكون العملية مستمرة وتتطلب عملية تحديد المخاطر معرفة متكاملة بمعاملات المصرف، والظروف والعوامل الخارجية المحيطة به، كالمسوق والبيئة القانونية والاجتماعية والسياسية والثقافية، كما ويتطلب الأمر الفهم السليم لأهداف المصرف الاستراتيجية والتشغيلية، ويشمل ذلك العوامل الحيوية لنجاح المصرف، والفرص والتهديدات المرتبطة لتحقيق تلك الأهداف.¹

2. قياس المخاطر: يتم ذلك بالنظر إلى كل نوع من المخاطر بأبعاده الثلاثة وهي: حجم الخطر ومدى الخطر، واحتمالية حدوثه، أن قياس المخاطر بشكل صحيح وفي الوقت المناسب هو أمر هام لإدارة المخاطر، إن الهدف من قياس المخاطر هو تحديد قيمة الخسائر المتوقعة من كافة

أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف، ويتم تحديد قيمة الخسارة المتوقعة بناءً على طرق ونماذج رياضية تعتمد في الأساس على حجم المصرف وتعقد عملياته المصرفية، إن عملية قياس المخاطر بغرض مراجعتها والتحكم فيها يساعد في تكوين رؤية مستقبلية واضحة تساعد في دقة خطة العمل وزيادة القدرة التنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف التي تؤثر على الربحية وتقدير المخاطر والتحوط منها بما لا يؤثر على ربحية المصرف.

3. ضبط المخاطر: تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط هذه المخاطر حيث هناك ثلاث طرق أساسية لضبط المخاطر المهمة وهي:

- تجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات؛
- تقليل المخاطر؛
- إلغاء هذه المخاطر.

إن على الإدارة أن توازن ما بين العائد على المخاطر وبين النفقات اللازمة لضبطها، وعلى البنوك أن تقوم بوضع حدود للمخاطر من خلال السياسات والمعايير والإجراءات التي تبين المسؤولية والصلاحيات.²

4. مراقبة المخاطر: على البنوك أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، وبنفس الأهمية يكون قادراً على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك، على سبيل المثال لو

¹ شادي سلامة، مرجع سابق، ص 38.

² شقري نوري وآخرون، مرجع سابق، ص 303.

توقف عميل ما عن الدفع فهذا يجب أن يظهره نظام المعلومات وكذلك فإن توقف العميل عن الدفع يترتب عليه حرمان البنك من هامش الربح أيضاً على هذا القرض، وبالتالي فإن نظام المعلومات الذي يعكس التغير في الفائدة كي يعوض البنك على فقدان العائد من هذا القرض على أهمية كبيرة بالنسبة إلى البنك.

وبشكل عام فإن الرقابة على المخاطر تعني تطور أنظمة التقارير في البنك التي تبين التغيرات المعاكسة في وضع المخاطر لدى البنك وما هي الاستعدادات المتوفرة لديه للتعامل مع هذه المتغيرات.¹

ثالثاً: أهداف إدارة المخاطر البنكية.

يمكن القول بداية أن أي نظام الإدارة المخاطر يجب أن يعمل على تحقيق العناصر التالية:²

- أخذ مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها المصرف؛
- وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات المصرف؛
- الحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة؛
- التأكد من حصول المصرف على عائد مناسب للمخاطر التي قد يواجهها؛
- استخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي؛
- إنشاء بيئة ملائمة للإدارة المخاطر الائتمانية؛
- العمل في ظل عملية ائتمان سليمة؛
- المحافظة على عملية إدارة وقياس ومراقبة ائتمان وافية وسليمة؛
- استحداث وحدة لدراسة المخاطر الائتمانية في المصارف؛
- تقييم نوعية الموجودات وكفاية التخصيصات وتجدر الإشارة إلى أن إدارة المخاطر يجب أن تركز بشكل خاص على المخاطر المتوقعة التي تتسم بدرجة عالية من التقلبات؛

¹ شقيري نوري، مرجع سابق، ص 304.

² سيمرة حسين الخزرجي، إدارة المخاطر المصرفية واتفاق بازل II، ورقة مقدمة إلى مؤتمر كلية العلوم الإدارية الدولي الرابع، جامعة الملك فيصل، السعودية 15-16 ديسمبر 2010 ص: 05.

المطلب الثاني: مبادئ وأساليب إدارة المخاطر البنكية.

أولاً: مبادئ إدارة المخاطر البنكية.

تتمثل مبادئ إدارة المخاطر البنكية فيما يلي:¹

- 1- أن يكون لدى كل مصرف لجنة مستقلة تسمى «إدارة المخاطر» تهتم بأعداد السياسة العامة أما الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات، كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري؛
- 2- تعيين «مسؤول مخاطر» لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال المصرفي؛
- 3- وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل مصرف لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية المصرف وملاءته الرأس مالية وتحديد الأسقف الاحترازية للائتمان والسيولة والسوق؛
- 4- تقييم موجودات كل مصرف وخاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية؛
- 5- استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها؛
- 6- ضرورة وجود وحدة تدقيق داخلي مستقلة بالمصارف تتبع مجلس الإدارة بالمصرف مباشرة وتقوم بالتدقيق لجميع أعمال المصرف بما فيها إدارة المخاطر؛
- 7- تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل مصرف، الذي يعده المساهمين المسؤول عن أعمال المصرف، وهو ما يستوجب فهم المخاطر التي يواجهها والتأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفء؛
- 8- على مجلس الإدارة إقرار استراتيجية إدارة المخاطر وتشجيع القائمين على الإدارة إلى قبول واخذ المخاطر بعقلانية في إطار هذه السياسات والعمل على تجنب المخاطر التي يصعب عليهم تقييمها؛
- 9- وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية لكل مصرف من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات؛
- 10- خطط للطوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات يتم الموافقة عليها من قبل المسؤولين للتأكد من أن المصرف قادر على تحمل أي أزمة.

¹ نبراس محمد عباس العامري وصلاح الدين محمد امين الإمام، استعمال نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 21، 2012، ص: 179.

ثانياً: أساليب إدارة المخاطر البنكية.

1. تجنب المخاطر: يمكن تجنب المخاطر في البنوك من خلال ما يلي¹:

• الامتناع عن منح القروض مرتفعة المخاطر؛

• تجنب مخاطر أسعار الفائدة بعدم الاستثمار في أوراق مالية طويلة الأجل؛

2. تخفيض المخاطر: ويكون ذلك بتخفيض الاستثمارات التي تواجه المخاطر مثل إذا كانت طويلة الأجل أو بعمله معينه، وتقوم البنوك بتخفيض المخاطر من خلال ما يلي:

• رصد سلوك القروض ومعرفة الأسباب التي أدت إلى مشاكل التوقف عن الدفع؛

• تقليل مخاطر أسعار الفائدة من خلال اعتماد سياسة مصرفية سليمة وإدارة الموجودات والمطلوبات المصرفية؛

3-نقل المخاطر إلى طرف آخر: ويتم ذلك بعد وجود مستثمر مستعد لتحمل المخاطر من خلال الغطاء المالي.²

أو هي تحويل الخطر إلى طرف آخر مقابل دفع مبلغ مالي معين لهذا الطرف مقابل احتفاظه بالمخاطر فمن الممكن نقل أو تحويل المخاطرة من شخص إلى شخص آخر أكثر استعداداً لتحملها.

4- قبول المخاطرة : يقصد بالقبول بالمخاطرة قيام البنك بتحمل المخاطر بالاعتماد على نفسه في مواجهة الآثار المترتبة على تلك المخاطر والاحتفاظ بالمخاطرة أكثر الأساليب استخداماً في إدارة المخاطرة فالمؤسسات تواجه عدداً غير محدود من المخاطر وفي معظم الأحوال لا يتم القيام بشيء حيالها وعندما لا يتم اتخاذ إجراء إيجابي لتفادي المخاطرة أو تقليلها أو تحويلها يتم الاحتفاظ باحتمال الخسارة الذي تنطوي عليه تلك المخاطرة، وفي الغالب يتم إتباع هذا الأسلوب عندما تستطيع المؤسسة تحمل تلك الخسائر المتوقعة بسبب صغر قيمتها قياساً بالعائد المتوقع منها، أو عندما لا يكون أمامها خيارات أخرى.³

كما قد يكون الاحتفاظ بالمخاطرة إما طوعياً أو إجبارياً ويتميز الاحتفاظ الطوعي بالمخاطرة بإدراك وجود المخاطرة ووجود موافقة ضمنية على تحمل خسائرها ويتخذ القرار هذا لعدم وجود بدائل أخرى، أما الاحتفاظ الإجباري بالمخاطرة فيحدث عندما يتم الاحتفاظ لا شعورياً بالمخاطرة وأيضاً عندما لا يمكن تحاشيها، ويجب على كل منظمة أن تقرر أي مخاطر تحتفظ بها وأيها يمكن تفاديها أو تحويلها بناءً على قدرتها على تحمل

¹ دريد آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 263-264.

² شادي سلامة الحولي، مرجع سابق ص 41.

³ مرجع سابق ص 41

الخسارة وكقاعدة عامة فإن المخاطرة التي ينبغي الاحتفاظ بها هي تلك التي تؤدي إلى خسائر معينة صغيرة نسبياً.

5- مشاركة المخاطرة: يعد اقتسام المخاطرة حالة خاصة لتحويل المخاطرة فهو صورة من صور تفادي المخاطرة ويتم ذلك من خلال اقتسام المخاطرة وتحويلها من الفرد إلى مجموعة ومع ذلك فالإقتسام أحد. الاحتفاظ الذي يتم في ظل الاحتفاظ بالمخاطرة المحولة إلى أخرى كما يعد التأمين أداة أخرى تهدف للتعامل مع المخاطرة من خلال الاقتسام حيث أن إحدى خصائص التأمين هي اقتسام المخاطرة بواسطة أفراد المجموعة.¹

المطلب الثالث: معايير لجنة بازل الدولية لإدارة المخاطر البنكية.

أولاً: لجنة بازل الدولية.

1- مفهوم لجنة بازل الدولية:

لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية تجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنوياً وتساعد فرق عمل مكونة من فنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك استطاعت هذه اللجنة أن تساهم بقدر كبير في إعطاء إطار دولي للرقابة المصرفية وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية والتفكير في إيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك إدراكاً منها بأهمية وخطورة القطاع المصرفي. وبذلك أصبحت هذه اللجنة تمثل حجر الأساس للتعاون الدولي في مجال الرقابة المصرفية.²

2- نشأة لجنة بازل الدولية:

تعود نشأة لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى بنك التسويات الدولي (BIS)، حيث أسس بنك التسويات الدولية في 17 أيار عام 1930، و بذلك يمثل أقدم هيئة مالية دولية يقع مقرها الرئيسي في مدينة بازل بسويسرا، وفي السبعينات من القرن العشرين وجد محافظو البنوك المركزية أن المنافسة المصرفية بين المصارف التجارية غير عادلة، نتيجة اختلاف مستوى القيود المفروضة على هذه المصارف من قبل الأنظمة المصرفية في مختلف دول العالم، لذلك قرر محافظو الدول الصناعية العشرة الكبرى (كندا فرنسا، ألمانيا، إيطاليا اليابان إسبانيا، السويد، المملكة المتحدة، بلجيكا، هولندا) إنشاء لجنة من هذه الدول عام 1974 تجتمع لوضع تنظيم مناسب، يضمن المنافسة العادلة بين المصارف التجارية في جميع دول العالم، حيث دعيت هذه اللجنة باسم لجنة بازل للرقابة المصرفية.³

¹ شادي سلامة الحولي، مرجع سابق ص 41.

² حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013-2014، ص 94.

³ محمد عادل ناولو، مرجع سابق، ص 335.

1- الأهداف الأساسية لعمل لجنة بازل:

- قامت لجنة بازل في الأساس من أجل تحقيق عدة أهداف، أهمها:¹
- تحسين وتقوية استقرار النظام المصرفي؛
- مقابلة التآكل في رأس المال؛
- مقابلة مخاطر التغيير في سعر الفائدة؛
- مقابلة رؤوس الأموال للتغيرات المتوقعة وغير المتوقعة؛
- تنمية رؤوس الأموال في المصارف لمواجهة خطر الائتمان؛
- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف الناشئة بشأن رأس المال.

ثانيا: اتفاقية بازل الأولى.

1-لمحة عن الاتفاقية:

في عام 1988 وبعد سلسلة من الجهود والاجتماعات أقرت لجنة بازل مقررات لكفاية رأس المال عرفت باتفاقية بازل الأولى قدرت نسبة كفاية رأس المال حسبها ب 8%، كما أوصت بالتطبيق التدريجي لها خلال الثلاث سنوات بدءا من سنة 1990 والالتزام بتحقيقها بنهاية عام 1992، وسميت بنسبة "كوك" (COOKE) ويطلق عليها الفرنسيون أيضا معدل الملاءة الأوروبي (RSE) Ratio de Solvabilité European²

2-الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الأولى:

- التركيز على المخاطر الائتمانية؛
 - تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها؛
 - وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول؛
 - تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية؛
- المجموعة الأولى تضم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) إضافة إلى الدول التي قامت ببعض الترتيبات الإقراضية مع صندوق النقد الدولي، أما المجموعة الثانية تشمل ما تبقى من دول العالم.³

¹ شادي سلامة الحولي، مرجع سابق، ص46.

² عمار عريس، مجدوب بحوصي، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، الجزائر، 2017، ص100.

³ محمد عادل ناولو، مرجع سابق، ص:337.

ثالثاً: اتفاقية بازل الثانية

1-لمحة عن الاتفاقية:

أصدرت لجنة بازل التابعة لبنك التسويات الدولية «B.I.S» 16 يناير 2001 مقترحات جديدة تعد امتداد لمقررات بازل 1 هدف تطوير أسلوب حساب معيار كفاية رأس، وأطلق عليه اتفاقية بازل 2.¹

2- الملامح الأساسية لاتفاقية بازل الثانية:

تتمثل الملامح الأساسية لاتفاقية بازل الثانية فيما يلي:²

✓ المراجعة الرقابية وانضباط السوق متممان إضافيان لمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال؛

✓ تعد عضوية دول مجلس التعاون الاقتصادي (OECD) أساساً يعتمد عليه في تحديد الأوزان الترجيحية للمخاطر الائتمانية.

3-الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل الثانية:

الدعائم الأساسية لتطبيق بازل 2 وأوزان المخاطر الجديدة ومدى اختلافها عن بازل 1 من السمات العامة البازل 2 هو تحقيق السلامة المصرفية ثلاث دعائم رئيسية وهي:³

• **الدعامة الأولى:** وضع متطلبات الحد الأدنى لرأس المال؛

• **الدعامة الثانية:** وضع آلية للمتابعة والرقابة من قبل السلطات؛

• **الدعامة الثالثة:** تحقيق الشفافية المالية.

موضحة كما يلي:

- **الدعامة الأولى:** رأس المال لم تضع المقررات الجديدة حداً أدنى جديداً لمعيار كفاية رأس المال بل بقي ثابتاً كما. معدل 8% من قيمة الأصول والالتزامات الخطرة، وإنما طبق إطاراً أكثر تحفظاً للمخاطر حيث وسع نطاقها لتشمل كافة المخاطر التي يواجهها المصرف وليس الخطر الائتماني فقط، ووضع هو عند أساليب محددة لقياس تلك المخاطر على النحو التالي:

1. أساليب قياس المخاطر الائتمانية:

الأسلوب المعياري: الاعتماد على درجات التصنيف الائتماني التي تحدها شركات التصنيف الدولية.

¹ حسين ديب، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسير حالات فشل الائتمان، مذكرة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011-2012، ص135.

² محمد عادل ناولو، مرجع سابق، ص342.

³ عيسى احمد عيسى، تأثير مقررات بازل على اداء المصارف الاسلامية اطروحة دكتوراه قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2013-2014، ص52-53

- أسلوب التصنيف الائتماني الداخلي الأساسي: الاعتماد على التصنيف الائتماني الذي يقوم به المصرف لمدينه.
- أسلوب التصنيف الائتماني الداخلي المتقدم: وذلك بالاعتماد على أساليب إحصائي لتقرير حجم المخاطر الائتمانية وخسائر القروض ورأس المال المطلوب لمواجهته.

2. أساليب قياس مخاطر:

- الأسلوب المعياري؛
- أسلوب النماذج الداخلية؛
- 3. أساليب قياس مخاطر التشغيل:
- أسلوب المؤشرات الأساسية؛
- الأسلوب المعياري؛
- أسلوب القياس الداخلي.

الدعامة الثانية: المتابعة والرقابة من قبل السلطة الرقابية:

1-الهدف: التأكد من كفاية رأس المال بحسب نوعية مخاطر المصرف واستراتيجياته للمحافظة على المستويات المعيارية اللازمة للحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال على الأقل.

2-الوسائل:

- فرض حد أدنى لرأس المال أعلى من الحد الأدنى المقرر في الدول ذات الاقتصاديات التي تتسم بنقلات ذات قدر مؤثر (حيث رفع المصرف المركزي الأردني الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال إلى 12% بدلاً من 10%).
- مطالبة بعض المصارف بحد أدنى لرأس المال يفوق الحد الأدنى لباقي المصارف في ذات الدولة اعتماداً على العديد من العوامل وطبيعة مكونات رأس المال مثل مقدرة المصرف على توفير رأس المال الإضافي ومدى دعم كبار المساهمين.
- توافر نظام لدى المصرف لتقدير مدى كفاية رأسماله وذلك بالنسبة لكل سوق أو نوعية النشاط الذي يرتبط به.
- مقدرة السلطة الرقابية على تقييم نظام المصرف لتقدير مدى كفاية رأسماله والتدخل في مرحلة مبكرة لمنع تدهور رأسمال المصرف عن القدر الملائم بما يصل إلى تصفيته.

رابعاً: اتفاقية بازل الثالثة.

1-لمحة عن الاتفاقية:

أظهرت الأزمة المالية الأخيرة (عام 2008) أوجه القصور وضعف النظام المالي الدولي، ولذلك عملت الهيئات التنظيمية الدولية على إيجاد حل للنقاط الضعف التي تم تحديدها، فتم إصدار ورقة عمل في ديسمبر 2009 من قبل لجنة بازل تحت عنوان تعزيز صمود القطاع المصرفي" وعرفت باسم "بازل 3 كمحاولة لرفع مستويات رأس المال أملاً في الحفاظ على مستويات كافية خلال فترات الركود، هذا وأصدرت المعايير الجديدة في 12 سبتمبر عام 2010، حيث تلزم تلك المعايير المصارف بتحسين أنفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل والتغلب بمفردها على الاضرابات المالية التي قد تتعرض لها دون مساعدة البنك المركزي أو الحكومة قدر الإمكان.¹

2-توصيات اتفاقية بازل الثالثة:

لم تقم "بازل 3" بنسف مقررات "بازل 2" بل عملت على تدعيمها ومعالجة نقاط الضعف التي تجلت خلال الأزمة المالية الأخيرة، ومن التوصيات المطروحة في هذا الصدد ما يلي:²

أ-بالنسبة للشريحة الأولى لرأس المال:

- ألا تقل الشريحة الأولى من رأس مال المصرف وحدها عن 6% من إجمالي الأصول الخطرة؛
- أن تقتصر الشريحة الأولى من رأس المال على رأس المال المصدر والمدفوع والأرباح المحتجزة بعد خصم خسائر الاستثمارات قصيرة الأجل.

ب-السيولة:

زيادة معدلات السيولة بالمصارف من خلال الاستثمار في أدوات الخزينة والسندات الحكومية بنحو أكبر مع ضرورة أن يتوافر لدى المصارف، بخلاف الحد الأدنى لمتطلبات السيولة المعيارية السيولة الكافية للوفاء بكافة الالتزامات النقدية المستحقة على المصرف خلال 30 يوماً.

ت-مؤشر أثر الرافعة المالية:

- إدخال مؤشر معدل الرافعة المالية كمقياس داعم للإطار الداخلي أو لأساليب قياس المخاطر وفقاً لمقررات لجنة بازل 2 مع الأخذ في الاعتبار النزوح إلى المعالجة الجديدة في الدعامة الأولى. من دعائم متطلبات رأس المال وفقاً لما ورد بالمقررات الجديدة (بازل 3) أعلاه.

¹ محمد عادل ناولو، مرجع سابق، ص393.

² عيسى أحمد عيسى، مرجع سابق، ص58.

• مؤشر معدل الرافعة المالية سوف يساعد على تكوين عملية البناء للملاءة الزائدة في نظام المصارف والمراعاة القابلية للمقارنة فإن تفاصيل هذا المؤشر سوف يكون متوافقاً عليها دولياً بما في ذلك المعالجات المحاسبية.

ث- مخاطر الائتمان المرتبطة بالمشتقات المالية وعمليات إعادة شراء أدونات الخزينة والأوراق المالية: سيساهم في تدعيم متطلبات رأس المال بنحو أكبر مما كان الأمر عليه في مقررات لجنة بازل 2 لعمليات مخاطر الائتمان المرتبطة الناشئة عن المشتقات المالية وعمليات شراء أدونات الخزينة وأنشطة تمويل الأوراق المالية.

ج- حواجز رأس المال ضد تأثير الدورات الاقتصادية: إيجاد مجموعة من المقاييس لبناء حواجز لرأس المال في أوقات الزواج ويمكن تخفيضها في أوقات الانكماش للحفاظ على استقرار النظام المصرفي وكبح آثار تلك الضغوط على الاقتصاد وسوق الأوراق المالية بدلا من تضخمها والترويج والمساهمة في تطوير أساليب قياس المخصصات بالأخذ في الاعتبار البناء على مواجهة احتمالات الخسائر المتوقعة لتحديد الخسائر الفعلية بنحو أكثر شفافية وبرؤية مستقبلية وينحو أقل تأثيراً (حلقياً أو دائرياً) على الاقتصاد عن النموذج الحالي لقياس المخصصات القائم على الخسائر المحققة.

المبحث الثالث: إدارة المخاطر البنكية عند استعمال المنتجات المالية

لكل نوع من المخاطر البنكية طريقة لإدارة فهذا تعتمد الجهة الوصية في البنوك بتحليل وفهم المخاطر قبل الشروع في إدارتها، لاسيما المخاطر التي تواجه البنك عند استعماله المنتجات المالية ولمعرفة كيفية إدارة المخاطر البنكية عند استعمال المنتجات المالية قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب كما يلي:

المطلب الأول: إدارة مخاطر الائتمان

أولاً: مفهوم الائتمان المصرفي.

يعرف الائتمان بأنه: "الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد".¹

كما يمكن تعريف الائتمان على أنه:²

1- يتم الحصول على البضائع والخدمات مقابل إعطاء وعد بدفع قيمتها بالنقود حين الطلب بوقت محدد في المستقبل، إن اتخاذ النقود أداة للتبادل ومقياساً للقيم وأداة للادخار والدفع المؤجل كان شرطاً ضرورياً وأساسياً لظهور الائتمان بمؤسساته المتعددة والمختلفة. فالائتمان يقوم على أساس الثقة والأمانة من الطرف الذي يحصل عليه، أي توافر ثقة المعطي من الآخذ، إلى جانب أن الائتمان يستوجب مرور فترة من الزمن بين وقت التسليم والتسلم أو الاقتراض والتسديد. وهذان العنصران هما المحوران الذي تركز عليهما عملية الائتمان؛

2- مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة ومثال ذلك المقرض الذي يقدم للمقترض مبلغاً من المال فهو يبادلُه قيمة حاضرة على أمل الحصول على قيمة آجلة عند سداد مبلغ القرض في الموعد المستقبلي المتفق عليه.

ثانياً: أسس منح الائتمان:

يتم منح الائتمان المصرفي استناداً إلى قواعد وأسس ثابتة ومتعارف عليها من أهمها:³

1- اعتبارات السيولة: ومؤداها أن على البنك أن يكون قادراً باستمرار على مقابلة التزاماته تجاه العملاء أصحاب الودائع عن طريق تحقيق السيولة الكافية مما يستدعي بالضرورة قيام البنك باستخدام قدر من موارده في أصول تتمتع بقدر كاف من السيولة مما يتيح له إمكانية استرداد قيمتها بسرعة دون التعرض للخسارة عند الحاجة إلى نقود؛

¹ فرج خير الله، إدارة الائتمان بالمصارف، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 09.

² عبد المعطي رضا ارشيد ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1999، ص 31.

³ حسين ديب، مرجع سابق، ص 53.

2- اعتبارات الربحية: ومؤداه أن قرار منح الائتمان يواجه بأنه في الوقت الذي ينبغي على البنك أن يحتفظ فيه بالأموال اللازمة لمقابلة التزاماته تجاه عملائه، فإنه عليه أن يعمل على تحقيق حد معقول من الربح؛

3- قرارات البنك المركزي: حيث يخضع البنك في منح الائتمان لما يصدره البنك المركزي من قرارات مثل تلك المتعلقة بالحدود التي يتعين ألا يتجاوزها التوسع الائتماني، وكذا نسبي السيولة والاحتياطي النقدي الواجب الاحتفاظ بهما؛

4 - السياسة الائتمانية للبنك: حيث يخضع البنك فيما يمنحه من ائتمان للسياسة الائتمانية التي تضعها إدارته والتي تتمثل في المبادئ المنظمة لأسلوب منح التسهيلات الائتمانية وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات وأنواعها وأجالها الزمنية وشروطها.

ثالثا: صور المخاطر الائتمانية.

تتمثل صور المخاطر الائتمانية في:¹

1 - المخاطر المتعلقة بالمقترض:

أ- أهلية المقترض وصلاحيته الاقتراض: من الطبيعي أن يطمئن البنك إلى أن المتعاقد على القرض له الحق في تمثيل المنشأة المقترضة وأنه يملك سلطة الاقتراض والتعاقد على القرض المطلوب بكافة شروطه وضمائنه. وفي هذا الشأن يجب التعرف على الشكل القانوني للمنشأة المقترضة وحقوق وسلطات المديرين في الاقتراض. وفي حالة عدم وجود نص في عقد الشركة ينظم الاقتراض يتعين توافر موافقة الجمعية العمومية أو الشركاء جميعا حسب الأحوال، ويجب على البنك الوقوف على حدود صلاحية ممثل المنشأة المقترضة في التعاقد وذلك بالاطلاع على تفويض الصادر له في هذا الشأن من السلطة المختصة والشروط التي يمكنه التعاقد على أساسها حتى يمكن للاطمئنان إلى عدم تجاوزه الحدود المفوض فيها.

ب- السمعة الائتمانية للمقترض: وتتشرف من المعلومات التي يتم تجميعها عنه، والتي تعكس مدى احترامه لتعهداته ووفائه بالالتزامات في مواعيدها وتهتم البنوك بالتعرف على ما إذا كان المقترض قد اعتاد أن يماطل في السداد أو أنه لا يوفي إلا بالضغط عليه. ويجب الاطمئنان إلى حسن نواياه وأمانته وهذه الأمور وغيرها يكشفها الاستعلام عنه من السوق ومن البنوك وباسترجاع تجربة البنك في التعامل معه في الماضي. ولا شك أن أمانة العميل في التعامل تعد لأمر ضروريا حتى مع توافر الضمانات وذلك لتلافي المشاكل التي قد تنشأ عن التصرفات السيئة لبعض الملاك واستخدامهم لطرق احتيالية تضر بالبنك من أمثلتها تقديم بعض البضائع التالفة كضمان للبنك أو تقديم كمبيالات مزورة أو كمبيالات مجاملة، أو استخدام تسهيلات السحب على المكشوف في أغراض تخرج عن الغرض المحدد للتمويل أو عن دائرة نشاط المنشأة

¹ سيف هشام صباح الفخري، الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتمان في الأزمات المصرفية لمذكورة ماجبيستر، في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2009، ص 11.

ت-السلوك الاجتماعي للمقترض: ويقصد به طريقة معيشتة وعلاقته بالغير وأسلوبه في الإنفاق. فهذه التصرفات الشخصية قد تؤثر على نشاط المقترض وقد تسبب له بعض الصعوبات المالية.

ث-المركز المالي للمقترض: ويعاون في الوصول إليه دراسة القوائم المالية (الميزانية وحساب التشغيل والمتاجرة وحساب الأرباح والخسائر) واستخراج المؤشرات المالية المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل التمويلي للمنشأة ومدى اعتمادها على الاقتراض الخارجي، وسيولة أصولها وتطور نشاطها وحجم أعمالها، ومعدلات الأرباح المحققة ومدى تمشيها مع المعدلات السائدة في النشاط المماثل.

ج-المقدرة الإنتاجية للمقترض: ويتم الوقوف عليها من بحث مدى كفاءة استخدام المقترض لعناصر الإنتاج المختلفة، والأسلوب المتبع في الإنتاج، والتنظيم الداخلي للمنشأة، وخبرة العاملين فيها، ومدى جودة إنتاجها وتقبل انتظام عملاتها في السداد وخططها بشأن الإنتاج والتوسع في النشاط في السوق له والمستقبل.

2-المخاطر الخاصة بالنشاط الذي يزاوله المقترض: تختلف طبيعتها وأسبابها بحسب الأنشطة الاقتصادية التي تتفاوت في ظروفها الإنتاجية والتسويقية. فالإنتاج الزراعي بوجه عام يتأثر بعوامل مختلفة منها ما يتعلق بالظروف المناخية وتوافر المياه ومدى التعرض للآفات الزراعية، ومن ثم فإن المعروض من الحاصلات يتسم بالمرونة في الأجل القصير، في حين أن الطلب على هذه المحاصيل في الغالب غير مرن وخاصة بالنسبة للسلع الضرورية. ومن الناحية الأخرى فإن عرض الإنتاج الصناعي يكون غير مرن في الأجل القصير في حين أن الطلب عليه تختلف درجة مرونته بحسب ما إذا كانت المنتجات سلعا ضرورية أو كمالية ومن ثم يصعب حصر المخاطر التي ترتبط بتمويل مختلف فروع الإنتاج، خاصة مع تعدد الأسواق، واختلاف أذواق المستهلكين.

3-المخاطر المتعلقة بالعملية المطلوب تمويلها: تختلف هذه المخاطر بحسب طبيعة كل عملية ائتمانية وظروفها وضماناتها. فمخاطر الاقتراض بضمان تختلف عن مخاطر الاقتراض بضمان أوراق مالية وعن مخاطر تمويل عمليات المقاولات وإصدار خطابات الضمان المرتبطة بها.

ويمكن إبراز ذلك من تحليل بعض صور هذه المخاطر. فبالنسبة لتمويل المقاولين ترتبط المخاطر أساسا بمدى كفاءة المقاول وخبرته في العمليات التي يقوم بتنفيذها، سواء من حيث سلامة الدراسات التي بعدها للدخول في العطاءات، أو من حيث إدارة التنفيذ وفقا للبرامج الموضوعة لذلك دون تضحية بمستوى الأداء، والأمر الذي يعرض المقاول لسحب العملية أو لدفع غرامات كبيرة ترتبط بمخاطر للافتراض بضمان كمبيالات أساسا بملائمة الموقعين على الكمبيالة ووفائهم بالتزاماتهم، وهو ما يتطلب الاستعلام عنهم ومتابعة أنشطتهم ومراكزهم المالية.

أما مخاطر الإقراض بضمان بضائع فترتبط بنوعية البضائع الضامنة ومدى استقرار أسعارها في السوق ودرجة تعرضها للتلف والتقدم وتتعدد مخاطر الإقراض بضمان أوراق مالية و التي ترتبط بمركز الشركات المصدرة للأوراق و حجم التعامل على الأوراق المرتهنة في سوق الأوراق المالية، ومدى تذبذب أسعارها و

تزداد مخاطر الائتمان بالنسبة لتسهيلات السحب على المكشوف والتي تنشأ عن ضعف المركز المالي للمنشأة و عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها و من ثم تبدو أهمية توافر السيولة لأصولها و الاطمئنان إلى نجاحها في تسويق ما تنتجه أو تتجر فيه من السلع و الخدمات.

4-المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:

أ-المخاطر الاقتصادية: التي تخرج عن إرادة المفترض وعن تأثيره ومن أمثلتها:

- أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يطرأ عليها من تعديلات، وما يتطلبه تنفيذها من استصدار قرارات اقتصادية ومالية ونقدية قد تؤثر أحيانا على بعض الأنشطة في الدولة.
- اتجاهات الدورات الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل وتأثيرها على الأنشطة المختلفة من حيث التوظيف والدخل.

ب الظروف السياسية والاجتماعية والقانونية وتتعدد مخاطرها ويتفاوت تأثيرها، ومن أمثلة ذلك المخاطر الناشئة عن التبعية الاقتصادية لدول أجنبية وما ينجم عن مخاطر الحروب وقطع العلاقات مع دول معينة، وصدور بعض التشريعات التي قد تسمح بتأجيل بعض الديون المصرفية الممنوحة للعملاء أو التي تؤثر على توزيع الدخل بين فئات المجتمع.

5-المخاطر الناشئة عن أخطاء البنك: تعمل البنوك على الحد من المخاطر المرتبطة بإدارة القرض وتضع الأنظمة الكفيلة بدعم رقابتها على القرض، إلا أنه قد تنشأ بعض المشاكل عن عدم متابعة البنك أحكام اتفاقيات القروض بدقة، أو تطورات قيمة الضمان المحافظة عليه، أو الإفراج بالخطأ عن بعض الضمانات كالبضائع أو الأوراق المالية أو الودائع، أو عدم المطالبة بسداد أو تجديد قيمة خطابات الضمان التي تغطي بعض القروض قبل انتهاء صلاحيتها وتحرص البنوك على إمساك مجموعة من السجلات تستهدف متابعة الشروط الأساسية للقرض وبخاصة ما يتعلق بمواعيد سداه وقيمة الضمان والتأمين عليه ضد الأخطار المختلفة كما تجري التفتيش الدوري على حالتها وقيمتها ومدى توافر الاحتياطات المناسبة للمحافظة عليها ضد الحريق والسرقه.

6-المخاطر الناجمة عن فعل الغير: قد يتعرض المفترض بسبب فعل الغير إلى بعض الأخطار التي تؤثر في قدرته على الوفاء بالتزاماته، والتي ليس من اليسير حصرها ومن أمثلتها إفلاس أحد كبار مديني العميل أو نشر معلومات غير حقيقية عن العميل توحى بسوء مركزه يكون من نتيجتها قيام البنوك المتعاملة معه بالحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة له على نحو يؤثر على نشاطه.

المطلب الثاني: إدارة مخاطر سعر الصرف.

أولاً: تعريف مخاطر تقلبات سعر الصرف.

تتمثل مخاطرة العملة في ملاحظة تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات ذات العملات الأجنبية، والطريقة التقليدية للتعامل مع مخاطرة الصرف الأجنبي هي إدارة المخاطرة وفقاً لكل عملة فيما يتعلق بالمحفظة المصرفية.¹

ويتضح هذا النوع من المخاطر بصورة كبيرة في البلدان ذات التضخم العالي، والتي تجري تعديلات كثيرة على أسعار الصرف وتقاس هذه المخاطر بـ²:

1-المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية للعملة؛

2-المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية.

ومن أهم المخاطر التي تواجه أسعار الصرف هو اختلاف نسبة التفضيل النقدي وأسعار الفائدة وتقاس نسبة التفضيل النقدي كما يلي³:

$$\bullet \text{ نسبة التفضيل النقدي} = (\text{كمية النقود}) \div (\text{الدخل القومي} \times \text{مستوى الأسعار})$$

إن تأثير التغير في أسعار الصرف سوف يؤدي إلى مخاطر أهمها عند انخفاض أسعار الصرف تزداد رغبة البنوك التجارية في تقديم الأوراق التجارية إلى البنك المركزي لإعادة خصمها مما يزيد من إمكانية البنوك التجارية في زيادة حجم الائتمان مع معرفة طبيعة العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك من المقرضين باستعمال سياسة سعر الخصم، وكذلك يعتبر سعر الصرف أحد الوسائل التي يمكن للبنوك عن طريقها الحصول على الأموال وإن أسعار الصرف تؤثر على حجم التجارة الخارجية بين الدول.

ثالثاً: تقنيات التغطية الداخلية لخطر سعر الصرف:

تعددت تقنيات التغطية الداخلية لمواجهة مخاطر سعر الصرف وهذه التقنيات تتمثل في⁴:

1-أسلوب التعجيل والتباطؤ: ويعني تعديل الشروط الائتمانية السارية بين المنشآت، وهذا الأسلوب يتبع بالنسبة للمدفوعات المتعلقة بوحدة داخل المجموعة، فالتعجيل يقصد به سداد التزام مالي قبل فترة من تاريخ

¹ مهند حنا نقولا عيسى، مرجع سابق، ص:81.

² رانية زيدان شحادة العلوانة، مرجع سابق، ص:34

³ دريد كامل شبيب، مرجع سابق، ص:236

⁴ محمد عادل ناولو، مرجع سابق، ص:80.

استحقاقه، أما التباطؤ فهو تأخير سداد الالتزام عن موعد استحقاقه وتلعب التوقعات المستقبلية لعر الصرف الدور الرئيسي في اختيار الأسلوب المناسب.

2- إصدار الفواتير بالعملة الأجنبية: يفضل بعض المستوردين أن تصدر فواتير البضاعة المشحونة بالعملة التي يتقون بثباتها أو بالعملة التي لها سوق صرف أجل، حتى يمكن إجراء التغطية اللازمة كما يفضل المستورد أيضاً أن تصدر فواتير البضاعة المستوردة من الخارج بعملة دولته حتى لا يتعرض لخطر سعر الصرف، وينطبق نفس الشيء بالنسبة للمصدر والبائع.

3- إدارة الأصول والخصوم: تعنى إدارة بنود الأصول والخصوم في الميزانية وذلك عن طريق زيادة المراكز المكشوفة للتدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة والمقومة بعملات من المتوقع ارتفاع قيمتها، وفي الوقت نفسه زيادة التدفقات النقدية الخارجية من المؤسسة والمقومة بعملات من المتوقع انخفاض قيمتها.

4- التأثير على التدفقات التجارية للمؤسسة: تلجأ المؤسسة إلى هذا الإجراء بناءً على توقعاتها المستقبلية بشأن أسعار صرف العملة، فإذا توقعت حدوث تغيير كبير في سعر صرف العملة خلال فترة قصيرة من الزمن تقوم بتعديل برنامج استيرادها من المستلزمات الإنتاجية وذلك برفع الكميات المستوردة وتسعى إلى تسريع طلبياتها تجنباً للخسارة المحتملة والعكس في حالة التصدير.

5- التغطية الذاتية: وتتمثل في إجراء مقاصة بين ذمة ودين محررين بنفس العملة ولهما نفس تاريخ الاستحقاق، بحيث تقوم المؤسسة بتغطية متبادلة للمبلغ الأقل، وهنا يستمر احتمال تعرض المؤسسة لخطر الصرف بالنسبة للرصيد المتبقي فقط.

6- تقنية المطابقة: المطابقة تقنية تتبعها الوحدة الاقتصادية لكي تطابق التدفقات النقدية الأجنبية الداخلة إليها والخارجة في نفس المواعيد تقريباً، ما يجنبها خطر تقلبات سعر الصرف.

7- التقييس النقدي: تعني إمكانية تعديل سعر البيع (زيادة أو نقصان تبعاً لتطور أسعار الصرف أو معدلات الفائدة أو التضخم، وبذلك ينقل البائع خطر سعر الصرف إلى المشتري.

المطلب الثالث: إدارة مخاطر سعر الفائدة.

أولاً: مخاطر تغير سعر الفائدة: هي تعرض الموقف المالي للمصرف للخطر نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة تحركات أسعار الفائدة والتي تؤدي إلى تراجع في الإيرادات بسبب عدم اتساق آجال إعادة تسعير كل من الالتزامات والأصول، وتتفاقم هذه الخسارة في حالة عدم توافر نظام معلومات لدى البنك يتيح له الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول، وتحديد مقدار الفجوة بين الأصول والخصوم لكل عملية من حيث إعادة التسعير، ومدى الحساسية المتغيرات سعر الفائدة وتقاس هذه المخاطر ب¹:

¹ رانيا زيدان شحادة العلوانة، مرجع سابق، ص32.

• الخصوم الحساسة لسعر الفائدة ÷ إجمالي الأصول؛

• الفجوة = الأصول الحساسة لسعر الفائدة - الخصوم الحساسة لسعر الفائدة؛

• الأصول الحساسة لسعر الفائدة ÷ إجمالي الأصول؛

وتعود هذه المخاطر إلى التغيرات التي تحدث في قيم وعوائد الأصول والالتزامات التي يكون سببها التذبذبات في أسعار الفائدة من خلال العلاقة التالية¹:

• مخاطر سعر الفائدة (=) الأصول ذات الحساسية لسعر الفائدة ÷ الالتزامات ذات لحساسية لسعر الفائدة)

ثانياً: تقنيات التغطية الداخلية لخطر سعر الفائدة:

تستطيع المنشأة تخفيض خطر سعر الفائدة من خلال اللجوء إلى عدد من التقنيات الداخلية والمتمثلة بالتالي:²

1-التنوع: من بين الخيارات المختلفة التي يمكن أن تستخدمها المنشأة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة هي تنوع استثماراتها المالية، فإذا كان حامل السندات خائفاً من مخاطر أسعار الفائدة التي يمكن أن تؤثر سلباً على قيمة محفظته، فيمكنه تنوع محفظته الحالية عن طريق إضافة الأوراق المالية التي تكون قيمتها أقل عرضة لتقلبات أسعار الفائدة كالأسهم مثلاً. وإذا كان لدى المستثمر محفظة سندات فقط، فيمكنه تنوع المحفظة من خلل تضمين مزيج من السندات قصيرة وطويلة الأجل. لأن الأوراق المالية ذات فترة الاستحقاق القصيرة تكون أقل عرضة لتقلبات أسعار الفائدة.

2-شراء سندات بسعر فائدة عائم: تمنح هذه السندات سعر فائدة مرتبط بسعر مرجعي كسعر LIBOR في السوق، وبالتالي فإن عائد هذه السندات يرتفع وينخفض تبعاً لتقلبات السعر المرجعي، وبذلك تكون المنشأة قد تخلصت تماماً من خطر تذبذب سعر الفائدة.

3-مواهمة استحقاق الأصول مع الخصوم: تكمن المنفعة من إسناد توقيت الأصول إلى توقيت الخصوم في أن أثر تذبذب معدلات الفائدة على الأصول يغطي بأثر التذبذبات نفسها على الخصوم.

فارتفاع سعر الفائدة في السوق يخفض قيمة الأصول ذات سعر الفائدة الثابت نتيجة وجود أصل جديد بسعر فائدة أعلى من الأصل الموجد لدى المنشأة، إلا أنه يخفض كلفة الخصوم نتيجة دفع سعر فائدة قديم أقل من سعر الفائدة الحالي. وبذلك تساوى أثر ارتفاع سعر الفائدة نتيجة مواهمة الأصول مع الالخصوم

¹ دريد كامل شبيب، مرجع سابق، ص:237.

² محمد عادل ناولو، مرجع سابق، ص:86.

4-تقريب تواريخ الاستحقاق: يساهم إنقاص فترة الاستثمارات والديون المالية في تخفيف حساسيتها لتغيرات أسعار الفائدة، فيمكن للمستثمر شراء 5 سندات سنوية على التوالي عوضاً عن شراء سند واحد ذو أجل استحقاق 5 سنوات.

5-تحسين المحفظة الاستثمارية: ينعكس خطر سعر الفائدة على رأس المال سلباً أو إيجاباً وعلى إعادة استثمار التدفقات النقدية باتجاه معاكس لرأس المال، ففي حالة قيام المستثمر بإعادة استثمار التدفقات النقدية الناتجة من السند بشكل أي فإن خسارة رأس المال الناتجة عن خطر سعر الفائدة ستعوض من خلال الربح المحقق من إعادة استثمار هذه الكوبونات.

فارتفاع سعر الفائدة في السوق يؤدي إلى تخفيض قيمة السند (خسارة في رأس المال)، بالمقابل سيكون بمقدور المستثمر إعادة استثمار التدفقات النقدية (الكوبونات) الناتجة عن السند بمعدل أعلى ربح في الإيرادات وبالتالي خسارة في رأس المال وربح في الإيرادات والعكس بالعكس في حالة الانخفاض.

6-إدخال شروط اختيارية: يمكن أن ينص عقد إصدار السندات على إمكانية إدخال شروط اختيارية سواء للمصدر أو للمستثمر، كإعادة تاريخ استحقاق العملية أو إعادة النظر في معدل الفائدة الاسمي، حيث يسمح اللجوء إلى سندات قابلة للتمديد أو قابلة للسداد المبكر بتخفيف أثر تذبذبات سعر الفائدة في السوق، ففي حالة ارتفاع معدلات الفائدة من مصلحة المقترض بمعدل فائدة ثابت إطالة فترة قرضه بينما نلاحظ العكس في حالة انخفاض معدلات الفائدة حيث يطالب المفترض بتسديد قرضه بشكل مبكر من أجل إعادة تمويل استثماراته بكلفة أقل.

خلاصة الفصل:

تناولنا من خلال هذا الفصل عنصر المخاطر المصرفية والتي تعتبر خطر حقيقي على الاستقرار المالي للمصارف وعلى الاقتصاد بشكل عام، وهذا ما يجعل الادارة المختصة في إدارة المخاطر ملزمة بوضع خطط ودراسات للتصدي لها والوقاية منها بشكل دقيق وفعال، ويكون ذلك وفق استراتيجيات ودراسات وإجراءات معقدة تتطلب جهد وتكاليف، لدى يجب تطوير أجهزة الرقابة وتحسين طرق قيادتها لتطبيقها بكفاءة وفعالية، كل هذا يعزز من الاستقرار المالي للمصارف ويمكن من تحقيق المصلحة العامة والخاصة لهذه الأخيرة.

بالنظر لما سبق نستنتج أن كفاءة وخبرة المختصون في مجال إدارة المخاطر المصرفية تعتبر ورقة رابحة تساعد المصارف على تجاوز الأزمات والمخاطر بأقل أضرار وأقل تكاليف ممكنة، لهذا فإن اختيار الشخص المناسب للمكان المناسب يعني دون شك أمن واستقرار مالي أكبر.

الفصل الثالث

دراسة حالة البنك الفرنسي

BNP Paribas

تمهيد:

تضمن الجانب النظري للدراسة في الفصل الأول كل من الهندسة المالية وإدارة المخاطرة، هذه الأخيرة التي أسالت الكثير من الحبر لدى الباحثين و المفكرين الاقتصاديين، والتي أحدثت العديد من التغييرات سواء على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي، حيث وبعد التطرف في الجانب النظري إلى الهندسة المالية وإدارة المخاطر المصرفية والإمام بجل الجوانب الرئيسية والمهمة حولهم، يأتي هذا الفصل التطبيقي لمحاولة الإسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري على الواقع من خلال دراسة حالة البنك الفرنسي BNP PARIBAS والذي تم اختياره بناء على وفر البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة أولاً، وثانياً يعتبر هذا الأخير من بين البنوك الكبيرة والعريقة، حيث ينتشر في أكثر من (65) دولة، ويعتبر الرائد في القطاع المصرفي الأوروبي، كما يعتبر م أولى البنوك التي تستعمل عقود المشتقات والتي تعتبر من أدوات الهندسة المالية بالدرجة الأولى ويمارس نشاطات متعددة كما يعتبر من بين البنوك واسعة الاستثمار في فرنسا بشكل خاص وفي أوروبا عامة، لكن كل هذه النشاطات والاستثمارات لا تخلو من المخاطر، ولمعرفة كيف يتم إدارة المخاطر التي تواجه بنك BNP PARIBAS قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي :

- المبحث الأول: لمحة عن البنك محل الدراسة
- المبحث الثاني: المخاطر التي يتعرض لها البنك الفرنسي PNB Paribas؛
- المبحث الثالث: إدارة مخاطر السوق لدى بنك BNP PARIBAS.

المبحث الأول: لمحة عن البنك محل الدراسة

ينتشر البنك الفرنسي BNP PARIBAS في الكثير من دول العالم حيث يعتبر من أكبر البنوك في أوروبا ويعتبر الرائد في الخدمات المصرفية في منطقة أوروبا، ويمارس العديد من نشاطات المالية هذا ما جعله يصنف من أكبر المؤسسات العالمية من حيث الأرباح والأصول.

وللتعرف أكثر على بنك BNP PARIBAS قمنا بتقسيم هذا المبحث كما يلي:

المطلب الأول: التعريف ببنك BNP PARIBAS

أولاً: نشأة البنك الفرنسي¹ BNP PARIBAS

في بداية الثمانينات قام Louis Raphael بتأسيس بنك يحمل اسمه في مدينة أمستردام وذلك عام 1848ء وفي لندن عام 1860 أسس بنك أدمج مع بنك القرض والوديعة لهولندا والذي أنشأ في أمستردام، وفي عام 1869 قامت مجموعة بلكين رأسماليين بإنشاء بنك باري،

la banquet de Paris في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية الناتجة عن أحداث سياسية وعن ثورة 1848 لم تجد التجارة المساعدة المعتادة لدى البنكين لتنفيذ عمليات الخصم، فتم تأسيس المكتب الوطني للخصم في باريس عام 8 مارس 1848 والمكتب الوطني للخصم في ميلوز في نفس الوقت ثم تحرر هذا الأخير في 1854 من سلطة الدولة وأصبح يسمى مكتب الخصم لميلوز وعرف نمو كبيراً لشرائه عدة مؤسسات في الشمال الشرقي لفرنسا، ومع الهزيمة الفرنسية في 1870 وضم الألزاس وموسال لألمانيا عرف مكتب الخصم لميلوز وضعية خاصة فمن جهة مقره الاجتماعي في الألزاس ومن جهة أخرى فهو يتداول رؤوس أموال فرنسية، فقسم إلى قسمين وجمعت الشبائيك المتواجدة في فرنسا في فرع واحد سمي البنك الوطني الم قرض. في عام 1872 تم إنشاء بنك باريس وهولندا وهو نتيجة اندماج بنك باريس وبنك القرض والوديعة لهو لنداء وفي 1901 تم إنشاء البنك الوطني للتجارة والصناعة من طرف وزير مالية سابق وبمساهمة من بنك باريس وهولندا والمكتب الوطني للخصم لباريس والشركة العامة، ونتيجة لنقص موارد البنك تم الاستحواذ عليه من طرف البنك للقرض. في سنة 1929 أصبح المكتب الوطني للخصم لباريس ثالث بنك فرنسي بعد توسعه وحقق تطورا على المستوى الدولي ويعتبر البنك الفرنسي الأكثر انتشارا في الولايات المتحدة الأمريكية. بعد الحرب العالمية الثانية امتص البنك الوطني للقرض مكتب الخصم لميلوز وفي عام 1922 تم اندماج البنك الوطني للقرض مع البنك الفرنسي للتجارة والصناعة وتأثر نشاط المكتب الوطني للخصم لباريس بالأزمة الاقتصادية العالمية لعام 1929 إلا أن سياسته الحذرة جعلته أكثر تضررا من غيره حيث احتل في عام 1945 المرتبة الثالثة لبنوك الودائع، فأتسع نشاطه وأصبح يضم أكثر من 571 شباكا في 1930ء واستطاع أن يضم إليه مكتب الخصم لميلوز، إلا أن الأزمة الاقتصادية العالمية جعلت البنك يعاني صعوبات مالية فانخفضت

¹ Banque BNP Paribas, document de référence et rapport financier annuel 2022, p06.

ودائعه واضطر للجوء لإعادة الخضم لدى البنك المركزي، ولإعادة التمويل من صندوق الودائع، وبذلك أصبح البنك في وضعية خطيرة، وتمت تصفيته بجمعية عامة في ابريل 1932، وتوسع في شمال أفريقيا حيث ظهر في الجزائر عام 1940 كما فتح فروعاً في عدة دول أخرى مثل لندن عام 1947 في عام 1946 تم تأسيس بنك فرنسا وأربع بنوك ودائع وهي البنك الوطني للتجارة والصناعة والمكتب الوطني للخضم بباريس، والقرض اللئوي والشركة العامة حيث حولت أسهم هذه البنوك إلى الدولة.

في إطار قانون 2 ديسمبر 1945 اختار بنك باريس وهولندا أن يكون بنك أعمال (لم يكن من البنوك المؤسسة) وأصبح لديه فروع في روسيا وإيران ونيويورك ولندن ولوكسمبورغ وغيرها....

في 1946 أسس Jacques de Fouchier مفتش قديم في المالية شركته المسماة الاتحاد المالي للمؤسسات الفرنسية والأجنبية UFEFE وقد ترأس الاتحاد الفرنسي للبنوك الناشئ عن اندماج (UFEFE la banque française Acceptat UFEF) إنشاء أربعة شركات جديدة تكتلت في شركة واحدة نظراً لاحتياجات التمويل المتزايدة سميت الشركة البنكية 10. compagnie Bancaire. في 1996 أعلن وزير المالية الفرنسي اندماج كل من البنك الوطني للتجارة و الصناعة والمكتب الوطني للخضم لباريس (Na banque nationale de paris) هذا الانتاج جعل البنك يحتل المرتبة الأولى في فرنسا والثانية في أوروبا والسابعة على المستوى العالمي من حيث مجموع الميزانية. وبموجب قانون 1966 تم إعادة تنظيم هيكل الشركة المالية لباريس وهولندا حيث قسم المشاركون فيها إلى أربع فروع أساسية:

- باريس وهولندا يواصل النشاط المالي والبنكي القديم؛

- De participation financier يضم مساهمات البنك الصناعية في فرنسا؛

- Omnium de participation bancaire يشكل قطب المشاركة المالية والبنكية الفرنسية؛

- PARIBAS International يعمل على مراقبة نشاطات البنك خارج فرنسا؛

وبموجب قانون 13 فيفري 1982 تم تأميم الشركة المالية لباريس وهولندا وظهرت باسم PARIBAS

في شكلين

- الشركة المالية PARIBAS؛

- البنك PARIBAS؛

أما الشركة البنكية (cb) التي لم تصل ودائعها إلى مليار فرنك فلم يشملها التأميم وفي عام 1987 وبموجب قانون 2 جويلية 1986 تمت خصصة الشركة المالية لباريس وهولندا.

في عام 1993 تمت خصصة البنك الوطني لباريس في أكتوبر عام 1993 بموجب قانون 19

جويلية 1993.

صادقت الجمعية العامة للمساهمين للبنك PARIBAS المنعقدة في 12 ماي 1998 على اندماج الشركة المالية PARIBAS والبنك PARIBAS والشركة البنكية للتكوين المجموعة المسماة PARIBAS بعد عرض مشروع الاندماج بين PARIBAS والشركة العامة في 1 فيفري 1999، أصدر البنك الوطني لباريس BNP عرضين الشراء الشركة العامة PARIBAS وقد قيم مجلس الأسواق المالية هذا العرض المزدوج وأصدر النتائج النهائية التالية يمتلك البنك الوطني لباريس BNP، 37% من رأس المال و 32% من حقوق التصويت للشركة العامة و 65% رأس المال و 65% حقوق تصويت للمجموعة PARIBAS.

في عام 2000 صادقت الجمعية العامة المختلطة المنعقدة في 23 ماي 2000 على إنشاء مجموعة جديدة سميت BNP PARIBAS كانت منذ نشأتها في الصف الأول الفرنسي والأوروبي وهو يستمد قوته من الخطتين البنكيتين الكبيرين المكونين له وقد تطور لصالح مساهميه عملائه، وموظفيه، وشكل بنك الغد وأصبح مرجع على المستوى العالمي.

ثانيا. التعريف بالبنك BNP PARIBAS

1- تسمية ومقر البنك الاجتماعي:

التسمية: BNP PARIBAS

المقر الاجتماعي Boulevard-it aliens 7500 Paris 16؛

عدد الموظفين: 190,000 (2022)؛

الصناعة: الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة العقارات؛

¹JEAN LAURENT BONNAFE: PDG؛

¹ ويكيبيديا الموسوعة الحرة <https://fr.wikipedia.org/wiki/BNP-Paribas> تاريخ الاطلاع: 2023/04/12. 23:24.

2- شعار البنك

الشكل رقم (03): شعار بنك BNP PARIBAS



المصدر: التقرير المالي السنوي BNP PARIBAS 2022

3- مدة حياة البنك ونشاطه الاجتماعي:

مدة حياة البنك 99 سنة تحسب ابتداء من تاريخ تأسيسه، ونشاطه الاجتماعي يمتد من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر لكل سنة.

4- الشكل القانوني:

BNP Paribas شركة مساهمة معتمدة من نوع بنك تخضع للقانون النقدي والمالي المتعلق بمؤسسات القطاع البنكي، كما أن القواعد الخاصة المرتبطة بشكل مؤسسات القطاع البنكي تجعله يسير بواسطة نصوص القانون التجاري المتعلق بالشركات التجارية، ولكونه مؤسسة قرض فهو يخضع للقوانين والتشريعات المطبقة على مؤسسات القرض، ويخول له ممارسة العمليات التالية¹:

- منح القروض والحصول عليها من كل شخصية معنوية أو مادية سواء في فرنسا أو خارجها؛
- تنفيذ عمليات استثمارية وكل العمليات المرتبطة بها، مع كل شخصية مادية أو معنوية سواء في فرنسا أو خارجها؛
- ممارسة كل عمليات البنوك وكل العمليات المرتبطة بها؛

¹ ويكيبيديا الموسوعة الحرة <https://fr.wikipedia.org/wiki/BNP-Paribas> تاريخ الاطلاع: 2023/04/12. 23:04.

- كما يمكنه أيضا ممارسة كل نشاط أخر أو عملية أخرى غير تلك المذكورة أعلاه، كعمليات الترحيح والسمسة... وذلك في ظل الشروط المحددة بالقانون البنكي؛
- يمكن للبنك BNP PARIBAS القيام لصالحه أو لصالح الغير بممارسة كل العمليات المالية والتجارية، والصناعية، والزراعية، والعمليات على العقارات وعلى المنقولات.

5- مساهمي البنك:

- رأس المال الاجتماعي¹:

في 31 ديسمبر 2021، بلغ رأس مال شركة BNP Paribas SA 2، 468، 663، 292 يورو مقسماً إلى 1، 234، 331، 646 سهماً.

في عام 2022، لم تكن هناك معاملات على رأس المال: في 31 ديسمبر 2022، كان رأس مال BNP Paribas لا يزال يبلغ 2، 468، 663، 292 يورو، ويتألف من 1، 234، 331، 646 سهم بقيمة اسمية تبلغ 2 يورو لكل منها.

جميع الأسهم مدفوعة بالكامل ويتم الاحتفاظ بها في شكل مسجل أو لحاملها بناءً على اختيار مالكيها، مع مراعاة الامتثال للأحكام القانونية ذات الصلة. لا يخول أي من أسهم البنك حامليها زيادة توزيعات الأرباح أو حقوق التصويت المزدوجة أو تقييد ممارسة حقوق التصويت.

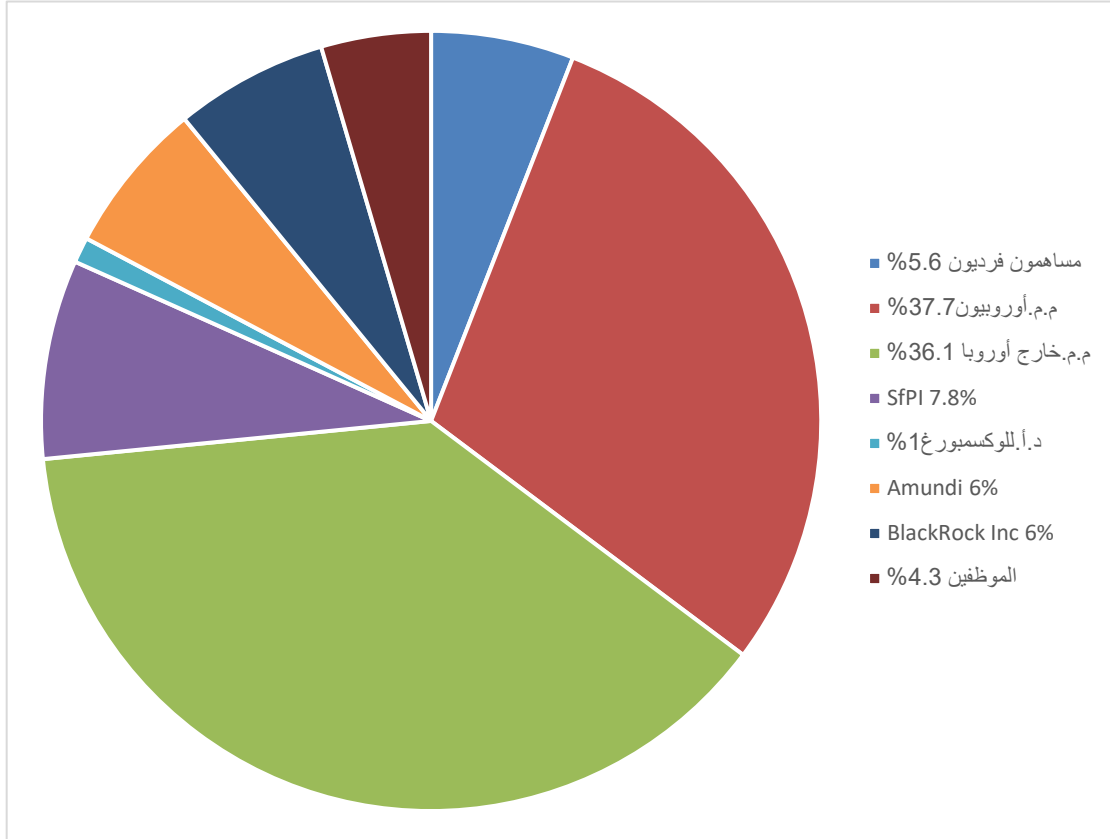
وقد كان تكوين مساهمي البنك في 31 ديسمبر 2022 قائم على أساس حقوق التصويت كما يلي:

- مساهمون فرديون 5.6%؛
- SPI الشركة الفدرالية لمساهمة الاستثمارات 7.8%؛
- مؤسساتيون أوروبيون 37.7%؛
- مستثمرون مؤسساتيون خارج أوروبا 31.6%؛
- الدوق الأكبر للوكسمبورغ 1.0%؛
- Amundi الشركة الفرنسية لإدارة الأصول 6.0%؛
- Inc الشركة متعددة الجنسيات لإدارة الاستثمارات 6%؛
- الموظفين 4.3%.

¹ Banque BNP Paribas, op.cit., p20.

يمكن توضيح تكوين المساهمين في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): تكوين مساهمي البنك BNP PARIBAS في 31-12-2022 على أساس حقوق التصويت



المصدر: التقرير المالي السنوي bnp paribas 2022، ص: 21.

- سوق الأسهم:

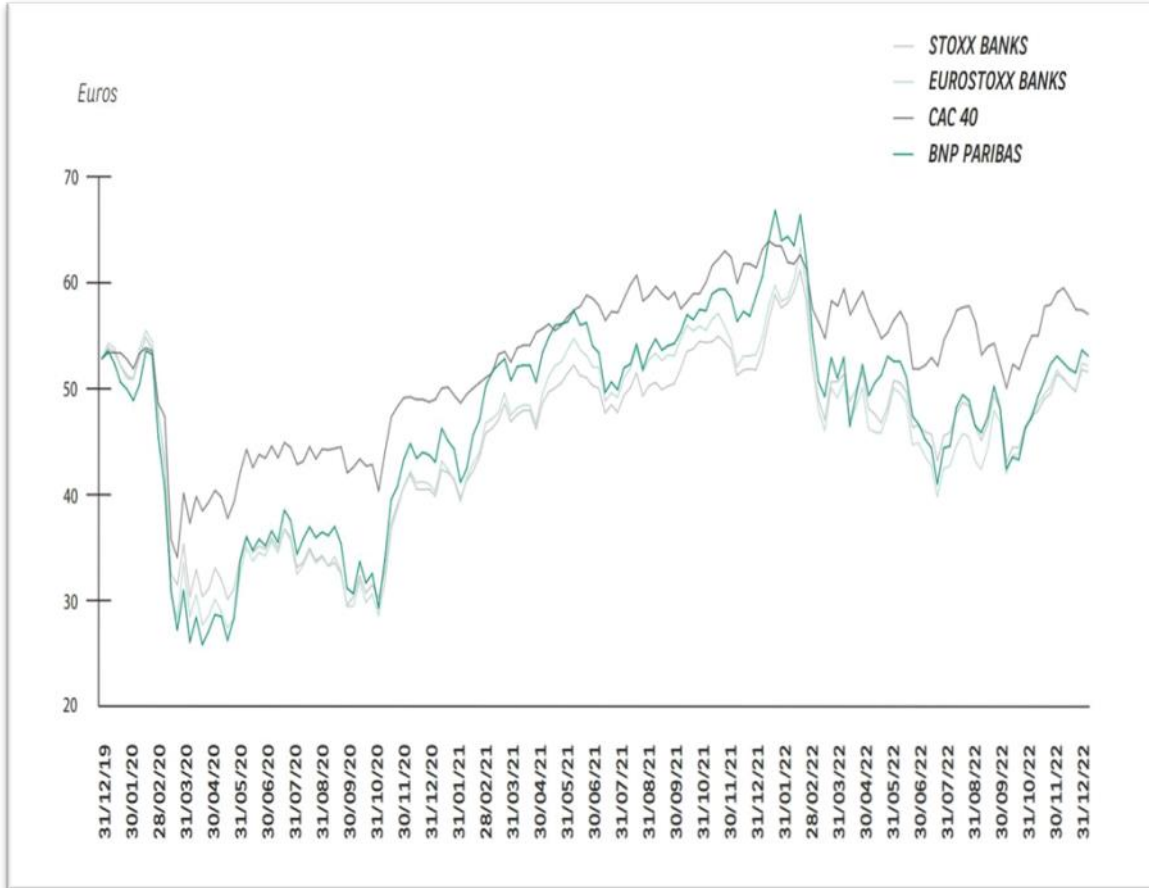
منذ الجمعية المنعقدة في 23 ماي 2000 التي قرر المساهمون اندماج كل من BNP و PARIBAS أصبح السهم، BNP PARIBAS NP ولكن رمزه في السوق لم يتغير وبقي (13110) حتى تاريخ 30 جوان 2003 أين أصبح (ISIN) (fr0000131104)، وقد سجلت أسهم BNP رسميا في بورصة باريس في 18 أكتوبر 1993، أول تاريخ تسجيل في البورصة بعد الخصخصة.

ابتداء من 25 سبتمبر 2000 تم تداول BNP Paribas في لندن se international، وفي بورصة نيويورك (francfort)، ومنذ 13 مارس 2000 في بورصة طوكيو، وللإشارة فان سهم BNP PARIBAS دخل تكوين المؤشر CAC40 منذ 17 نوفمبر 1993 وفي المؤشر Dow Jones stoxx منذ 18 سبتمبر 2000، كما دخل في عدة مؤشرات أخرى هامة.

- سعر السهم:

في فترة الثلاث سنوات من 31 ديسمبر 2019 إلى 31 ديسمبر 2022، ارتفع سعر سهم BNP Paribas بنسبة 0.8% من 52.83 يورو إلى 53.25 يورو والشكل التالي يوضح لنا نسبة الزيادة في سعر السهم لدى بنك BNP PARIBAS مقارنة مع DJ STOXX BANKS وكذلك dj euro stoxx و cac40.

الشكل رقم (05): مقارنة سهم BNP PARIBAS مع مؤشرات أخرى خلال سنة 2022



المصدر: التقرير المالي السنوي bnp baribas 2022، ص22.

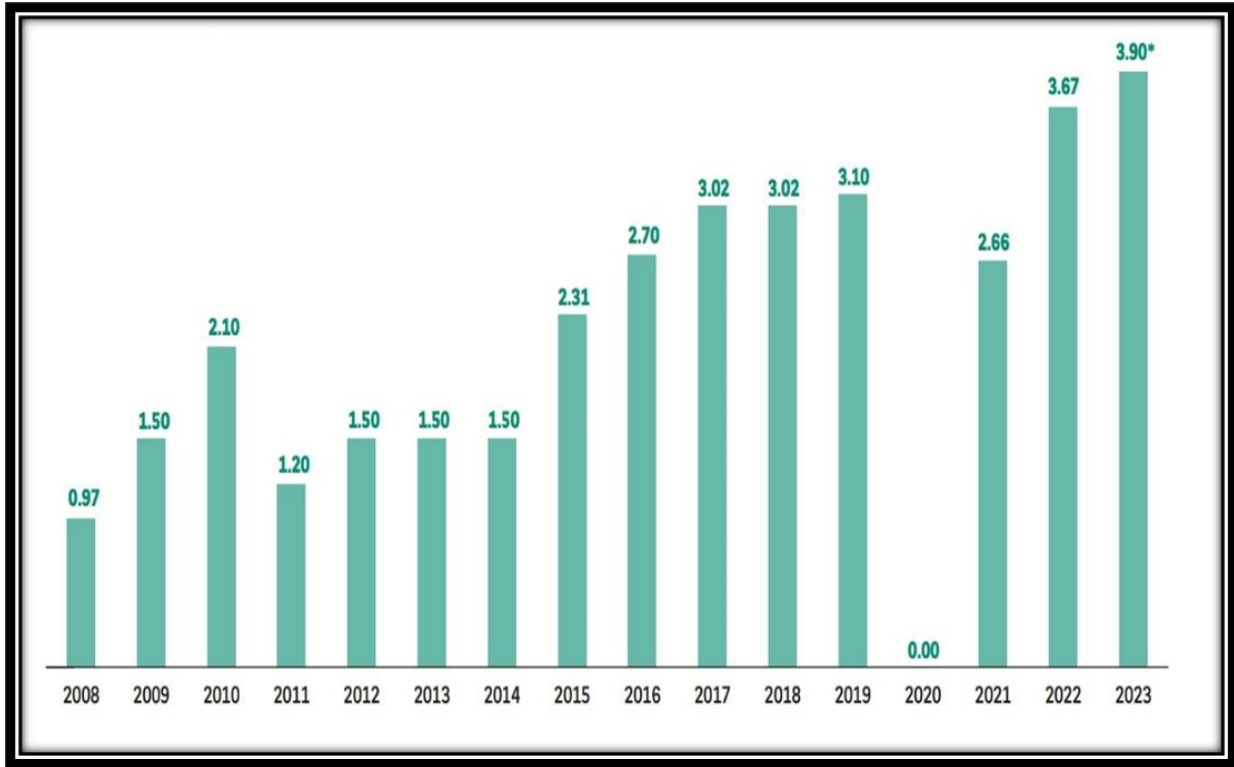
في الاجتماع السنوي العام الذي سيعقد في 16 مايو 2023، سيقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح قدرها 3.90 يورو لكل سهم (بزيادة قدرها 6.3% مقارنة بمبلغ 3.67 يورو تم توزيعه في عام 2022). سيتم بعد ذلك تاريخ توزيع الأرباح ودفع القسيمة في 22 مايو و 24 مايو 2023 على التوالي في حالة التصويت الإيجابي من قبل الجمعية العامة العادية.

يصل المبلغ الإجمالي للتوزيع النقدي المقترح إلى 4.814 مليون يورو، مقارنة بإجمالي 5.530 مليون يورو نقدًا تم.

والشكل التالي يوضح تطور التوزيعات من سنة 2008 إلى غاية 2022 وكذا التوزيعات المقدرة لسنة

:2023

الشكل رقم (06): تطور التوزيعات من 2008 إلى 2022



المصدر: التقرير المالي السنوي bnp Paribas 2022، ص 28.

نلاحظ من خلال الشكل أن قيمة التوزيعات سنة 2008 بلغت 0.97 أورو حيث شهدت انخفاض كبير بالنسبة للسهم الواحد، ثم ارتفعت حتى عام 2010 حيث بلغت 2.10 أورو للسهم الواحد ثم انخفضت التوزيعات حيث بلغت 1.20 أورو للسهم ومنها 1.50 أورو للسهم خلال 2012 وبقيت على ثبات في عام 2013 وحتى 2014، لترتفع بعد ذلك إلى 2.31 أورو للسهم خلال سنة 2015 لتواصل الارتفاع إلى غاية 2019 حيث بلغت 3.10 أورو للسهم، لتتراجع سنة 2020 خلال هذه الفترة، تأثرت أسهم البنوك الأوروبية بالعواقب الاقتصادية للأزمة الصحية لـ Covid-19 لتعود التوزيعات لمنطها المعتاد خلال سنة 2021 حيث بلغت 2.66 أورو للسهم الواحد ثم ارتفعت بقيمة 1.01 أورو خلال سنة 2022 وتتوقع وصول قيمة التوزيعات هذه السنة إلى 3.90 أورو للسهم كأكبر قيمة توزيعات منذ عام 2008.

المطلب الثاني: نتائج نشاط البنك BNP PARIBAS

أولاً. نشاط البنك الفرنسي BNP PARIBAS

البنك واحد من أكبر البنوك وأهمها في الولايات المتحدة وفي اسيا وهو يمتلك شبكة كبيرة في رقعة جغرافية واسعة في العالم، ويتفرع نشاط البنك إلى ثلاثة مجالات كبرى هي¹:

- بنك التمويل والاستثمار؛
- إدارة الأصول والخدمات؛
- بنك التجزئة.

1- بنك التمويل والاستثمار:

تتجمع مجموعة خيرات البنك في مجال الطاقة المواد الأولية الهياكل السياسية التجهيزات وتمويل الأصول في هيئة واحدة خصصت من طرف البنك bnp Paribas للاستجابة لاحتياجات عملائه في هذا المجال متكفل هذه الهيئة بالخدمات التالية:

- تمويل المواد الأولية بكل أشكالها؛
- تمويل مؤسسات مجال الطاقة الحديد المناجم؛
- تمويل عمليات التصدير؛
- تمويل المشاريع في مجال الطاقة والمجال البحري، والعقارات لتمويل المؤسسات الإعلامية؛

2- إدارة الأصول والخدمات:

يضم النشاطات المرتبطة بجمع إدارة، وتقييم الادخار والممتلكات وإثرائها بخدمات قيمة وهي مقسمة إلى ثلاثة نشاطات كبرى:

- التسيير المؤسسي والخاص:

يضم كل من البنك الخاص وإدارة الأصول ويضم كذلك السمسرة والادخار ونشاطات الخدمات العقارية.

- التأمينات:

بتاجر في أكثر من 31 دولة ويمنح كل من عقود تأمين الحياة وعقود تأمين جماعية للتقاعد تأمين على القروض وكما انه يقدم عقود في مجال التأمين على الخسائر وعقود وبذلك صلف bnp Paribas assurance في المرتبة الرابعة في التأمين على الحياة في فرنسا، وفي المرتبة الثالثة في تأمين القروض في العالم.

¹ ويكيبيديا الموسوعة الحرة <https://fr.wikipedia.org/wiki/BNP-Paribas> تاريخ الاطلاع: 2023/04/13. 21:30.

- خدمات مرتبطة بالأوراق المالية:

يعتبر رائد أوروبي في مجال الخدمات المرتبطة بالأوراق المالية للمؤسسات المالية وهو يمنح منتجات تستجيب لحاجات الزبائن.

3- بنك التجزئة:

يوفر لزيائنه قاعدة واسعة من المنتجات والخدمات بدها بالحسابات الجارية وحتى المنتجات الأكثر تعقيدا وذلك سواء في مجال التمويل أو في مجال إدارة الممتلكات.

- بنك التجزئة في العالم: يقدم خدمات عديدة منها

- منح قروض عقارية؛

- التأجير مع ضمان العقارات.

كما يشغل مناصب رئيسية في مجال نشاطه تتمثل في:

1. الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات: وتشمل:

- قسم للأسواق المحلية يتكون من:

✓ الخدمات المصرفية للأفراد في فرنسا (BDDF)؛

✓ المصرفية للأفراد في إيطاليا (BDDI)؛

✓ المصرفية للأفراد في بلجيكا (BDDB)؛

✓ الأنشطة الأخرى للأسواق المحلية، والتي تشمل البنك تجارة التجزئة والأعمال في لوكسمبورج (BDEL).

- قسم للخدمات المالية والدولية ويشمل:

✓ أوروبا المتوسطة؛

✓ المالية الشخصية؛

✓ التأمين؛

✓ الإدارة المؤسسية والخاصة.

2- الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات (CIB): وتشمل:

✓ الخدمات المصرفية للشركات؛

✓ الأسواق العالمية؛

✓ خدمات الأوراق المالية.

ثانيا: نتائج نشاط البنك ال فرنسي 2021/2022BNP PARIBAS.

نظرا للتقرير الذي صدر سنة 2022 لبنك «BNP PARIBAS» لقد حقق البنك نتائج جيدة مقارنة بالسنوات السابقة، والجدول التالي يوضح النتائج المحققة فالسنتين الماضيتين:

الجدول رقم (01): نتائج نشاط البنك خلال سنة 2022مقارنة بسنة 2021.

2021/2022	2021	2022	الوحدة بالمليون أورو
+9.0%	46235	50419	الإيرادات
+10.5%	15,124	16,717	النتيجة الإجمالية للاستغلال
+12.7%	12,199	13,752	نتيجة الاستغلال
-51.4%	1,438	698	إجمالي العناصر خارج الاستغلال
+6.0%	13,637	14,450	نتيجة قبل الضريبة
+7.5%	9,488	10,196	النتيجة الصافية للمجموع

المصدر: التقرير السنوي BNP PARIBAS 2022، ص 128.

حقق نموذج BNP Paribas القوي، المدعوم بنهجه طويل الأجل، زيادة في صافي الدخل بنسبة 7.5 % مقارنة بعام 2021 (+ 19.0 % باستثناء العناصر الاستثنائية، التي كانت سلبية في عام 2022). جاء هذا النمو القوي والمنضبط مع تأثير فكي إيجابي قدره 0.7 نقطة (+1.5 نقطة باستثناء المساهمة في صندوق الحل الوحيد)، وذلك بفضل التوفير المتكرر في التكاليف بما يقرب من 500 مليون يورو في عام 2022 وتأثيرات التكييف مع التشغيل نموذج لدى المجموعة سياسة إدارة مخاطر حكيمة وطويلة الأجل واستباقية، كما هو موضح، على سبيل المثال، من خلال نسبة تكلفة المخاطر مقابل إجمالي الدخل التشغيلي التي تعد من بين أدنى المعدلات في أوروبا.

ثالثاً: ميزانية البنك الفرنسي BNP PARIBAS.

1- الأصول:

في 31 ديسمبر 2022، بلغ إجمالي الميزانية العمومية الموحدة لمجموعة BNP Paribas 2، 2666.4 مليار يورو، بزيادة قدرها 1% عن 31 ديسمبر 2021 (2634.4 مليار يورو).

تشتمل الموجودات الرئيسية للمجموعة على النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية والأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والقروض والسلف للعملاء وسندات الدين بالتكلفة المطفأة والاستثمارات المالية والموجودات الأخرى المتعلقة بأنشطة التأمين والدخل المستحق والموجودات الأخرى. والتي شكلت مجتمعة 91% من إجمالي الأصول في 31 ديسمبر 2022 (92% في 31 ديسمبر 2021). تعود الزيادة بنسبة 1% في الأصول بشكل رئيسي إلى تطور:¹

- المشتقات المستخدمة لأغراض التحوط والتي زادت بنسبة 19.3% (+ 16.7 مليار يورو، أو 25.4 مليار يورو في 31 ديسمبر 2022)؛
- القروض والسلفيات للمؤسسات الائتمانية التي زادت بنسبة 50% (+ 10.9 مليار يورو، أو 32.6 مليار يورو في 31 ديسمبر 2022)؛
- قروض وسلف للعملاء والتي زادت بنسبة 5% (+ 43 مليار يورو، أو 857 مليار يورو في 31 ديسمبر 2022)؛
- الدخل المستحق والموجودات الأخرى التي زادت بنسبة 17% (+ 30 مليار يورو، أو 209.1 مليار يورو في 31 ديسمبر 2022)؛

وتتمثل العناصر الأساسية لأصول المجموعة BNP PARIBAS في:

- النقد والأرصدة في البنوك المركزية:

بلغ النقد والبنوك المركزية 318.6 مليار يورو في 31 ديسمبر 2022، بنسبة 8.4% عن 31 ديسمبر 2021 (347.9 مليار يورو).

- أدوات مالية بقيمة عادلة من خلال الربح أو الخسارة:

تتكون الموجودات المالية المعترف بها بالقيمة السوقية أو النموذجية من خلال الربح أو الخسارة من محافظ المتاجرة والمشتقات المالية وبعض الأصول غير المحتفظ بها لأغراض المتاجرة، والتي لا تسمح خصائصها بالتحقق بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية. تشمل الأصول المالية في محفظة المتاجرة الأوراق المالية والقروض واتفاقيات إعادة الشراء.

¹ Banque BNP PARIBAS, op.cit., p145

يتم قياس هذه الأصول بالقيمة السوقية أو النموذجية بكل رصيد تاريخ الورقة.

ارتفع إجمالي الأدوات المالية بالقيمة السوقية حسب الأرباح والخسائر بنسبة + 0.5% (+ 3.4 مليار يورو) مقارنةً بتاريخ 31 ديسمبر 2021.

ترجع هذه الزيادة بشكل أساسي إلى زيادة + 36.4% في الأدوات المالية المشتقة (+ 87.5 مليار يورو إلى 327.9 مليار يورو في 31 ديسمبر 2022)، قبلها جزئياً انخفاض بنسبة 23.5% في القروض واتفاقيات إعادة الشراء (- 58.7 مليار يورو إلى يورو 191.1 مليار يورو في 31 ديسمبر 2022) وانخفاض بنسبة 13.3% في الأوراق المالية (- 25.4 مليار يورو إلى 166.1 مليار يورو في 31 ديسمبر 2022).

- قروض وسلفيات مؤسسات الائتمان:

بلغت القروض والسلفيات المقدمة للمؤسسات الائتمانية (بعد خصم الانخفاض في القيمة) 32.6 مليار يورو في 31 ديسمبر 2022، بزيادة قدرها 10.9 مليار يورو مقارنة مع 31 ديسمبر 2021، وهي مقسمة بين حسابات تحت الطلب وقروض لمؤسسات الائتمان واتفاقيات إعادة الشراء.

ارتفعت اتفاقيات إعادة الشراء بنسبة 170% بإجمالي 5.9 مليار يورو في 31 ديسمبر 2022، مقارنة بـ 2.2 مليار يورو في 31 ديسمبر 2021. وارتفعت قروض المؤسسات الائتمانية بنسبة 48% لتصل إلى 15.7 مليار يورو في 31 ديسمبر 2022، مقارنة بـ 10.6 يورو. مليار يورو في 31 ديسمبر 2021. كانت مخصصات انخفاض القيمة مستقرة وبلغت 100 مليون يورو في 31 ديسمبر 2022.

- قروض ودفعات مقدمة للعملاء:

يتم تقسيم القروض والسلف للعملاء إلى حسابات عادية، وقروض للعملاء، واتفاقيات إعادة شراء عكسية، وعقود إيجار تمويلي.

بلغت القروض والسلف للعملاء (بعد خصم انخفاض القيمة) 857 مليار يورو في 31 ديسمبر 2022، مقارنة بـ 814 مليار يورو في 31 ديسمبر 2021، بزيادة قدرها + 5.3%، ويرجع ذلك إلى الزيادة في القروض المقدمة للعملاء والتي بلغت 774.6 مليار يورو في 31 ديسمبر 2022، بزيادة + 6.9% مقارنة بعام 2021، يقابلها انخفاض في الحسابات تحت الطلب (- 18.7%)، أو 40.1 مليار يورو في 31 ديسمبر 2022 مقابل 49.3 مليار يورو في 31 ديسمبر 2021). انخفضت مخصصات انخفاض القيمة إلى 18.3 مليار يورو في 31 ديسمبر 2022، مقارنة بـ 19.9 مليار يورو في 31 ديسمبر 2021.

- سندات الدين بالتكلفة المطفأة أو في السوق أو القيمة النموذجية من خلال حقوق الملكية:

سندات الدين غير المحتفظ بها لأغراض المتاجرة والتي تجتمع يتم الاعتراف بمعيار التدفق النقدي الذي حدده المعيار الدولي للتقارير المالية 9:

▪ بالتكلفة المطفأة إذا تمكنت من تحصيل التدفقات النقدية عن طريق التحصيل المدفوعات التعاقدية على مدى عمر الأداة، أو بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية إذا تم الاحتفاظ بها في نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.

• **سندات الدين بالتكلفة المطفأة:**

يتم قياس سندات الدين بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. بلغ إجماليها 114 مليار يورو في 31 ديسمبر 2022 (صافي الانخفاض في القيمة)، مقارنة بـ 108.5 مليار يورو في 31 ديسمبر 2021، وبالتالي زيادة بنسبة 5٪.

• **سندات الدين بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية:**

يتم قياس هذه الأصول بالقيمة السوقية أو القيمة النموذجية من خلال حقوق الملكية في تاريخ كل ميزانية عمومية. وانخفضت بمقدار 3 مليارات يورو بين 31 ديسمبر 2021 و 31 ديسمبر 2022، لتصل إلى 35.9 مليار يورو.

سجلت أوراق الدين بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية خسارة غير محققة قدرها 866 مليون يورو في 31 ديسمبر 2022، مقارنة بخسارة غير محققة قدرها 1 مليون يورو في 31 ديسمبر 2021، بانخفاض في القيمة 865 مليار يورو.

– **الاستثمارات المالية والموجودات الأخرى المتعلقة بأنشطة التأمين:**

تشمل الاستثمارات المالية والأصول الأخرى المتعلقة بأنشطة التأمين ما يلي:

الأدوات المالية التي تظل معترفًا بها وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي 39 (إيضاح 1 وعلى البيانات المالية الموحدة)، وتشمل استثمارات في تمثيل الاحتياطيات الفنية لأنشطة التأمين، بما في ذلك بوالص التأمين المرتبطة بالوحدات

• المشتقات المستخدمة لأغراض التحوط ذات القيمة السوقية الإيجابية؛

• الاستثمار العقاري؛

• استثمارات طريقة حقوق الملكية؛

• حصة معيدي التأمين في المطلوبات المتعلقة بعقود التأمين والاستثمار؛

• الأصول الاحتياطية الفائضة لحملة الوثائق.

2- الخصوم:

بلغت الاستثمارات المالية والأصول الأخرى المتعلقة بأنشطة التأمين 247.3 مليار يورو في 31 ديسمبر 2022، بانخفاض قدره 11.9% مقارنة مع 31 ديسمبر 2021. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى انخفاض بنسبة 10.1% في الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح. أو خسارة (124.0 مليار يورو في 31 ديسمبر 2022، مقارنة بـ 138.0 مليار يورو في 31 ديسمبر 2021)، وبانخفاض قدره 17.6% في الأصول المالية المتاحة للبيع (105.0 مليار يورو في 31 ديسمبر 2022، مقارنة بأموال غير محققة خسارة قدرها 127.4 مليار يورو في 31 ديسمبر 2021).

الأصول المالية المتاحة للبيع لها خسارة غير محققة قدرها 9.7 مليار يورو في 31 ديسمبر 2022، مقارنة بـ 12.7 مليار يورو في 31 ديسمبر 2021، بانخفاض قدره 22.4 مليار يورو، وضم العناصر الأساسية لخصوم المجموعة BNP PARIBAS ما يلي:¹

- الدخل المكتسب والأصول الأخرى:

يتم تقسيم الإيرادات المستحقة والموجودات الأخرى بين ودائع الضمان والضمانات المصرفية المدفوعة وحسابات التحصيل والإيرادات المستحقة والمصرفيات المدفوعة مقدماً والمدينون الآخرون والأصول المتنوعة. بلغ الدخل المستحق والموجودات الأخرى 209.1 مليار يورو في 31 ديسمبر 2022، مقارنة بـ 179.1 مليار يورو في 31 ديسمبر 2021، بزيادة قدرها 16.7%. وترتبط هذه الزيادة بشكل خاص بالودائع المضمونة والضمانات المصرفية المدفوعة، بزيادة قدرها 19 مليار يورو (+14%).

- الأدوات المالية بالقيمة العادلة أو النموذجية من خلال الربح أو الخسارة:

تتكون محفظة المتاجرة بشكل رئيسي من مبيعات الأوراق المالية المقترضة واتفاقيات إعادة الشراء والمشتقات المالية. تتكون المطلوبات المالية المصنفة على أنها بالقيمة العادلة أو القيمة النموذجية من خلال الربح أو الخسارة بشكل أساسي من إصدارات تم إنشاؤها وهيكله نيابة عن العملاء، حيث تتم إدارة التعرض للمخاطر جنباً إلى جنب مع استراتيجية التحوط. تحتوي هذه الأنواع من الإصدارات على مشتقات مضمنة هامة، والتي يتم تعويض التغيرات في قيمتها من خلال التغيرات في قيمة أداة التحوط

انخفض إجمالي الأدوات المالية بالقيمة العادلة أو النموذجية من خلال الربح أو الخسارة بنسبة -1.4% (-9.8 مليار يورو) مقارنة بتاريخ 31 ديسمبر 2021، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض بنسبة 20.2% في عمليات اتفاقيات إعادة الشراء (59.4 مليار يورو إلى 234.1 مليار يورو) في 31 ديسمبر 2022 وانخفاض بنسبة 11.7% في الأوراق المالية (-13.2 مليار يورو إلى 99.2 مليار يورو في 31 ديسمبر 2022)، قابلته

¹ Banque BNP Paribas, op.cit., p146

جزئيًا زيادة 26.4% في المشتقات المالية (+ 62.7 مليار يورو إلى 300.1 مليار يورو عند 31 ديسمبر 2022).

- الودائع من المؤسسات الائتمانية:

تتكون المبالغ المستحقة لمؤسسات الائتمان بشكل أساسي من الاقتراض بين البنوك والودائع تحت الطلب واتفاقيات إعادة الشراء. انخفضت المبالغ المستحقة لمؤسسات الائتمان بنسبة -24.7% أو -41 مليار يورو لتصل إلى 124.7 مليار يورو في 31 ديسمبر 2022. وينتج هذا الانخفاض بشكل أساسي عن انخفاض بنسبة -29.5% في الاقتراض بين البنوك (147.6 مليار يورو في 31 ديسمبر 2021 مقارنة بـ 104.1 مليار يورو) في 31 ديسمبر 2022).

- وودائع العملاء:

تتكون الودائع من العملاء بشكل أساسي من الودائع عند الطلب والحسابات لأجل وحسابات التوفير واتفاقيات إعادة الشراء. بلغت الودائع من العملاء 1، 008.1 مليار يورو، بزيادة قدرها 50.3 مليار يورو اعتبارًا من 31 ديسمبر 2021. ويرجع ذلك إلى زيادة بنسبة 54.9% في الحسابات لأجل والسندات قصيرة الأجل (زيادة 89.8 مليار يورو، إلى 253.2 مليار يورو في 31 ديسمبر 2022).

المبحث الثاني: المخاطر التي يتعرض لها البنك BNP PARIBAS

كأي بنك من البنوك في العالم يتعرض البنك الفرنسي BNP PARIBAS لمجموعة من المخاطر التي قد تسبب له مشاكل وعراقيل في طريقه لتحقيق أهدافه المسطرة وممارسته لنشاطاته المختلفة، وللتعرف على المخاطر التي تواجه هذا البنك قمنا بتقسيم هذا المبحث كما يلي:

المطلب الأول: المخاطر المالية.

أولاً: مخاطر الائتمان:

يعرف خطر الائتمان على أنه خطر الخسائر المالية الناتجة عن عدم قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته التعاقدية، ويظهر في نشاطات الإقراض للبنك وفي تعاملاته في السوق مع أطراف قد يصيبها العجز.¹

- تكلفة مخاطر الائتمان:

الجدول رقم (02): تكلفة مخاطر القرض خلال سنة 2021-2022 في بنك BNP Paribas

2022-12-31	2021-12-31	الوحدة بالمليون أورو
479,186	444,936	تكلفة مخاطر الائتمان

المصدر: التقرير السنوي bnp paribas2022، ص 374.

- نلاحظ من خلال الجدول أن تكلفة المخاطر في بنك BNP Paribas سنة 2021 وصلت قيمتها 444936 مليون أورو وارتفعت خلال سنة 2022 إلى 479186 مليون أورو.
- وترجع الزيادة البالغة 29 مليار يورو في التعرض لمخاطر الائتمان، باستثناء تأثير الصرف الأجنبي، في عام 2022، بشكل أساسي إلى زيادة أنشطة الأعمال المعتادة للبنك. تأثيرات العملة ذات التأثير الكبير على اتجاه الانكشاف (+ 17 مليار يورو)، لا سيما مع ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي (+ 23 مليار يورو)، يقابلها جزئياً انخفاض قيمة الليرة التركية (-3 مليار يورو) والجنيه الإسترليني البريطاني (3 مليار يورو).

ثانياً- مخاطر السوق:

تنتج مخاطر السوق عن تقلبات معايير السوق المتمثلة في معدلات الفائدة، معدلات الصرف، أسعار الأدوات المالية (أسهم، سندات...) أسعار المواد الأولية، درجة تقلب هذه الأسعار، هوامش القروض إضافة إلى سيولة الأدوات المالية ويمس خطر السوق المحفظة التجارية للبنك والمحفظة الاستثمارية.²

¹ . Banque BNP Paribas, op.cit., p374.

² .Banque BNP Paribas, op.cit., p482.

1- قياس مخاطر السوق:

يتم تقدير الخسائر التي من المحتمل أن تظهر نتيجة تطور غير مرغوب في ظروف السوق باستعمال طريقة تسمى القيمة على الخطر *valeur a risqué* أو كما يسميها البنك BNP PARIBAS وتأخذ هذه الطريقة في الاعتبار عدة متغيرات من شأنها إحداث تغير في قيمة المحفظة خاصة معدلات الفائدة، أسعار الصرف هوامش القروض أسعار مختلف الأوراق المالية، أسعار المواد الأولية، وشدة تقلبات هذه الأسعار وكذلك الارتباط بينهما.

في عام 2022، بلغ متوسط القيمة المعرضة للمخاطر لـ BNP Paribas 34 مليون يورو (بعد أدنى 24 مليون يورو وحد أقصى 52 مليون يورو)، بعد الأخذ في الاعتبار تأثير المقاصة البالغ 40 مليون يورو بين مختلف أنواع المخاطر. تنقسم هذه المبالغ على النحو التالي:

الجدول رقم (3): مخاطر السوق لعام 2022

2021		2022				الخطر بالمليون أورو
آخر قياس	متوسط	آخر قياس	أقصى	متوسط	أدنى	
18	25	27	44	24	16	خطر معدل الفائدة
5	14	10	20	11	6	مخاطر القرض
7	9	9	16	7	2	خطر سعر الصرف
16	21	12	37	15	10	خطر سعر السهم
10	11	7	40	17	7	خطر أسعار المواد الأولية
(29)	(42)	(36)		(40)		أثر المقاصة

27	38	30	52	34	24	القيمة الإجمالية في الخطر

المصدر: التقرير السنوي bnp PARIBAS 2022، ص 488.

بلغت المخاطر الإجمالية المتوسطة لعام 2022، 34 مليون أورو مع حد أدنى 24 مليون أورو وحد أقصى 52 مليون أورو بعد الأخذ بعين الاعتبار أثر المقاصة بين مختلف أنواع المخاطر (40) مليون أورو.

2- خطر السيولة:

كما سبق وأن ذكرنا فإن خطر السوق يشمل أيضا خطر السيولة الناتج عن العمليات على الأدوات المالية، و التي قد تؤدي إلى صعوبات يواجهها البنك في جميع الأموال الضرورية للوفاء بالتزامات المرتبطة بالأدوات المالية و تتم متابعة خطر السيولة في إطار سياسة السيولة الإجمالية للبنك و المصادق عليها من طرف المديرية العامة و التي تهدف إلى جعل البنك قادر في كل لحظة على الوفاء بالتزاماته تجاه عملائه، و احترام المعايير المفروضة من طرف المراقبين البنكيين المحليين وتخفيض تكلفة إعادة التمويل إلى أدنى حد ممكن، إضافة إلى مواجهة أزمات السيولة المفاجئة.¹

المطلب الثاني: المخاطر غير المالية.

أولا. الخطر التشغيلي:

يمثل الخطر التشغيلي خطر الخسارة الناتجة عن عدم ملائمة أو عجز النظام الداخلي (العمال، أنظمة الإعلام الآلي) أو عن حدث خارجي قد يكون طبيعيا أو مفتعلا الحرائق، الزلازل، الفيضانات أو أيضا الاعتداءات).

وعليه يضم الخطر التشغيلي:

1- الخطر المحاسبي:

ناتج عن مجموع العوامل التي تعرقل تحقيق أهداف دقة وصدق المعلومات المحاسبية.

2- الخطر الإداري:

ناتج عن مجموع العوامل التي تعرقل العمل الجيد للبنك.

¹¹ Banque BNP Paribas, op.cit., p501.

3- خطر الإعلام الآلي: ناتج عن مجموع العوامل القادرة على إفساد أمن نظام الإعلام الآلي، وقد عمل بنك BNP PARIBAS دائما على تحسين التحكم في هذا الخطر، وذلك بوضع قواعد إجراءات رقابة ومتابعة صارمة.

4- الخطر القانوني والخطر الضريبي

ينتج هذين الخطرين عن مجموع العوامل المعيقة لأهداف الأمن القانوني والضريبي، فالبنك BNP PARIBAS يخضع للقوانين الضريبية والقوانين المطبقة على مؤسسات قطاعات نشاطه المتمثلة خاصة في البنوك التأمينات والخدمات المالية، وذلك في مختلف الدول التي يتواجد فيها، كما يجب عليه أن يحترم الاندماج في الأسواق وأن تكون الأولوية المصلحة العملاء، وقد عمل البنك على تطوير نصوص للرقابة الداخلية من شأنها اكتشاف قياس والتحكم في المخاطر ذات الطبيعة القانونية.

5- خطر الموارد البشرية: ناتج عن عدم الملائمة النوعية أو الكمية للموارد البشرية للبنك.

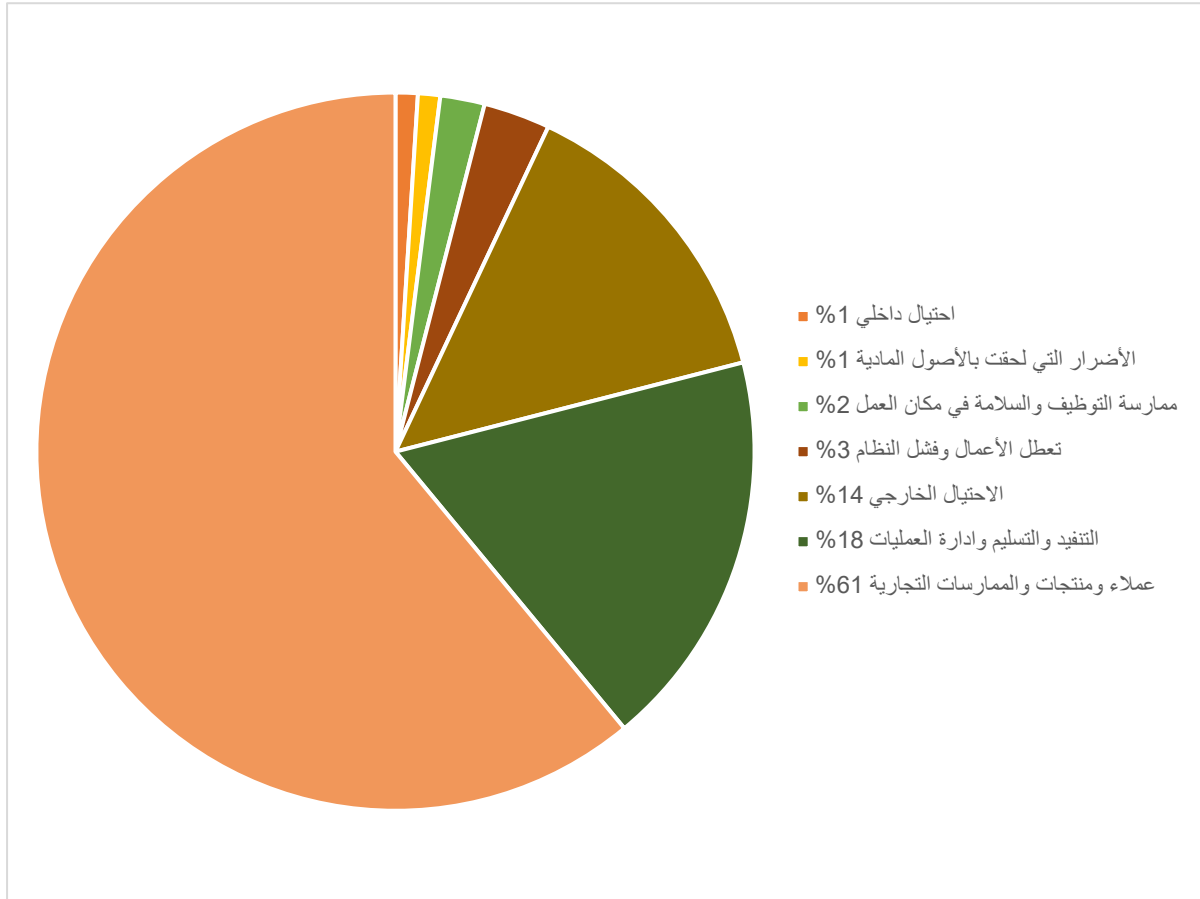
وتصنف الخسائر المرتبطة بالمخاطر التشغيلية وفقاً لتصنيف الحدث المحدد في اللائحة الحالية كما

يلي:

- ممارسة التوظيف والسلامة في مكان العمل: 2%؛
- عملاء ومنتجات والممارسات التجارية: 61%؛
- الأضرار التي لحقت بالأصول المادية: 1%؛
- تعطل الأعمال وفشل النظام: 3%؛
- التنفيذ والتسليم وإدارة العمليات: 18%؛
- احتيال داخلي: 1%؛
- الاحتيال الخارجي: 14%.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (07): خسائر مرتبطة بالخطر التشغيلي ل سنة 2014-2022.



المصدر: التقرير السنوي bnp PARIBAS 2022، ص 524.

نلاحظ من خلال الشكل أن الخطر التشغيلي في بنك BNP PARIBAS مرتبط بخسائر متنوعة تتمثل في أطراف داخلية للبنك كالعلاقات المادية والأمن في العمل والغش الداخلي وأطراف خارجية كالزبائن والمنتجات والعمليات التجارية.

في الفترة 2014-2022، يقع النوع الرئيسي من المخاطر التشغيلية ضمن فئة "العملاء والمنتجات والممارسات التجارية"، والتي تمثل في المتوسط أكثر من نصف التأثيرات المالية للمجموعة. يرتبط حجم هذه الفئة بالشروط المالية للتسوية الشاملة المبرمة في يونيو 2014 مع السلطات الأمريكية فيما يتعلق بمراجعة بعض المعاملات بالدولار الأمريكي تعد حالات فشل العمليات، بما في ذلك أخطاء التنفيذ أو معالجة المعاملات، والاحتيال الخارجي، من أنواع حوادث المجموعة ذات التأثير المالي الثاني والثالث على التوالي.

تولي مجموعة BNP Paribas أقصى قدر من الاهتمام لتحليل حوادث المخاطر التشغيلية من أجل التحسين المستمر لنظام التحكم الخاص بها.

ثانياً: العوامل التي تؤثر على ربحية البنك.

زيادة على المخاطر السابقة التي تطرقنا إليها والتي يتعرض لها البنك BNP PARIBAS سنتطرق الآن إلى عوامل أخرى تأثر بها ربحية البنك BNP PARIBAS ويذكر منها:

- ظروف السوق أو الظروف الاقتصادية؛
- المداخل المحصلة من نشاطات السمسة تتأثر بانخفاض السوق؛
- كل تغير في معدلات الفائدة قابل للتأثير على المنتجات البنكية الصافية أو على ربحية البنك؛
- كل ارتفاع في المخصصات أو كل التزام مخصصة غير كافي قد يؤثر على نتيجة الاستغلال وعلى الوضعية المالية للبنك؛
- كل خسارة تؤثر على سمعة البنك التنافسية، تخفض قدرته؛
- كل انقطاع أو عجز في نظام الإعلام الآلي يمكن أن يؤدي إلى خسارة معتبرة؛
- أحداث غير متوقعة قد تسبب توقف في نشاط البنك وتسبب خسائر وتكاليف إضافية مثل الكوارث الطبيعية؛
- البنك يخضع للقوانين المهمة في فرنسا وفي الدول الأوروبية الأخرى، وفي الولايات المتحدة الأمريكية وفي آسيا وفي عدد آخر من الدول أين يمارس نشاطه وعدم احترام القوانين يعرض البنك لإنذارات قد تصل إلى توقيف بعض النشاطات من طرف السلطان أو سحب الاعتماد منه؛

المبحث الثالث: إدارة مخاطر السوق لدى بنك BNP Paribas.

يسعى بنك BNP Paribas جاهدا من أجل إدارة المخاطر التي يتعرض لها، ولهذا يفرض إجراءات صارمة على سياسة منح القروض، ويضع قواعد للرقابة الداخلية وذلك للتحكم في المخاطر القانونية والضريبية، ويعمل على حماية أنظمة الإعلام الآلي ويبرم عقود التأمين على المخاطر المفاجئة التي تمس نشاطه فلا شك أنه يعمل على إدارة مخاطر السوق خاصة وأنها تعتبر أكثر خطورة عليه، ولذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى:

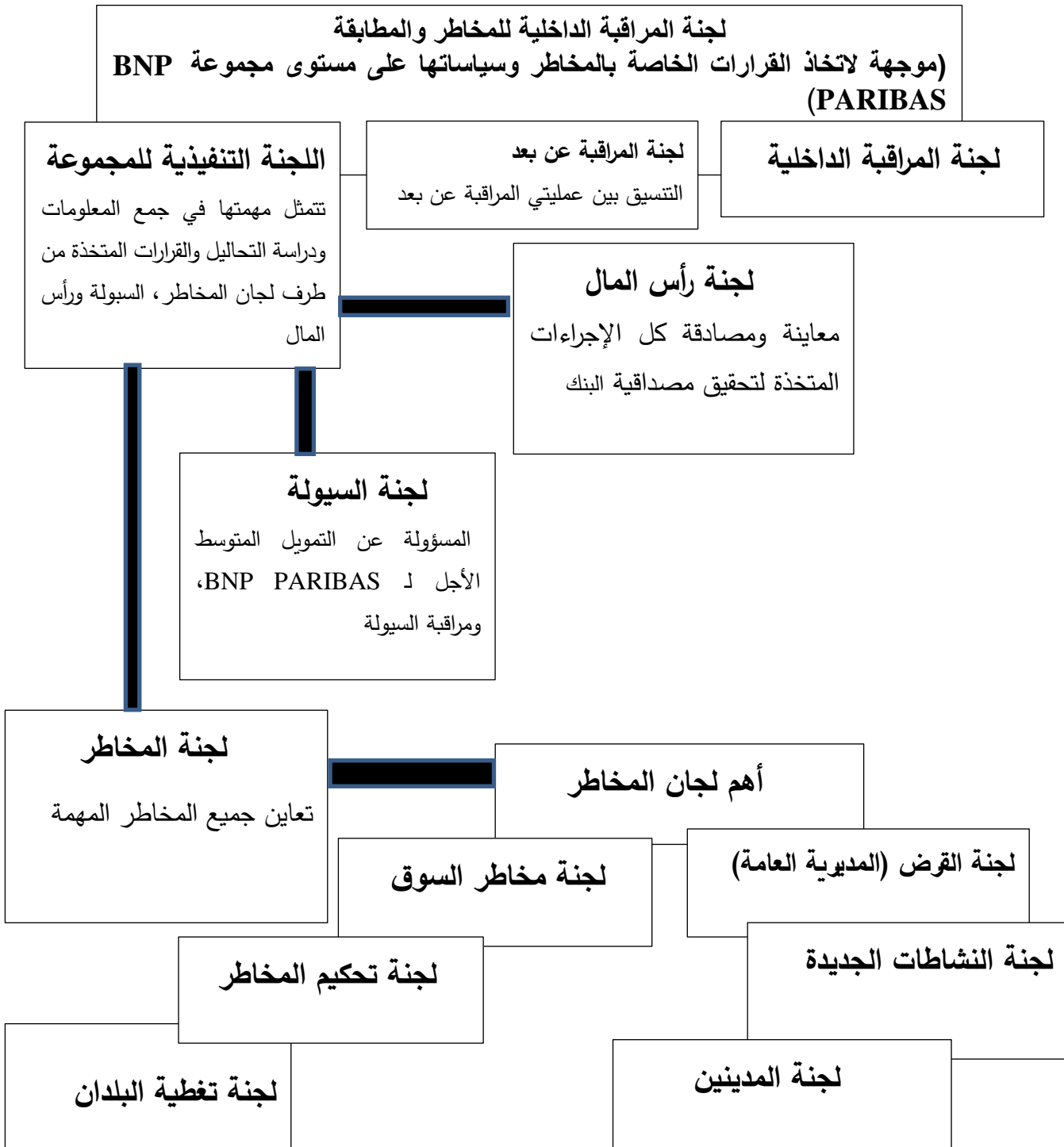
المطلب الأول: جهاز إدارة المخاطر في بنك PARIBAS BNP.

أولاً: أهداف جهاز إدارة المخاطر

- ضمان مراقبة ومتابعة هادفة للخطر؛
- الالتزام في حالة خطر ما بتقديم معلومات كاملة شاملة ودقيقة؛
- الحرص على تمكين خبراء المخاطر من تحسين الطرق والإجراءات المعمول بها ومطابقتها للمقاييس الدولية التي يستعملها المنافسون الدوليون الآخرون؛

ثانيا: تنظيم جهاز إدارة المخاطر في بنك PARIBAS BNP

الشكل رقم(08): جهاز إدارة المخاطر في بنك PARIBAS BNP



المصدر: التقرير السنوي BNP PARIBAS 2022، ص: 641

المطلب الثاني: أدوات إدارة مخاطر السوق لدى بنك BNP PARIBAS

أولاً: العناصر الأساسية المتأثرة بمخاطر السوق لدى البنك:

تتمثل الأدوات المالية التي تتعرض لمخاطر السوق، والتي يقوم البنك بإدارتها في: السندات الحكومية، والسندات والأوراق المالية ذات الدخل الثابت والأسهم والأوراق المالية الأخرى ذات الدخل المتغير والديون المتمثلة بأوراق مالية.¹

تصنف هذه الأدوات المالية في ثلاث مجموعات هي:

1- **محفظة تداول:** وتضم الأوراق المالية التي يكتسبها البنك أو يبيعها بنية إعادة بيعها أو إعادة شرائها في أجل لا يتعدى 06 أشهر، وذلك قصد الاستفادة من تقلبات الأسعار، وعادة ما تكون الأوراق المالية التي تضمها هذه المحفظة ليست محل تغطية.

2- **محفظة توظيف** تضم هذه المحفظة الأوراق المالية التي يكتسبها البنك بنية حيازتها لمدة فوق 06 أشهر وعادة ما تكون محل تغطية من طرف البنك.

3- **محفظة الاستثمار:** تضم هذه المحفظة الأوراق المالية ذات الدخل الثابت التي يكتسبها البنك بنية الاحتفاظ بها بصفة دائمة وتعتبر هذه الأوراق محل تغطية دائمة من طرف البنك.

وإلى جانب هذه المجموعات الثلاث هناك أيضاً:

- أوراق مالية أخرى يحوزها البنك للأجل الطويل وهي الأسهم والقيم المشابهة التي يرغب البنك في امتلاكها بصفة دائمة وذلك للحصول على ربحية لمدة طويلة، وتكون محل تغطية دائمة من طرف البنك؛

- الديون الممثلة في أوراق، وتمثل ديونا للبنك أو عليه بالأورو أو بعملات أخرى؛

ثانياً: الأدوات المالية المستعملة من طرف البنك في إدارة مخاطر السوق:

يستعمل البنك BNP PARIBAS لإدارة مخاطر السوق كل أنواع عقود المشتقات تقريبا ذلك باعتباره يتواجد في دول تتميز بأسواق مالية كبيرة ونشطة تقدم منتجات متطورة.

تتنوع عقود المشتقات هذه بين عقود مشتقات على الأسهم على معدات الفائدة وعلى أسعار الصرف، كما تصلف العمليات على هذه العقود إلى عمليات مغلقة وعمليات اختيارية العمليات المغلقة هي تلك التي يجب إتتمامها، أما العمليات الاختيارية فيمكن تنفيذها أو عدم تنفيذها.²

وقد تزايد استعمال البنك لهذه العقود في السنوات الأخيرة تبعا لتزايد مخاطر السوق هو ما يوضحه

الجدول التالي:

¹ .Banque BNP Paribas, op.cit., p234.

² .Banque BNP Paribas, op.cit., p235.

الجدول رقم (4): الأدوات المشتقة المستعملة من طرف البنك.

2022-12-31	2021-12-31	الوحدة بالمليون أورو
150,122	119,219	أدوات مشتقة على معدل الفائدة
134,382	75,314	أدوات مشتقة على سعر الصرف
7,294	8,371	أدوات مشتقة على القروض
22,602	24,217	أدوات مشتقة على الأسهم
13,532	13,302	أدوات مشتقة أخرى
25,401	8,680	الأدوات المالية المشتقة والمستعملة في إدارة المخاطر

المصدر: التقرير السنوي bnp PARIBAS 2022، ص 235.

نلاحظ من خلال الجدول التزايد الكبير في استعمال الأدوات المشتقة من طرف بنك PARIBAS BNP وذلك خلال سنة 2021 و2022 حيث بلغ 25401 مليون أورو خلال 31 ديسمبر 2022 وهذا ما يعني الاهتمام الكبير بهذه الأدوات المالية والتنوع في استعمالها من طرف البنك حيث نجد الأدوات المشتقة على معدل الفائدة أدوات مشتقة على سعر الصرف، أدوات مشتقة على القرض، أدوات مشتقة على الأسهم وأدوات مشتقة أخرى والتي تستعمل في إدارة مخاطر البنك.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل استخلصنا أن بنك BNP PARIBAS كأى نوع آخر من البنوك يضع سياسات وإجراءات صارمة لتغطية مخاطر السوق التي يتعرض لها، حيث يستعمل أنواع مختلفة من الأدوات المشتقة و عقود المشتقات لتغطية هذه المخاطر والمتمثلة أساسا في خطر تقلبات معدلات الفائدة وتقلبات أسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية، ويمتاز بنك BNP PARIBAS بالصلابة في مواجهة المخاطر، وما يؤكد ذلك هو أن الأزمات التي كانت تمس أسواق العالم لم تهدده بشكل خطير، ومن بين هذه الأزمات نجد أزمة الأسواق الناشئة وهي أزمات عممة مست كل الدول الناشئة و السبب تراجع سيولة الأصول، و كذلك أزمة السقوط العام في أسواق الأسهم ناتج عن ارتفاع كبير في أسعار الفائدة طويلة الأجل، و أزمة فقدان الثقة في الدولار الأمريكي و الاقتصاد الأمريكي بصفة عامة تؤدي إلى تعديلات عامة في أسعار الصرف و ارتفاع كبير في معدلات الفائدة طويلة الأجل.

وبالرغم من أهمية عقود المشتقات في تغطية مخاطر السوق، إلا أنها ترتبط في حد ذاتها بمخاطر تتمثل في المخاطر الائتمانية المرتبطة بالطرف الآخر الذي يتعاقد معه البنك ومخاطر السوق المرتبطة بهذه الأدوات، ولذلك يعمل البنك على التنبؤ بهذه المخاطر وقياسها.

خاتمة عامة

خاتمة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها، فإن الهندسة المالية مفهوم جديد في عالم الأعمال وهو ما ساعد على ظهور طرق لإدارة المخاطر المصرفية حيث ظهر مفهوم الابتكار المالي ويقصد به إيجاد طرق جديدة وحلول مبتكرة للمشكلات التي تواجهها المؤسسات المالية حول العالم.

حيث ان تطور أدوات الهندسة المالية أصبح من أهم النجاحات في الأسواق المالية، في هذا الإطار قدمت الهندسة المالية العديد من الحلول التي فتحت المجال أمام المستثمرين في تحقيق عوائد أكبر عند مستويات متحكم فيها من المخاطر، في هذا الإطار قدمت الهندسة المالية العديد من الحلول التي فتحت الأفاق واسعا أمام المستثمرين في تحقيق عوائد أكبر عند مستويات متحكم فيها من المخاطر، ولم تقتصر فوائد الهندسة المالية على المستثمرين فقط، بل تعدتها لتشمل المضاربين والأسواق المالية التي زادت درجة تكاملها ضمن إطار يتجه يوما بعد يوم نحو عولمة هذه الأسواق، فقد أدت مجموعة الطرق المبتكرة إلى زيادة كفاءة هذه الأسواق من خلال زيادة سيولة الأوراق المالية من جهة وتوفير المعلومة اللازمة من جهة أخرى.

اختبار الفرضيات:

بالنسبة لنتائج فرضيات الدراسة تتمثل في النقاط التالية:

- **الفرضية الأولى:** تم إثبات صحة الفرضية الأولى التي مفادها تخلق الهندسة المالية أدوات مالية مبتكرة تلبي احتياجات المستثمرين وطالبي التمويل التي تعجز الطرق التقليدية عن الوفاء بها "كون الهندسة المالية تعني تصميم واختبار وتطوير وتطبيق عمليات وأدوات مالية مستحدثة، وتقديم حلول خلاقية ومبدعة للمشكلات المالية التي تعجز الطرق التقليدية عن إيجاد الحلول المناسبة لها؛
- **الفرضية الثانية:** توصلنا إلى صحة الفرضية التي مفادها استعمال أدوات الهندسة المالية من طرف البنك **BNP PARIBAS** وهي الأدوات المشتقة والمتمثلة في: أدوات مشتقة على معدل الفائدة، أدوات مشتقة على سعر الصرف، أدوات مشتقة على الأسهم، والتي تساعد على تقليل المخاطر التي تتعرض لها البنوك خاصة المخاطر السوقية التي تعتبر أكثر المخاطر انتشارا؛
- **الفرضية الثالثة:** توصلنا إلى صحة الفرضية التي مفادها "تختلف تكلفة المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها بنك **PARIBAS BNP** من سنة إلى أخرى" حيث نجد زيادة في تكلفة المخاطر الائتمانية لسنة 2022 عن سنة 2021 وذلك راجع بشكل أساسي إلى زيادة الأعمال المعتادة للبنك وكذا الظروف الاقتصادية التي تختلف حسب المكان والزمان؛
- **الفرضية الرابعة:** توصلنا إلى صحة الفرضية التي مفادها استعمال البنك جهاز مخصص لإدارة المخاطر التي يتعرض لها والمتمثل في لجنة المراقبة الداخلية للمخاطر والمطابقة.

نتائج الدراسة

هذا وقد توصلنا إلى:

- إن المخاطر لصيقة بالعمل المصرفي دون استثناء نوع البنك ونوع النشاط الذي يقوم به؛
- إن إدارة المخاطر هي عملية ضرورية لنجاح البنوك واستمراريتها؛
- ينبغي على الإدارة أن تتميز بالدقة والكفاءة والقدرة على توقع حدوث المخاطر المالية التي تعتبر عملية إدارتها عملية منظمة ومخطط لها تعمل على تحديد وتقييم الخسائر المالية وإيجاد الحلول المناسبة لتجاوز هذه المخاطر بأقل تكاليف وخسائر ممكنة،
- إضافة إلى المخاطر التي يتعرض لها بنك BNP PARIBAS هناك عوامل أخرى تؤثر على ربحيته مثل ظروف السوق والظروف الاقتصادية والظروف البيئية المحيطة ومثال ذلك ما حدث في الأزمة الصحية الأخيرة covid19؛
- بالنسبة لبنك BNP PARIBAS الذي كان محل دراستنا، فإنه يستعمل المشتقات المالية في إدارة مخاطر السوق التي يتعرض لها والتي تعتبر من أدوات الهندسة المالية المبتكرة والجديدة.

الاقتراحات:

- ضرورة وضع أسس واضحة للهندسة المالية مع تبيان حدودها حتى لا يتم فتح المجال للحيل المؤدية إلى الوقوع في مشاكل مالية؛
- ضرورة وضع خبراء ومختصين ذو كفاءة وخبرة عملية عالية حتى يمكننا البنك من الخروج بأقل أضرار وخسائر ممكنة من الأزمات التي يتعرض لها؛
- إن وضع خبراء ومختصين ذو كفاءة معناه استعمال الأدوات المبتكرة للهندسة المالية بشكل صحيح ودقيق؛
- أن تسعى إدارة المخاطر في البنوك إلى التأكد باستمرار من أنه يتم تطوير المنتجات البنكية بصورة مبدعة ومبتكرة؛
- ضرورة توجيه الأبحاث الاقتصادية إلى الإلمام بدراسة مختلف جوانب صناعة الهندسة المالية من أجل التعمق أكثر في البحث عن تقييم الدور الحقيقي لهذه الصناعة في تكرار الأزمات نظرا لكونها لا تزال محل جدل بين الاقتصاديين.

أفاق البحث:

لا شك أن هناك العديد من الجوانب التي لم يتم التطرق إليها في هذه الدراسة والمتعلقة بالهندسة المالية والدور الذي تلعبه في إدارة المخاطر في البنوك والتي نرى أنها تشكل مواضيع بحث في المستقبل يمكن التطرق لبعض النقاط منها فيما يلي:

- فعالية الرقابة المالية في التصدي للأخطار الناتجة عن التلاعب بالهندسة المالية؛
- دور المشتقات المالية والإبداع المالي في معالجة المواقف التي تمر بها البنوك؛
- دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر المالية؛
- دراسة أساليب قياس المخاطر المصرفية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نسأل الله عز وجل أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ومعالجته

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ- باللغة العربية:

أولاً: الكتب.

- 1- عبد الرؤوف أحمد علي محمد، إدارة المخاطر والأزمات، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة، القاهرة، القاهرة، مصر، 2016.
- 2- شقيري نوري وآخرون، إدارة المخاطر، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.
- 3- دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
- 4- محمد عادل ناولو، إدارة المخاطر المالية والمصرفية بين النظرية والتطبيق، دار سورية الفتاة، الطبعة الأولى، حلب، سوريا، 2022.
- 5- فرج خير الله، إدارة الائتمان بالمصارف، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 6- عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1999.
- 7- عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.
- 8- بن علي بلعزوز وعبد الكريم قندوز وعبد الرزاق حبار، إدارة المخاطر، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.
- 9- شقيري نوري موسي، إدارة المشتقات المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015.
- 10- محمد أحمد غانم، التوريق، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2009.
- 11- عيساوي سهام، الأدوات المالية المشتقة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميله، الجزائر، 2017.
- 12- عبد الكريم أحمد قندوز، المشتقات المالية، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014.
- 13- رانية زيدان شحادة العلوانة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2016.
- 14- صادق راشد الشمري، إدارة المصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.

15- مهند حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الرابحة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2009.

16- حاكم الربيعي وميثاق الفقلاوي وآخرون، المشتقات المالية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2011.

ثانياً: المذكرات والرسائل:

1- بوعكاز نوال، حدود الهندسة المالية في تفعيل استراتيجيات التغطية من المخاطر المالية في ظل الأزمة المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010-2011.

2- عيسى أحمد عيسى، تأثير مقررات بازل على أداء المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2013-2014.

3- خالد محمد نصار، آليات تنشيط سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء منتجات الهندسة المالية، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006.

4- ساسية جدي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، مذكرة في العلوم الاقتصادية، تخصص أسواق مالية وبورصات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

5- المنسبع رابع أمين، الهندسة المالية وأثرها في الأزمة المالية العالمية لسنة 2007، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011.

6- خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008-2009.

7- شادي سلامة الحولي، إدارة العمليات المصرفية الالكترونية وفق مقررات بازل، مذكرة ماجستير في محاسبة التسيير والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015.

8- حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013-2014.

9- حسين ديب، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011-2012.

10- سيف هشام صباح الفخري، الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2009.

ثالثا. الملتقيات والمؤتمرات:

1- سميرة حسين الخزرجي، إدارة المخاطر المصرفية واتفاق بازل 2، ورقة مقدمة لدى مؤتمر، مؤتمر كلية العلوم الإدارية الدولي الرابع، جامعة الملك فيصل، السعودية، 15-16 ديسمبر 2010.

رابعا. المجالات:

1- نبراس محمد عباس العامري، صلاح الدين محمد أمين الإمام، استعمال نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 21، 2012.

2- عمار عريس، مجدوب بحوصي، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 1، الجزائر، 2017.

خامسا. المحاضرات:

1- خومية فتيحة، الهندسة المالية، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2021-2022.

2- غفوري ليلي، الهندسة المالية، موجهة لطلبة السنة الثالثة مالية المؤسسة، تخصص علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2018-2019.

3- إيمان بوقرة، الهندسة المالية، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، غرداية، الجزائر، 2018-2019.

4- المنسبع رابح أمين، الهندسة المالية، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021-2022.

5- مجدوب خيرة، الهندسة المالية، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص مالية البنوك والتأمينات، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2019-2020.

يوسف خروبي، محمد الهاشمي حجاج، الهندسة المالية، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018-2019.

سادسا. الانترنت:

www.bnpparibas.com

ب- باللغة الأجنبية:

Rapport Annuel 2022BNP PARIBAS SA

الملاحق

In millions of euros	31 December 2022							
	Positive market value				Negative market value			
	Level 1	Level 2	Level 3	Total	Level 1	Level 2	Level 3	Total
Interest rate derivatives	873	147,853	1,396	150,122	503	122,659	2,053	125,215
Foreign exchange derivatives	33	133,628	721	134,382	35	129,204	35	129,274
Credit derivatives		6,382	912	7,294		6,822	909	7,731
Equity derivatives	6,760	13,512	2,330	22,602	9,177	13,290	4,824	27,291
Other derivatives	1,295	12,158	79	13,532	843	9,629	138	10,610
DERIVATIVE FINANCIAL INSTRUMENTS NOT USED FOR HEDGING PURPOSES	8,961	313,533	5,438	327,932	10,558	281,604	7,959	300,121
DERIVATIVE FINANCIAL INSTRUMENTS USED FOR HEDGING PURPOSES	-	25,401	-	25,401	-	40,001	-	40,001

In millions of euros	31 December 2021							
	Positive market value				Negative market value			
	Level 1	Level 2	Level 3	Total	Level 1	Level 2	Level 3	Total
Interest rate derivatives	331	117,854	1,034	119,219	318	105,988	1,184	107,490
Foreign exchange derivatives	40	74,827	447	75,314	36	75,388	270	75,694
Credit derivatives		7,532	839	8,371		7,562	889	8,451
Equity derivatives	9,770	12,741	1,706	24,217	12,593	15,795	6,683	35,071
Other derivatives	1,284	11,962	56	13,302	1,179	9,359	153	10,691
DERIVATIVE FINANCIAL INSTRUMENTS NOT USED FOR HEDGING PURPOSES	11,425	224,916	4,082	240,423	14,126	214,092	9,179	237,397
DERIVATIVE FINANCIAL INSTRUMENTS USED FOR HEDGING PURPOSES	-	8,680	-	8,680	-	10,076	-	10,076

Transfers between levels may occur when an instrument fulfils the criteria defined, which are generally market and product dependent. The main factors influencing transfers are changes in the observation capabilities, passage of time, and events during the transaction lifetime. The timing of recognising transfers is determined at the beginning of the reporting period.

During the year ended 2022, transfers between Level 1 and Level 2 were not significant.

3.1 BNP Paribas consolidated results

On 18 December 2021, the Group concluded an agreement with BMO Financial Group for the sale of 100% of its commercial banking activities in the United States operated by the BancWest cash-generating unit. The terms of this transaction fall within the scope of IFRS 5 relating to groups of assets and liabilities held for sale. The closing of the sale of

Bank of the West to BMO Financial Group was made on 1 February 2023. Unless otherwise stated, the financial information and elements include in particular the activity relating to BancWest to reflect an operational vision. They are, therefore, presented excluding effects of the application of IFRS 5 relating to groups of assets and liabilities held for sale.

In millions of euros	2022	2021	2022/2021
Revenues	50,419	46,235	+9.0%
incl. Interest Income	23,168	21,209	+9.2%
incl. Commissions	10,570	10,717	-1.4%
Operating Expenses and Dep.	(33,702)	(31,111)	+8.3%
Gross Operating Income	16,717	15,124	+10.5%
Cost of Risk	(2,965)	(2,925)	+1.4%
Operating Income	13,752	12,199	+12.7%
Share of Earnings of Equity-Method Entities	699	494	+41.6%
Other Non-Operating Items	(1)	944	n.s.
Non-Operating Items	698	1,438	-51.4%
Pre-Tax Income	14,450	13,637	+6.0%
Corporate Income Tax	(3,853)	(3,757)	+2.6%
Net Income Attributable to Minority Interests	(401)	(392)	+2.3%
Net Income Attributable to Equity Holders	10,196	9,488	+7.5%
Cost/income	66.8%	67.3%	-0.5 pt

▶ TABLE 25: CREDIT RISK EXPOSURE BY ASSET CLASS AND APPROACH

Exposure In millions of euros	31 December 2022				31 December 2021				Variation	
	IRB approach	Standardised approach ^(*)	Simple weighting method	Total	IRB approach	Standardised approach ^(*)	Simple weighting method	Total	Total	Total – excluding foreign exchange effect
Central governments and central banks	454,775	50,242		505,017	469,741	55,167		524,908	(19,891)	(22,999)
Corporates	674,680	158,374		833,053	636,914	141,136		778,050	55,003	41,801
Institutions ^(**)	45,960	26,467		72,427	52,369	25,182		77,552	(5,125)	(6,543)
Retail	288,930	198,524		487,454	290,972	177,146		468,117	19,337	19,920
Equity		4,893	12,133	17,026		4,389	14,393	18,782	(1,755)	(1,786)
Other items ^(***)	726	40,686		41,412	1,738	41,916		43,654	(2,242)	(1,849)
TOTAL	1,465,071	479,186	12,133	1,956,389	1,451,734	444,936	14,393	1,911,063	45,327	28,544

(*) In the following paragraphs, standardised credit risk exposures are reported according to the regulatory standardised classification.

(**) Institutions asset class comprises credit institutions and investment firms, including those recognised in other countries. It also includes some exposures to regional and local authorities, public sector agencies and multilateral development banks that are not treated as central government authorities.

(***) Other non-credit obligation assets include tangible assets, accrued income and residual values.

Exposure related to loan acquisitions on the secondary market in 2022 only accounts for a marginal amount.

different types of risks. These amounts break down as follows:

► **TABLE 87: VALUE AT RISK (1-DAY, 99%)** [Audited]

In millions of euros	Exercise 2022				Exercise 2021	
	Minimum ^(*)	Average	Maximum ^(*)	Last measure	Average	Last measure
Interest rate risk	16	24	44	27	25	18
Credit risk	6	11	20	10	14	7
Foreign exchange risk	2	7	16	9	9	5
Equity price risk	10	15	37	12	21	16
Commodity price risk	7	17	40	7	11	10
Netting effect ^(*)		(40)		(36)	(42)	(29)
TOTAL VALUE AT RISK	24	34	52	30	38	27

المخلص

الملخص

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى إبراز أهمية الهندسة المالية في تفعيل إدارة المخاطر البنكية باستغلال المعارف والكفاءات (رياضيات، اقتصاد، معلوماتية...) لدراسة المعلومات بطريقة علمية دقيقة تساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية والاستراتيجية من أجل التقليل من التعرض لمخاطر أسعار الصرف والسوق بالإضافة إلى خلق وابتكار أدوات مالية جديدة لمعالجة المخاطر الناتجة عن البيئة الاقتصادية للمؤسسات البنكية.

ونظرا إلى زيادة متطلبات العملاء بشكل مستمر تبين أن الاعتماد على منتج واحد يعتبر غير كافي، مما أدى إلى ظهور أدوات مالية جديدة تتماشى مع احتياجات العملاء وأبرزها الهندسة المالية.

كما مكنتنا الدراسة التي قمنا بها على بنك BNP PARIBAS بالاعتماد على تقارير نشاطاته السنوية الأخيرة من تحليل استراتيجياته في التعرف على المخاطر وإدارتها الأمر الذي ساهم في تقليل التكاليف وزيادة العائدات والانفتاح على الأسواق العالمية.

الكلمات المفتاحية: الهندسة المالية، إدارة المخاطر البنكية، المشتقات المالية.

Abstract

This study mainly aims to highlight the Importance of Engineering financial in activating banking risk management by exploiting knowledge and competencies (mathematics, economics, Informatics...) to study information in an accurate scientific way that helps in making investment and strategic decisions In order to reduce exposure to exchange rate risks. In addition, the market, In addition to creating and inventing new financial tools to address the risks resulting from the economic environment of banking Institutions. And due to the continuous increase in customer requirements, It was found that reliance on one product Is considered insufficient, which led to the emergence of new financial instruments that are in line with customer needs, most notably financial engineering

The study we conducted on BNP PARIBAS Bank, based on its recent annual activity reports, enabled us to analyze its strategies in Identifying and managing risks, whichh contributed to reducing costs, Increasing returns and opening up to global markets.

Keywords: Engineering financial, banking risk management, financial derivatives